جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي

- دراسة حالة لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2020/2015-

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة

لجنة المناقشة

من إعداد الطلبة :
نصيب مليكة
أبختي سلمى

الأستاذ المشرف :
د/جراية الصادق

الأستاذ	الجامعة	الصفة
أ. لويشي هشام	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
د.جراية الصادق	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	المشرف والمقرر
د. زغدي خليل	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية : 2021-2022م

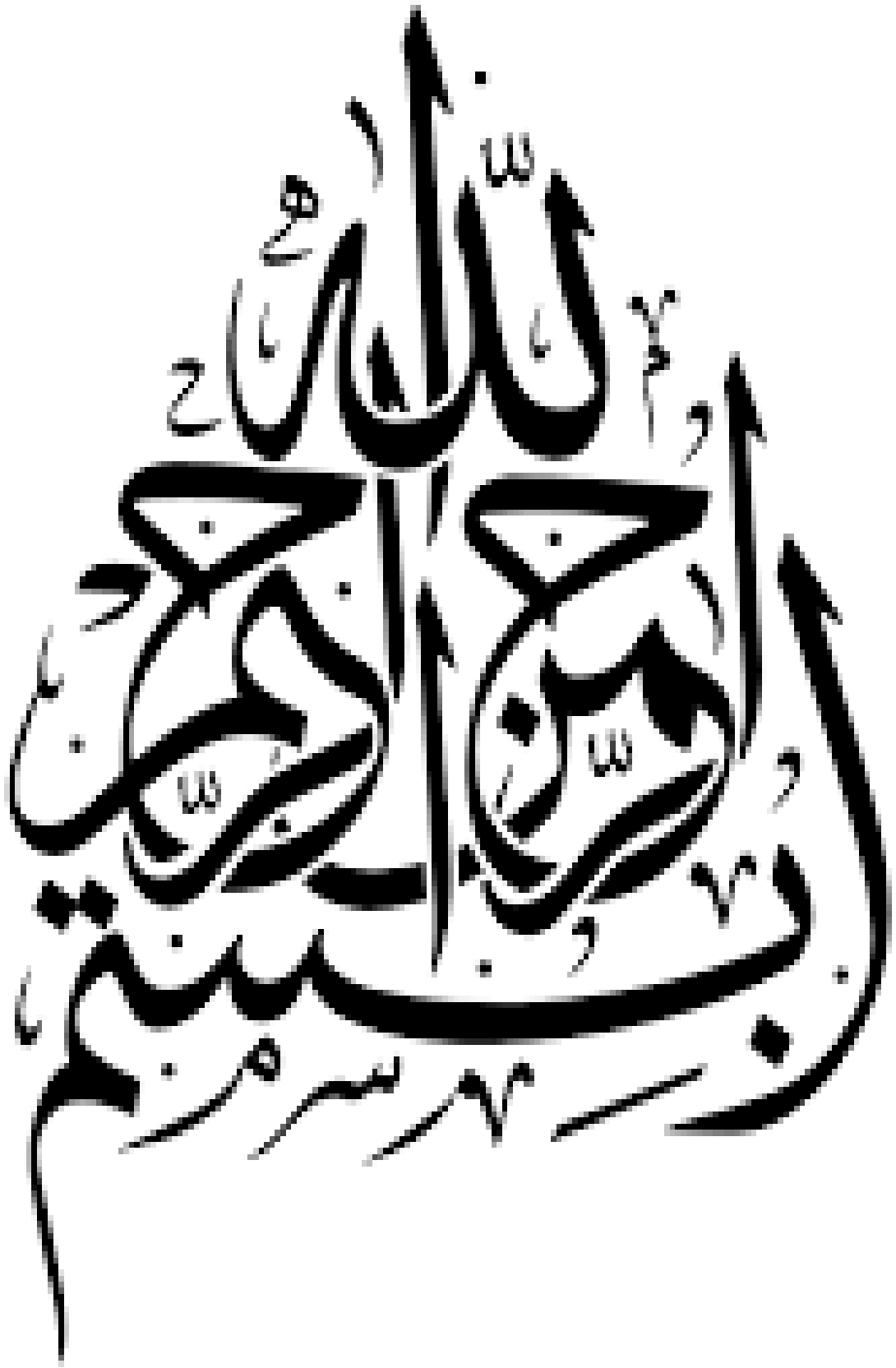

قال تعالى:

﴿ وقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

سورة التوبة (105)

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة، وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل ..

قال عليه الصلاة والسلام : " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

فمِنَ الوفاء علينا أن نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على انجاز هذا العمل و تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور ***جراية الصادق*** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث .ولا يفوتنا أن نشكر :

* كل أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة الشهيد حمه لخضر – بالوادي.

* كل موظفي مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي ..

وخاصة السادة : **عماد لغريسي، فالح عبد العالي، امقيرحي احمد، لوصيف علوان، شريف عبد الستار** .

* كل الزملاء والزميلات لدفعة ماستر سياسات عامة 2022 .

نصيب مليكة

ابختي سلمى

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق المرسلين، سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد : فأتقدم بثمرة هذا الجهد المتواضع إلى اعز ما لديَّ :

- إلى أطهر وجه في هذا الكون وأسمى قلب في الوجود، إلى من أهدتني نور عينيها لأرى بها الدنيا ،إلى من غمرتني بعطفها وحنانها الذي منحني صمودي وقوتي وسر نجاحي : ***أمي الغالية*** أطال الله في عمرها .

- إلى المربي، إلى الشمعة التي أنارت دربي، إلى من كان سنداً لي ومهما قلت فلن أوفيه حقه إلى روح والدي الطاهرة - ***أبي العزيز***- رحمة الله عليه وأسكنه فسيح جنانه .

- إلى أغلى الكواكب التي ترعرعت بينها فكانت تنير لي دربي بضوئها ..

- إلى من كانوا ولا زالوا سنداً لي في الحياة، إلى إخوتي : ***أبو بكر الصديق***، ***محمد الأمين*** وزوجته ***مريم*** وأبناءه التوأم ***عبد القادر وأمير*** حفظهما الله .

- إلى أجمل زهرة في بستان قلبي : إلى أختي ***آمنة*** وزوجها ***علاء*** و أبناءها **ألين** و***يانيس*** حفظهما الله .

- إلى من قاسمتني عناء البحث زميلتي وصديقتي ***ابختي سلمى*** حفظها الله وأنار دربها بكل خير .

- إلى كل أصدقائي الذين كانوا عونا لي واخص بالذكر ***الصادق بقاص*** حفظه الله ووفقه في كل ما يحب ويسعى الذي لم يتردد يوماً في مساعدتي طيلة مشواري الجامعي .

- إلى كل من عرفني، إلى كل من لم يجد اسمه في الإهداء، إلى كل من وصلهم قلبي ولم يكتبهم قلمي ..

نصيب مليكه

إهداء

وَهَاهُوَ تَاجُ الْعِلْمِ قَدْ تُوِّجْتُ بِهِ * وَقَدْ نِلْتُ مَا أَرْجُوهُ مِنْ تَعَبِ اللَّيَالِيَ**

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية، ومنحنا الثبات وأعاننا على إتمام هذا العمل البحثي بفضله تعالى مهداة إلى :

- صاحب السيرة العطرة والفكر المُستنير- **والدي الحبيب -** حفظه الله وأطال في عمره، فقد كان له الفضل الأول في تضحياته الجِسام مترجمةً في تقديسه للعلم .

- إلى من وضع المولى عز وجل الجنة تحت قدميها و وقَّرها في كتابه العزيز - **أمي الحبيبة -** أطال الله عمرها و أمدَّها بالصحة والعافية .

- إلى إخوتي سندي في الحياة، من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب : **نور الإسلام، شيماء، إيمان، أميمه، مروى، ضياء الدين،** وزوجة أخي **إكرام** حفظها الله .

- إلى صديقتي وأختي التي اختارها قلبي، لتكون برفقتي في المذكرة – **نصيب مليكه** – وهبك الله كل خير وثبت خطاك .

- إلى جميع أساتذتي الكرام بقسم العلوم السياسية بجامعة - الشهيد حمه لخضر- بالوادي، مِمَّن لم يَتَوَانُوا في مدِّ يد العون لي، زملائي وأصدقائي الذين أحبهم وأحترمهم، وكل من عرفناه من قريب أو بعيد .

وها نحن ذا نختم بحث تخرجنا بكل همَّة ونشاطٍ، راجية من المولى تعالى أن يكون بحثنا هذا خالصا لوجهه الكريم، وأن تكون فيه الفائدة، ويكتبنا الله مع طلبة العلم إتباعاً لسنَّة نبيِّهِ الكريم عليه أفضل الصلاة والتسليم .

ابختي سلمى

الفهرس

فهرس المحتوى

الشكر والعرفان

الاهداء

الفهرس العام

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمـــــة 14

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة:

المبحث الأول: ماهية السياسة الزراعية..... 15

المطلب الأول: مفهوم السياسة الزراعية:..... 15

المطلب الثاني: أنواع السياسة الزراعية..... 22

المطلب الثالث: مضامين وأهداف السياسة الزراعية: 26

المطلب الرابع: مؤشرات ومعايير تقييم السياسة الزراعية: 32

المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي:..... 35

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وبعض المصطلحات المشابهة له: 35

المطلب الثاني : أنواع ومبادئ (عناصر) الأمن الغذائي..... 44

المطلب الثالث : مستويات الأمن الغذائي، أبعاده و مرتكزاته..... 46

المطلب الرابع : مؤشرات قياس الأمن الغذائي، مقوماته ومخاطر انعدامه 51
خلاصه الفصل الأول :..... 60
الفصل الثاني: علاقة السياسات الزراعية بالأمن الغذائي في الجزائر.
المبحث الأول: السياسات الفلاحية المتبعة في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي بين سنة 2000 و2014. 64
المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر (PNDA) والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في الجزائر (PNDAR)..... 66
الفرع الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)..... 66
الفرع الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PN DAR) 70
المطلب الثاني: استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي..... 76
المطلب الثالث: المناهج المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في إطار استراتيجية PNDA و PNDAR و التجديد الفلاحي و الريفي..... 82
المبحث الثاني: مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر 89
المطلب الأول: تقييم الإستراتيجيات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري في الفترة(2000-2014)..... 90
المطلب الثاني: مشاكل ومعيقات القطاع الزراعي في الجزائر 119
المطلب الثالث: آفاق السياسات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.....128
خلاصة الفصل الثاني:.....141
الفصل الثالث : دور مديرية الفلاحة لولاية الوادي في تحقيق الأمن الغذائي (2020/2015).....144
المبحث الأول : البطاقة الفنية لولاية الوادي و التعريف بمديرية المصالح بالولاية 145

المطلب الأول : بطاقة فنية على ولاية الوادي.....145

ثانيا : التعريف بمديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي:.....150

المطلب الثاني : الإمكانيات الفلاحية لولاية الوادي 155

المبحث الثاني: برامج مديرية الفلاحة لتحقيق الأمن الغذائي في الولاية الوادي 2020/2015.....157

المطلب الأول: البرامج التي استفادت منها المديرية في إطار مخطط (PNDA) لتحقيق الأمن الغذائي في الولاية (2015-2020).....158

المطلب الثاني: تأثير سياسة التجديد الاقتصادي الفلاحي(REA) على الأمن الغذائي في الوادي2020/2015 167

المطلب الثالث: برنامج العقار الفلاحي.....170

المبحث الثالث : تقييم السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي لولاية الوادي 2020/2015:.....172

المطلب الأول : إنجازات مديرية المصالح الفلاحية في إطار تحقيق الأمن الغذائي 173

المطلب الثاني: معيقات السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي.....190

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للسياحة الزراعية والأمن الغذائي في ولاية الوادي:...195

الخاتمة :.....206

قائمة المصادر والمراجع

فهرس الجداول

الجدول	العنوان	الصفحة
جدول رقم (01)	يبين توزيع بلديات ولاية الوادي على مجموع الدوائر مع مساحة كل بلدية	147
جدول رقم (02)	فروع مديرية المصالح الفلاحية و البلديات التابعة لكل فرع .	153
جدول رقم (03)	يوضح تقسيم الأراضي في ولاية الوادي حسب النشاط في كل بلدية	156
جدول رقم (04)	يبين توزيع الأراضي في ولاية الوادي حسب النشاط	157
الجدول رقم (05)	تقسيم المحيطات على حسب المساحة الفلاحية لكل بلدية لسنة 2020	175
الجدول رقم(06)	إنتاج النخيل بولاية الوادي 2015،_2020 الوحدة (المساحة :الهكتار ، الإنتاج : قنطار)	181
جدول رقم (07)	تطور أعداد الماشية لولاية الوادي في الفترة (2015 _ 2020)	183
جدول رقم (08)	تطور الإنتاج الحيواني بولاية الوادي مابين الفترة 2015_ 2020.	185
جدول رقم (10)	المنتجات الفلاحية المصدرة في الفترة (2015 _2019.)	186
جدول رقم (11)	إقليم سوف: ترتيب المحاصيل وطنيا حسب الإنتاج لسنة 2020	197
جدول رقم (12)	المشاريع المصادق عليها من طرف المصالح الفلاحية 2015:	198
الجدول: رقم (13)	طبيعة المستثمرات الفلاحية في الجزائر.	124
الجدول رقم(14)	تطور معدل نمو السكان في الجزائر.	130
جدول رقم(15)	الاهداف المستقبلية لإنتاج البطاطا في الجزائر.	132
الجدول رقم(16)	الأهداف المستقبلية لإنتاج القمح في الجزائر.	133
جدول رقم(17)	الأهداف المستقبلية لإنتاج الحليب في الجزائر.	134
جدول رقم (18)	يبين توزيع بلديات ولاية الوادي على مجموع الدوائر مع مساحة كل بلدية	146
جدول رقم (19)	مؤشرات مناخية لسنة 2020	149
جدول رقم (20)	فروع مديرية المصالح الفلاحية و البلديات التابعة لكل فرع .	152
جدول رقم (21)	يوضح تقسيم الأراضي في ولاية الوادي حسب النشاط في كل بلدية	155
جدول رقم (22)	يبين توزيع الأراضي في ولاية الوادي حسب النشاط	156
الجدول رقم (23)	تقسيم المحيطات على حسب المساحة الفلاحية لكل بلدية لسنة 2020	174
الجدول رقم(24)	إنتاج النخيل بولاية الوادي 2020_,2015 الوحدة (المساحة :الهكتار	180

	، الإنتاج : قنطار)	
جدول رقم (25) :	مساهمة تطور أعداد الماشية لولاية الوادي في الفترة (_ 2015 2020) في تحقيق الأمن الغذائي.	182
الجدول رقم (26)	مساهمة تطور أعداد الماشية لولاية الوادي في الفترة (2015–2020) في تحقيق الأمن الغذائي	183
جدول رقم (27)	تطور الإنتاج الحيواني بولاية الوادي مابين الفترة .2020 _2015	184
جدول رقم (28)	المنتجات الفلاحية المصدرة في الفترة (.2019_ 2015)	185
الجدول رقم (29)	تطور المحاصيل في ولاية الوادي خلال المواسم المذكورة بالجدول وتصنيفها وطنيا	186
جدول رقم (30)	إقليم سوف: ترتيب المحاصيل وطنيا حسب الإنتاج لسنة 2020	196

فهرس الأشكال:

الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (1)	خريطة لولاية الوادي تبين حدود الولاية وأهم المقرات الإدارية فيه	150
الشكل رقم (02)	مخطط يوضح التخطيط الإداري لمديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي	154
الشكل رقم (03)	التقسيم العام للأراضي في ولاية الوادي	156

مقدمـــــــــــــة

تحتل الزراعة مكانة بالغة الاهمية في اقتصاديات الدول الناميةٰ فهي تعتبر لمعظم هذه الدول الممول للناتج القومي المحلي وبالتالي فهي المورد الرئيسي للدخل كما أنها المصدر الرئيسي للعمالة وعليه فإن المحافظة على قطاع الزراعة في الدول النامية وعلى الموارد الأساسية وتعتبر أمرا ضروريا خصوصا إذا علمنا أن الدول المتقدمة تسعى باستمرار لمحاربتها ومنافستها في مجال التجارة الخارجية والأسعار سواء كان ذلك بطرق انفرادية أو ضمن أطر رسمية كمنظمة التجارة العالمية وما إلى ذلك من تنظيمات وتجمعات عديدة سواء كانت جمهورية، إقليمية أو دولية.

إن القطاع الفلاحي في الجزائر يعتبر قطاعا مهما في ترقية الاقتصاد نظرا للدور الذي يلعبه في التطور الاقتصادي والاجتماعي وتنمية المناطق الريفيةٰ حيث كانت الجزائر تسعى جاهدة منذ الاستقلال إلى تنميته من خلال الإصلاحات التي مرت بها ، فكل إصلاح كان له تأثير على جانب معين في المجال وهذا ما لاحظناه من خلال تعاقب السياسات الزراعية بالقطاع حيث نجد أن كل هذه السياسات أتت بالإيجابيات للبيئة الاقتصادية والاجتماعية مما حققته من نتائج هامة لكن بالمقابل فهي لا تخلوا من السلبيات رغم تشابه الأهداف كان تأثيرها مختلف، حيث كل سياسة جاءت بتغييرات جزئية للعالم الفلاحي و الريفي بداية من سياسة التسيير الذاتي الذي أتى بعد الاستقلال مباشرة نظرا لتدهور الأوضاع الفلاحية والاقتصادية في الدولة.

وذلك لمحاولة النهوض بالقطاع وترقيته بعد السياسة الاستعمارية ليليها بعد ذلك الثورة الزراعية التي كانت من أول أهداف الدولة بعد الإستقلال في القطاع الفلاحي لكن رغم سوء الأوضاع يصعب تطبيقها لهذا سبقتها مرحلة التسيير الذاتي كمحاولة للإصلاح، و بعدها جاءت الإصلاحات الهيكلية والزراعية وصولا لبرنامج أو مخطط التنمية الفلاحية والريفية لتكمله سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، وكل هذه الإصلاحات كان لها نتائج مهمة بالنسبة للقطاع وتنميته من جميع الجوانب والتأثيرات تعود بالإيجاب على المجال السياسي

والإقتصادي ومدى نجاعة هذه السياسات من تجسيد فكرة التنمية المستدامة والتأمين الزراعي مع محاولة تحقيق الأمن الغذائي أو الإكتفاء الذاتي للغذاء مع أقلمة وأكيفة جميع الظروف لتحقيق الأهداف المرجوة.

ولهذا فقد أصبحت قضية الأمن الغذائي بأبعادها الإقتصادية والفنية والإجتماعية والسياسية من القضايا التي تلقى إهتماما واسعا على كافة المستوياتٰ تصدرت دائرة إهتمامات الجهات المعنيةٰ وشغلت بال المواطنين لأنها تمسهم بصورة مباشرة، ويعتبر موضوع الأمن الغذائي من الموضوعات الحساسة التي تواجه الزراعة الجزائرية، وذلك لإرتباطه الوثيق بالقطاع الزراعي وما يحيط به من عوامل داخلية وخارجية تؤثر بطريقة مباشرة على آدائه في إنتاج السلع الغذائية وزيادة المداخيل.

ولذلك فقد أصبحت قضية الأمن الغذائي تحظى باهتمام متزايدا حيث بذلت خلال العقدين الماضيين جهودا متصلة من قبل الدولة وأجهزتها من أجل التصدي لهذه القضيةٰ وإشتملت الجهود على إجراء دراسات تحليلية وإعداد الاستراتيجيات ووضع الخطط والسياسات وتنفيذ البرامج بهدف تحسين واقع إنتاج وتوفير وإستهلاك السلع الغذائية.

وفي هذا السياق تعد سياسة التنمية الفلاحية سنة (2000)، وسياسة التنمية الفلاحية والريفية سنة(2004) ، بالإضافة إلى سياسة التجديد الفلاحي والريفي للفترة (2009_2014) التي أعلنت عنهم وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية والتي ركزت فيها على ولاية الوادي خاصة كأحد الركائز الكبيرة لكسب رهان الأمن الغذائي بالجزائر.

- **أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية الموضوع لما للأمن الغذائي من أهمية ودور في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية ومن اجل الوصول إلى تحقيق تنمية شاملة على مستوى الدولة ككل.

كذلك الربط بين السياسة الزراعية والأمن الغذائي الذي من شأنه أن يحقق الإكتفاء الذاتي اضف إلى ذلك التعرف على الآليات والأشكال التي تأخذها الجزائر من خلال برامج الدعم ضمن سياستها و الآثار المترتبة عليها.

-استعراض مساعي الدولةٰ من خلال السياسات الزراعية المطبقة خلال فترة الدراسة ومن حيث مدى تمكنها من القضاء على الفجوة الغذائية وتحقيق الإكتفاء الذاتي ومن حل المشاكل المتراكمة التي عرفها القطاع والتي فشلت السياسات والإصلاحات السابقة في حلها.

وبشكل عام فإن هذه الدراسة هي إ ثراء للمعرفة العلمية في مجال السياسة العامة بوجه عام والإقتصاد الزراعي على وجه التحديد وتدخل ضمن مساعي توسيع البحث العلمي في المشاكل التي تعرقل القطاع الفلاحي والحلول التي قد تسمح بتجاوز هذه المشاكل.

- **مبررات اختيار الموضوع :**

تتنوع مبررات اختيار الموضوع بين الذاتية والموضوعية تكون بمثابة الحافز الذي يشجع على دراسته دون غيره من المواضيع.

أ-المبررات الذاتية

- الرغبة في دراسة موضوع السياسة الزراعية والأمن الغذائي ومحاولة الإلمام بمختلف جوانبه خاصة مع التحديات التي تعرفها الجزائر وولاية الوادي على وجه الخصوص.

- إظهار الإمكانات الفلاحية المختلفة التي تمتلكها الجزائر والتي من خلالها يمكن معرفة مدى قدرة القطاع الفلاحي على تلبية الطلب المحلي لبعض المنتجات الزراعية الواسعة الإستهلاك.

- استعراض أهم المواد الفلاحية المصدرة والمستوردة ومعرفة المواد التي حققت فيها الجزائر الإكتفاء الذاتي.

ب/المبررات الموضوعية:

- كون مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم التي اختلفت آراء الباحثين في تحديدها .
- يعتبر الموضوع داخل ضمن التخصص السياسات العامة.
- يعتبر موضوع البحث من المواضيع الحديثة كما أن موضوع السياسة الزراعية والأمن الغذائي أصبح واقعا ملحا للدراسة .
- الغموض الذي يكتسي موضوع الأمن الغذائي ما دفعنا الى دراسة هذا الموضوع نظرا لما له من أهمية على المستوى الوطني.

- **أهداف الدراسة :**

تهدف الدراسة إلى:

أ/الأهداف العلمية :

- محاولة الوصول إلى تعريف واضح وشامل لكل من الأمن الغذائي والسياسة الزراعية حيث يمكن الإعتماد عليهم لفهم موضوعنا
- معرفة مدى تمكن السياسات الزراعية المنتهجة في فترة الدراسة[1] من خلال البرامج والأهداف المتنوعة التي حملتها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي.
- تزويد المكتبة العلمية ببحث في المجال الزراعي في جانب سياسي.

ب/الأهداف العملية :

- محاولة الكشف عن حقيقة السياسات الزراعية في توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد .
- التطرق لمختلف السياسات الزراعية التي ركزت على تحقيق الأمن الغذائي التي تبنتها الجزائر ومعرفة تأثير الإرادة السياسية للنخبة الحاكمة على نجاعتها وحجم الإهتمام الممنوح للقطاع الفلاحي.

- **أدبيات الدراسة**

إن الدراسة حول موضوع السياسة الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي قليلة جدا فلا توجد الكثير من الدراسات التي تناولت الموضوع بشكل مباشر فحول هذا الموضوع هناك:

1- دراسة الباحث خراز بلال، تحت عنوان" السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة:2013/2012، وقد طرح الباحث في دراسته الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر؟

حيث توصل الباحث إلى أن الأفاق المستقبلية للزراعة الجزائرية والأمن الغذائي مرتبطا بالسياسية المنتهجة وكذلك نسبة الاستثمار الموجه للقطاع الزراعي والتكوين الإنساني الذي من شأنه أن يحقق الأمن الغذائي.

2. دراسة الباحث بن التومي حمزة، تحت عنوان" السياسية الفلاحية في الجزائر ودورها في ترقية الاقتصاد الوطني-نموذج إنتاج التمور وتصديرها 2001-2014" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، جامعة محمد خيضر بسكرة:2014/2013، وقد طرح الباحث في دراسته الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة السياسية الفلاحية في الجزائر في ترقية الاقتصاد الوطني ؟

حيث حاول الطالب إبراز مختلف الجوانب المتعلقة بالسياسية الفلاحية وذلك لأهمية القطاع، حيث أصبح يكتسبها على المستوى الرسمي والإعلامي والأكاديمي سعيا منه إلى معرفة مدى فعالية ونجاح السياسة الفلاحية.

3. دراسة للكاتب فوزية غربي بعنوان" الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي في الجزائر سنة 2011/2010 وذلك بهدف التعرف على دور القطاع الزراعي في توفير الغذاء حيث تعتبر قضية الأمن الغذائي وأبعادها السياسية والفنية والاقتصادية والاجتماعية من القضايا

التي أصبحت تحضى بإهتمام كبير على كافة المستويات العلمية، ومدى مساهمة السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي من االتعرف على أهم السياسات الزراعية التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال بتبنيها النظام الاشتراكي ثم التحول نحو اقتصاد السوق.

4. دراسة كل من الدكتور بديع القدو وسالم توفيق النجفي في كتابهما: التخطيط والسياسية الزراعية وقد تم التطرق إلى مفهوم السياسة الزراعية ومدى مساهمتها في الاقتصاد الجزائري الذي يوفر للمنشتغلين فيه احتياجاتهم، وبذلك تكون السياسة الزراعية أسلوبا للعمل يستهدف تحقيق أهداف الرفاه الاقتصادي للسكان الزراعيين بواسطة برامج والمشاريع الإنمائية.

- **الجديد في هذه الدراسة:**

أما دراستنا فسنحاول من خلالها التطرق الى دراسة واقع القطاع الفلاحي من خلال :

استعراض أهم البرامج والسياسات التي إتبعتها الدولة من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

التطرق للبرامج التي إعتمدتها مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي كدراسة حالة .

التطرق الى أهم الإستراتيجيات التنموية في الفترة الممتدة من 2015الى2020 واستعراض أهم إنجازات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي في هذه الفترة لمعرفة وإستخلاص مدى نجاح هذه السياسات من عدمها.

- **حدود المشكلة :**

في دراستنا هذه سترتكز من **الناحية الزمنية** على الفترة الممتدة من سنة 2015إلى 2020 إلا أننا قد نلجأ الى الفترة السابقة بهدف التوضيح والتفصيل فقط.

ومن الناحية المكانية ستقتصر الدراسة على دراسة حالة ولاية الوادي.

- **إشكالية الدراسة**

تتمثل تحديد إشكالية البحث في السعي الى الارتقاء بالسياسات الزراعية من اجل الوصول إلى مستوى التنموي وتحقيق الأمن الغذائي المطلوب وذلك عبر تكريس سياسة زراعية فعالة قادرة على تحقيق ذلك وعليه يتم طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- **ما مدى مساهمة السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ؟**

و لإبراز أهم جوانب هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓مالقمصود بالسياسة الزراعية؟
- ✓ما لمقصود بالأمن الغذائي ؟
- ✓هل الجزائر من خلال سياستها الزراعية المتبعة في ولاية الوادي حققت أمنها الغذائي ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية وضعت **الفرضيات** التالية:

1.كلما جسدت سياسة زراعية جيدة أدى ذلك الى تحقيق أمن غذائي الى مدى طويل.

2. حققت الجزائر أشواط كبيرة نحو تحقيق الأمن الغذائي الشامل من خلال العديد من السياسات الزراعية التي تبين مدى نجاعة الإصلاحات التي قامت بها .

3. إن مستقبل الأمن الغذائي في الجزائر مرهون بحل جميع المشاكل والتحديات التي تواجه سياستها الزراعية.

- **مناهج وأدوات الدراسة**

إن طبيعة الموضوع تستدعي توظيف عدة مناهج وإقترابات مختلفة لبلوغ الأهداف المرجوة من الدراسة

المنهج التاريخي: وهو المنهج المستخدم في دراسة التاريخ بمعناه العام الذي يتمثل في دراسة الماضي بمختلف أحداثه وظواهره وكذلك دراسة التاريخ بمعناه الخاص والذي يعني البحث في مجمل حياة البشر الماضية وما يشمل عليه من علاقات بين الأحداث والمتغيرات في الفترات الزمنية المختلفة وبالذات العلاقات السببية المسؤولة عن تطور وتغيير هذه الظواهر والأحداث عبر الزمن[1].

[1] حي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق،(عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع،2000)،ص37.

المنهج التاريخي بذلك يدرس الماضي لفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، أما أهميته في هذه الدراسة فتمكن في كونه يسمح بسرد واقع القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال العروج على السياسات الزراعية المتعاقبة بالقطاع.

منهج دراسة الحالة: وهو ذلك المنهج الذي يتجه إلى جميع البيانات العلمية قصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها ومعرفة العوامل المؤثرة فيها وإبراز الإرتباطات والعلاقات السببية والوظيفة بين أجزائها،[2] وتم إستخدامه بغرض التعرف على سياسات التي تتبعها مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

المنهج المقارن: يقوم على معرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر من خلال مقارنتها مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه والإختلاف وذلك من أجل التعرف على العوامل المسببة لحادث أو ظاهرة معينة والظروف المصاحبة لذلك والكشف على الروابط والعلاقات أو أوجه الشبه والإختلاف بين الظواهر.[3]

وخلال هذه الدراسة إعتمدنا هذا المنهج لمقارنة إنتاجية القطاع الفلاحي بين عدة مواسم فلاحية لسنوات مختلفة للعديد من المحاصيل الزراعية وماقدمته كل سياسة زراعية جديدة من تحسين وتغيير مقارنة بالسياسة التي طبقت قبلها

المنهج الإحصائي : هذا المنهج هو عبارة عن إستخدام للوسائل الحسابية الرياضية في تجميع البيانات والمعلومات المختلفة ومن ثم تنظيم وتبويب تلك البيانات والمعلومات عن طريق الأرقام والحسابات والعمليات المرتبطة بها وكذلك تحليل وتفسير تلك الأرقام ووضعها

[2] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج الاقترابات والأدوات**(الجزائر:كلية العلوم السياسية 2007،ص87).

[3] المرجع نفسه،ص56.

وبشكل يقدم فيه الباحث عدد من الإستنتاجات والتي توصل الأهداف المنشودة في البحث والدراسة[4].

وفي هذا العمل فإن هذا المنهج سيسمح بإستعمال الجداول البيانية واحتساب النسب المئوية لمعدلات الإنتاج.

- **الإقتراب القانوني :**

يركز هذا الإقتراب في دراسته للأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية على الجوانب التشريعية والقانونية أي على مدى إلتزام تلك الظواهر بالمعايير والظوابط المتعارف عليها والقواعد المدونة وغير المدونة وبصفة أخرى على مدى تطابق الفعل من عدمه مع القاعدة القانونية، فالدراسة القانونية تركز على شرعية الفعل أو المؤسسة أو العلاقة، أو عدم شرعية ذلك كما تهتم بالأفعال والجزاءات، ومن جهة أخرى يفترض الإقتراب القانوني وجود مجموعة من معايير وضوابط وقواعد ومن ثم يستخدم تلك الضوابط في التوصل الى شرعية الفعل او عدمه.[5]

وتمكن أهمية إعتمادنا لهذا الإقتراب في هذه الدراسة في ضرورة الإستعانة به في دراسة وتحليل النصوص القانونية المختلفة والمرتبطة بقطاع الفلاحة في الجزائر خاصة في مايخص مسألة العقار الفلاحي.

- **الإقتراب المؤسسي :**

مرّ هذا الإقتراب بمرحلتين أساسيتين مرحلة أولى كان الإهتمام فيها منصبا على الدولة ومؤسساتها التشريعية، التنفيذية والقضائية، وميّز الدراسة حينها إفراطها في الإعتماد على الطابع الشكلي الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية والذي غلبت فيه النضرة الوصفية التاريخية

[4] إبراهيم قنديلجيا **البحث العلمي وإستخدام مصادر المعلومات** (عمان:دار اليازوري العلميةا ١٩٩٩)، ص١٢٢

[5] محمد شلبيا ،مرجع سبق ذكره ، ص١١٧

والدستورية وتجاهل حينها هذا الإقتراب عموما السلوك السياسي والسياق الإقتصادي والإجتماعي والإيديولوجي، الذي تتحرك فيه المؤسسات كما تجاهل الفاعلين الغير الرسميين ومرحلة ثانية جاءت ببروز الحركة السلوكية وتسيدها وتم بذلك إثراء هذا الإقتراب ببعد جديد من خلال معالجته للمؤسسة أثناء تفاعلها مع البيئة التي توجد فيها والتي تتبادل معها علاقات التأثير والتأثر.[6]

هذا الإقتراب بذلك يمكن أن يستعمل لدراسة المؤسسات الوطنية من حيث تكوينها وعلاقاتها مع المؤسسات الأخرى مثل مؤسسات العلاقات العمومية فيما بينها أو مع القطاع الخاص وهذه الدراسة وبالإعتماد على هذا الإقتراب ستسمح بمعرفة دور الجانب الإداري في الجزائر من خلال دراسة مديرية المصالح الفلاحية وغرفة التجارة بالوادي.

أسلوب تحليل المضمون: يعتمد هذا الأسلوب على الوثائق الرسمية الإحصائيات والدراسات الميدانية وتحليلها بطريقة واقعية دون أي تميز شخصي من قبل الباحث.[7]

ويسمح أسلوب تحليل المضمون في هذه الدراسة بتحليل السياسات الزراعية المتبعة ولمختلف البرامج والمضامين التي جاءت بها.

أدوات جمع المعلومات: إعتمدنا في عملية جمع المعلومات على أدوات البحث التالية:
المقابلة: تتضمن مجموعة الأسئلة والإستفسارات والتوضيحات التي يتطلب الإجابة عليها وتكون بين الباحث و والأشخاص المخول لهم قانونيا منحنا المعلومات المتعلقة بهذا البحث (رؤساء مصالح وموظفوا مديرية الفلاحة بالوادي، رئيس الغرفة التجارية)

[6] محمد شلبيٰ ، مرجع سبق ذكره ، ص١١٧

[7] محمد أبو نصار، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات،(عمان:دار وائل للنشر،1999)،ص49.

- **خطة الدراسة:**

قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للدراسة فتم تقسيمه إلى مبحثين تحدثنا في أولهما عن السياسة الزراعية فضبطنا مفهومها ثم تطرقنا إلى انواعها أهدافها ومؤشراتها مضامينها أما في المبحث الثاني خصص للأمن الغذائي كمفهوم وعناصره وأبعاده ومؤشرات قياسه.

اما الفصل الثاني فقد حصرنا وحددنا اتجاه بحثنا من إطار نظري عام إلى أطار أكثر تحديدا وتخصيصا فحصرنا دراستنا في التعرف على السياسات الزراعية بالجزائر وعلاقتها بالامن الغذائي أين قسم إلى مبحثين كان الحديث فيهما على مجموعة الإستراتيجيات التي قامت بها الجزائر من أجل تحقيق الأمن الغذائي من خلال مجموعة من السياسات ضف الى ذلك تم التعرف على مشاكل القطاع الزراعي الجزائري وكذا تقييمه وإعطاء رؤية مستقبلية لهذه السياسات وكذا الأمن الغذائي .

اما الفصل الثالث : خصص للدراسة الميدانية وتم التركيز على مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي حيث كان المبحث الأول عبارة عن دراسة فنية للمديرية حيث عالج المبحث الثاني البرامج التي تعمل بها المديرية لتحقيق الأمن الغذائي في حين كان من خلال المبحث الثالث تقييم السياسات الزراعية للمديرية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال المقابلات التي أجريناها مع المسؤولين بمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي.

صعوبات الدراسة:

يمكن ذكر أهم الصعوبات التي اعترضت طريقنا لإنجاز هذه الدراسة فيما يلي : نقص المراجع والدراسات التي تطرقت للسياسات الزراعية في الجزائر خاصة تلك التي تناولت

السياسات الزراعية التي أطلقت في فترة (2014-2000) وإن أغلب الكتب التي تطرقت لدراسة قطاع الفلاحة قديمة.

- نقص المراجع والدراسات التي تناولت الامن الغذائي
- عدم وجود مرجعية فكرية تؤسس لتحديد مفهوم الأمن الغذائي أين تم قرنه بمفهوم الإكتفاء الذاتي وجعله مرادف له في كثير من الدراسات
- قلة الدراسات ومحدودية الكتب التي تناولت القطاع الفلاحي والسياسات الفلاحية في ولاية الوادي.
- أما في الجانب التطبيقي فلم تكن هناك صعوبات تم إمدادنا بالإحصائيات التي طبقناها وتكمن الصعوبة فقط في أنها لم نحصل عليها بسرعة إذ لم تكن جاهزة خلال فترة الدراسة مما أضاع لنا الوقت.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة:

تعتبر السياسة الزراعية جزء من الكل أي أن السياسة الزراعية جزء من السياسة العامة لأي دولة أي أن الزراعة مجال من مجالات السياسة العامة مثلها مثل السياسة الصحية، التشغيلية، السكانية، لأي دولة تعمل هذه الأخيرة على إقرار برامج ومقررات في هذا المجال لمعالجة القضايا والمشاكل المجتمعية ومنها نجد الأمن الغذائي والذي يعد من المفاهيم البالغة الأهمية والتي تلعب دورا فعالا في الحكم على مدى نجاعة السياسات الزراعية لأي دولة.

إن السياسة الفلاحية لها دورا مهما في تنمية القطاع الفلاحي من كل الجوانب ستعمل على جعله متجاوز لمختلف العقبات والعراقيل ليصبح له دورا بارزا ومحوريا في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية ومن بينها الأمن الغذائي.

ونظرا لما تتسم به الدراسات في العلوم الاجتماعية عموما والعلوم السياسية خصوصا بالنسبية وعدم ثبات المتغيرات الموجودة سيتم العمل على تحديد تعريف واضح وشامل لكل من مفهومي السياسة الزراعية والأمن الغذائي على الرغم من تكاثف جهود الباحثين في ضبط هذين المفهومين.

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية السياسة الزراعية.

المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي.

المبحث الأول: ماهية السياسة الزراعية.

تعد السياسة الزراعية فرعا من فروع السياسة الاقتصادية لذلك وجب التنسيق بينها وبين باقي السياسات، فهي تعد من أهم الآليات التي تتبناها البلدان النامية خاصة لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والإجتماعية كما تعبر الحلقة التي تربط بين استراتيجيات التنمية والخطط اللازمة لتطوير القطاع الزراعي في إطار تنمية زراعية مستدامة و أمن غذائي مستدام.

وقبل التطرق إلى مختلف المفاهيم لابد من التطرق لما يحمله هذا المبحث من خطوات، بحيث قمنا بتقسيم هذا الأخير إلى:

المطلب الأول: مفهوم السياسة الزراعية:

أولا: السياسة:

1 تعريف السياسة:

لغة: يشير قاموس العرب إلى السياسة بمعنى السوس، بمعنى الرئاسة، وساسه المرء سياسية قام بها[1].

ويقال سوس فلان أمرا بين فلان، والسياسة هي القيام على شيء ما يصلحه والأمر هنا هو أمر الناس وكلمه شائعة الاستعمال بمعنى حكم الدولة هدفها تحقيق الصلاح.

أو التأثير في الأحداث حيث استلزمت الحياة الإنسانية الاهتمام بالمجتمع وتنظيمه.

والسياسة لغويا من مصدر في عالم، كما أشار ابن سيده، قال: وساس الأمر سياسة.[2]

وأشار بن عباد، قال: والسياسة فعل السائس، والوالي يسوس رعيته، وسوس فلان أمر بني فلان: أي كلف سياستهم[3]، وبعده الفيروز آبادي: وسست الرعية سياسة: أمرتها ونهيتها[4].

---

[1] المعهد التطويري لتنمية الموارد البشرية، المدخل العام لعلم السياسة، (بغداد: دار المطبوعة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص 12.

[2] المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لابن سيده، تحقيق: مجموعة من المحققين،(القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ص 354 / 8.

[3] المحيط في اللغة، للصاحب بن عباد، تحقيق: محمد حسن آل ياسين،(بيروت: عالم الكتب، 1994)، ص 416 / 8.

[4] القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مجموعة من المحققين(بيروت: مؤسسة الرسالة، 1987)، ص 710.

اصطلاحا: تعني رعاية شؤون الدولة الداخلية والخارجية[1].

أما هارولد لازويل يعرفها:" السياسة من يحصل على ماذا؟ وكيف؟ ومتى؟ ويذهب إلى القول أن الصراع عبر التاريخ كان محوره دائما النفوذ والقيم وان دراسة السياسة تتمحور حول دراسة النفوذ والتأثير"[2].

وعرفها أفلاطون بأنها:(فن تربية الأفراد في الحياة الجماعية المشتركة وهي عناية بشؤون الجماعة ارض حكم الأفراد برضاهم والسياسي هو الذي يعرف هذا الفن).

وعرفها ميكيافيلي بأنها:(الإبقاء على السلطة وتوحيدها في قبضة الحاكم بصرف النظر عن الوسيلة التي تحقق ذلك)[3].

2 أصل كلمة السياسة:

في اللغة الأجنبية:

أصل كلمة السياسة هي ترجمة لكلمة Politique في اللغة الفرنسية، وفي اللغة الانجليزية Politics، وفي اللغة اليونانية Polis، والتي تعني: المدينة أو الحاضرة، وهي تتألف من مقطعين هما:

Polis: أي الحاضرة، المدينة.

Cite: هي تعني اجتماع المواطنين الذين يكونون المدينة والحاضرة غالبا ما تعتبر مرادفة لكلمة المدينة Ville ولها معاني متعددة منها:

البلدية، الدولة، المقاطعة، المواطنة.... الخ[4].

والجدير بالذكر أن أرسطو عبر بقوه عن وجهه نظر اليونان(فالسياسة في رأيه هو كل ما من شأنه أن يحقق الحياة الخيرة في مجتمع له خصائص متميزة أهمها الاستقرار والتنظيم الكفء والاكتفاء الذاتي[5].

---

[1] حسام مرسي، **مدخل العلوم السياسية**، (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2012)، ص 45.

[2] ناجي عبد النور، **المدخل إلى علم السياسة**،(عنابة، دار العلوم، 2007)، ص 10.

[3] حسام مرسي، **مدخل العلوم السياسية**، (**الإسكندرية**، دار الفكر الجامعي، 2012)، ص 45.

[4] زين الدين العابدين معو، المعلومات كآلية لرسم السياسات العامة في الجزائر، رسالة ماجستير جامعة باتنة، 2009، ص 48.

[5] Faroch, lahom," POLITICALDICTIONARY " international conference trens, English. Faroch _ Arabic," DAR – ilimiyat, page 15. ALKOTOBAL Lebanon, 2004.

في اللغة العربية:

أما في اللغة العربية ويعود أصل كلمة السياسة إلى فتره تاريخية قديمة كما ورد في القصائد الشعرية أو على لسان زعماء العرب وقادتهم الأوائل، وقد تبينت في الهدف والمعنى لأنها تعكس حالات الظروف المختلفة أي أن الفارق التاريخي والحدث الاجتماعي كان عاملين أساسيين في تباين اختلاف مضامين مصطلح السياسة عند العرب وأول من أورد كلمة سياسة في العربية هو أبو مليكة جرول العبسي المعروف بالخطيئة في بغيض ابن لؤي الشماس:

يسوسون أحلاما بعيدا أنانها وإن غضبوا جاء الحفيظة والجد.

وقد تباينت معاني السياسة فتراها الحكم والقيادة والزعامة هذا ما ورد في الصحيحين (مسلم والبخاري)، وعن الرسول (ص) قوله: "كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، والسياسة هنا بمعنى الحكم"[1].

فالسياسة من خلال التعاريف السابقة تبين أن المفهوم العام للسياسة، يعني بشكل أساسي تسيير شؤون الدولة والمجتمع من خلال صياغة مجموعة القرارات والقوانين المتفق عليها[2].

ثانيا: تعريف الزراعة:

هي كلمة مشتقة من كلمة agriculture حيث agrée يقصد بها الحقل أو التربة وكلمة culture يقصد بها العناية أو الرعاية.

الزراعة هي: علم وفن ومهنة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية كما أنها وسيله من وسائل الحياة للحصول على العيش هذا من المفهوم الضيق، أما إذا أخذناها بالمعنى

[1] حسام مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] الهام قدور، السياسات الفلاحية في الجزائر واقع وآفاق + دراسة حالة ولأية قالمة 2000 – 2012، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017، ص 35.

الحديث فإنها تتضمن جميع العمليات التي تقوم بها لإنتاج المحاصيل النباتية وكذلك تربية الحيوانات، لإنتاج الحليب واللحوم والصوف والجلود وتربية الدواجن[1].

وتعرف الفلاحة حسب منظمة الأمم المتحدة: وهو تعريف يركز على المفهوم الحديث والضيق للزراعة إذ يتعلق خاص بالمواد الطبيعية والبحوث والتقريب والإرشاد والإمداد بمستلزمات الإنتاج الزراعي وإنتاج المحاصيل والثروة الزراعية."

ويشير الأستاذ زهرمان " أن الزراعة تمثل الأعمال المنتجة التي يقوم بها المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج وتحسين نمو النبات والحيوان قصد توفير المنتجات النباتية والحيوانية المطلوبة للإنتاج.

وتعرف الزراعة أيضا بأنها: مجموعة الأنشطة الهادفة لتحويل الوسط الطبيعي لفائدة الإنتاج النباتي والحيواني النافعة للأفراد[2].

كما تعرف الزراعة على أنها مجموع الأنشطة المرتبطة بالإنتاج الزراعي والحيواني الموجهة للتغذية والتصنيع، والزراعة أيضا هي مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالنباتات والحيوانات وتتمحور إلى إنتاج ينفع الإنسان منها الغذاء[3]، وتنقسم إلى زراعة متقدمة وأخرى تقليدية وثالثة نامية، بذلك نجد ثلاث أصناف من الزراعة:

أ. الزراعة المتقدمة:

هي التي تتم باستخدام أساليب إنتاجية جديدة عصريه مما أدى إلى إشباع رغبات السكان.

ب. الزراعة المتخلفة أو التقليدية:

هي الزراعة التي يتم فيها استخدام عناصر إنتاجية تقليدية أي قديمة غير متطورة في إنتاج سلع زراعية تقليدية لا تكاد تشبع رغبة السكان.

---

[1] الطيب هاشمي، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر 2000 – 2006 – نموذج تطبيقي لولاية سعيدة، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2007، ص 21 – 22.

[2] يونس صاحب، السياسات الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة موارد غذائية ؟– 2000 – 2019، رسالة ماجستير جامعة تيزي وزو، 2015، ص 17.

[3] الهام قدور، مرجع سبق ذكره، ص 37.

ت. الزراعة النامية:

هي تلك النوع من الزراعة التي تقع بين الصنفين السابقين من الزراعة: أي تلك الزراعات التقليدية التي بدأت تأخذ بأسباب التقدم عن طريق استخدام وسائل إنتاجية عصريه[1].

ثالثا: السياسة الزراعية:

1 تعريف السياسة الزراعية:

للسياسة الزراعية دورا مهما وبارزا في تنمية القطاع الفلاحي من كل الجوانب لتجاوز مختلف العراقيل والعقبات التي تعرقله ليصبح له دورا محوريا في التنمية الاقتصادية وبذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي بهدف تحقيق أمن غذائي شامل.

وهناك عدة تعاريف للسياسة الزراعية وهذه جملة منها:

تعرف السياسة الزراعية لأنها مجموعة التدابير والإجراءات التي تتبناها الحكومة لحماية القطاع الفلاحي من الواردات ورفع مداخيل المزارعين ركز هذا التعريف على أهمية تحقيق القطاع الفلاحي للاكتفاء الذاتي، بحيث لا تضطر الدولة للاستيراد، كما أنها لها أهمية تشجيع الفلاحين من خلال الرفع من مداخلهم، ولكن الدولة من خلال السياسة الزراعية التي تصنعها لا تكتفي فقط لمجرد السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي كما أثار التعريف.

وإنما تتضمن أهداف أخرى لا تقل أهمية، كتوسيع دور القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي المحلي والمحافظة على استدامة الموارد الطبيعية وتوفير الموارد الأولية لقطاع الصناعة وغيرها.

[1] حنان عبد الكريم عمران الدليمي، الزراعة مفهومها أهميتها مناهج بحثها، متحصل عليها من موقع:
http://www.vobabvlon.edu.iglvobcoleges/
lecture.ospr?fiol=11klicd=34810

يوم الأحد 8 ماي 2022، الساعة: 14,50.

تتجسد السياسات الزراعية في مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة أو الحكومة بغية تحقيق أهداف محددة، تتضمنها الخطط التنموية الزراعية لتشجيع وزيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي وزيادة العائد من الصادرات[1].

ولقد جاء تعريفها على أنها:" ذلك الجزء من السياسة الاقتصادية الذي يجري تطبيقه في القطاع الزراعي متضمنا مجموعة من البرامج تستهدف تحقيق أهداف محددة".

كما جاء تعريفها كذلك على أنها " عبارة عن الإجراءات العملية التي تقوم بها الدولة وتتضمن مجموعة من الوسائل والأساليب الإصلاحية الزراعية التي يمكن بموجبها الوصول إلى أقصى رفاهية للعاملين في القطاع الزراعي[2].

كما تعرف السياسة الزراعية على أنها " الآليات التي تتبناها البلدان النامية لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والإجتماعية، فهي الحلقة التي تربط بين استراتيجيات التنمية والخطط اللازمة لتطوير القطاع الزراعي، في إطار تنمية زراعية مستدامة"[3].

وجاء تعريفها على أنها: " مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة تجاه القطاع الزراعي، وهي تتمثل في الوقت نفسه في أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية"[4].

ولقد جاء تعريفها على أنها: " عبارة عن خطة محدده تستهدف تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف في فترة زمنية"[5].

---

[1] يونس صاحب، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] بديع جميل القدو، سالم التوفيق النجفي، **التخطيط والسياسة الزراعية**،(العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل)،ص ص 18 – 19.

[3] رقيه خلف محمد الحيوي، **السياسات الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي في بعض الدول العربية**، (لبنان، بيروت، ط 1، 2012)، ص13.

[4] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي**، حالة الجزائر – (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2010)، ص 129.

[5] محمد سيد عبد السلام، " **الأمن الغذائي للوطن العربي**"(الكويت: سلسلة عالم المعرفة ،1998) ص 75.

وتعرف السياسة الفلاحية بأنها صراع من جهة ومن جهة أخرى تفاوض بين السلطات العمومية ومحليه ودوليه، وبين جماعات الضغط خاصة المنظمات المهنية الشغالة في الفلاحة إحداث إصلاحات متفق عليها لإعادة تنظيم الفلاحة في مسار التنمية الاقتصادية وتحقيق الإشباع في إطار جو يسوده العدل بين الأطراف المعني.

ركز هذا التعريف على الطريقة التي يتم من خلالها صنع السياسات الفلاحية وكذلك عند إحداث تعديلات وإصلاحات على القطاع الفلاحي، وهذا التعريف ينطبق أكثر على الدول التي تتميز بتطبيقها وبدرجات عالية الديمقراطية في بيئة تتسم باحترام آراء الأطراف المختلفة وعدم احتكار سلطة اتخاذ القرار من جهة واحدة[1].

وجاء تعريفها على أنها: " نمط للتخسيس الموارد الأكثر فعالية في السوق في حالة عدم استقرار هذه الأخيرة"، ويفهم من هذا التعريف بأن السياسة الزراعية هي تدخل الدولة في الأسواق الزراعية نتيجة عدم استقرارها قصد تلبية احتياجاتها الغذائية[2].

و لتقديم برنامج السياسات الزراعية لابد من:

- فحص الظروف وتحديد المشكلات.
- وصف السياسة الزراعية المقترحة وصفا دقيقا لتحقيق الأهداف المرجوة.
- معرفة مدى فاعلية الأساليب لتحقيق الأهداف المنشودة.[3]

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر، قمنا بصياغة التعريف الإجرائي التالي:

---

[1] حنان عبد الكريم، عمران الدليمي، الزراعة مفهومها أهميتها مناهج بحثها، اطلع عليه بتاريخ 9 ماي 2022 على الساعة 14,20

http://www.olbloyion.edu.iq/vdioliges.o.spsc?fd:11laid:32/810

[2] فوزية غربي، " الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم التسيير 2008، ص 74.

[3] المرجع السابق، ص 74.

السياسة الزراعية عبارة عن مجموعه من الإجراءات والتدابير والتشريعات والقوانين المرتبطة بالزراعة المحلية والمنتجات الزراعية الواردة من الخارج حيث يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها تجاه القطاع الزراعي والوسط الريفي، معتمدة في ذلك على مختلف الفواعل والعوامل التي لها علاقة بالفلاحة لتحقيق الأهداف الأساسية والمتمثلة في تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية، وفي نفس الوقت تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين أي تحقيق الكفاءات القصوى للموارد الزراعية والحصول على نتائج بأقل جهد اجتماعي ممكن، فهي تمثل أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل التنمية في مختلف جوانبه والرفع من فعاليته وفق الخطط الزراعية.

نستنتج مما سبق في هذا المطلب أنها تعددت التعريفات بشأن تحديد مفهوم السياسة الزراعية فهناك من اعتبرها جزء من السياسة الكلية للبلاد وهناك من اعتبرها أحد أهم السياسات والبرامج في أي بلد سواء كان متقدم أو نامي ..الخ.

لكن ما اجتمع عليه كل الأخصائيين أنه لا يمكن أن تبني دولة قوية من دون وجود سياسة زراعية واضحة المعالم، التي تؤدي من خلالها إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

المطلب الثاني: أنواع السياسة الزراعية

لم تتخلى أي دوله عبر التاريخ من التدخل في تبني سياسة زراعية معينة حتى في عالمنا المعاصر وفقا للأهداف التي تبتغيها من حل المسألة الزراعية، ويمكن تصنيف السياسات التي اتبعت على الرغم من بعض الاختلافات الجزئية في ما بينها إلى ثلاثة مجموعات وهي:

أ/ سياسة التوجيه الزراعي:

ونجدها بين دول الرأسمالية وبشكل كبير في دول أوروبا الغربية، وتجمع بين مبدأين الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي في الحالات الضرورية، وقد أثبتت هذه السياسات فعاليتها من خلال زيادة الفائض الاقتصادي من الزراعة[1].

ب/ سياسة الإصلاح الزراعي:

الإصلاح الزراعي هو مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تقوم بها السلطات العامة لإحداث تغيرات ايجابية في الحقوق المتعلقة بالأرض الزراعية من حيث ملكيتها أو حيازتها أو التصرف بها، لينجم عن هذه التغييرات إلغاء احتكار الأرض الزراعية أو تقليصه وضمان توزيع أكثر عدالة في الثروة والمدخول1، وقد طبقت في بعض البلدان النامية من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية الأخرى، في اسبانيا وايطاليا ... الخ، وقد كانت منطلقاته تحدد في:

- تحديد الملكية بسقف أعلى، ومصادرة ما هو زائد سواء بتعويض أو بدون تعويض.
- تعويض الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون أي أرض.
- فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي.[2]

وطبق الإصلاح الزراعي في الدول الرأسمالية بشكلين الأول يكون بتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي عن طريق الضغط من الأعلى، وذلك من خلال قيام الدولة بتأميم

[1] نقلا عن موقع:
؟http://www.arabency.com/index.php
nodule=pnencyclopedia&fume=display-term&d=14586
تاريخ زيارة الموقع يوم: 10 ماي 2022، على الساعة 17:37.

[2] فوزية غربي، مرجع سابق، ص 111 - 112.

الأراضي الزراعية بضغط من كبار الملاكين الزراعيين للتخلص من الأرض الأقل الخصوبة والحصول على التعويضات على هذه الأراضي التي تم تأميمها.

الشكل الثاني من تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي بأسلوب الضغط من الأسفل يكون عن طريق الضغط من المعارضة السياسية والمظاهرات والاحتجاجات التي تقوم بها الحركة الفلاحية، ويكون تطبيق القوانين حسب درجة نجاح الدولة أو فشلها في قمع المعارضة فإذا قامت الدولة باحتواء الحركة الفلاحية فإنها لا تقوم بتطبيق قوانين التأميم إذا كانت تلحق ضررا بكبار الملاكين الزراعيين، أما إذا حدث العكس فإن الدولة تستجيب لمطالب الحركة الفلاحية كما حصل في المكسيك وفنلندا، وفي الغالب فإن هذه هدف هذا النوع هو اقتصادي له أهداف سياسية واجتماعية من الإصلاحات تتجلى في كسب تأييد الفلاحين الذين يشكلون غالبية السكان من الإصلاحات الزراعية هو تجاوز علاقات الانجاز القديمة، وتشجيع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فاعلية النشاط الزراعي، والعمل على أيجاد نوع من التوازن في مجال الاستثمار بين الزراعة والصناعة، على أساس أن تحديد الملكية سوف يضطر الكثير من المستثمرين إلى الاستثمار في مجال الصناعة[1].

ج/ سياسة الثورة الزراعية:

قبل كل شيء ينبغي الإشارة إلى أن الإصلاح والثورة هما أسلوبان من أساليب التعبير الاجتماعي، وهما يختلفان من حيث الفرق الزمني والمكاني والبعد الأيديولوجي، فإذا كان مفهوم الإصلاح يعني ترميم وتعديل ما هو موجود بالفعل فإن الثورة تعني التغيير الشامل بمعنى رفض جذري لكل الأشكال والصور السائدة.

وقد طبقت سياسة الثورة الدول التي كانت تتبنى التوجه الاشتراكي، بحيث تقوم على إعادة ملكية الأرض للشعب، ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها لمصلحتهم

[1] مبروك مقدم، **الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية في البلدان النامية**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993،) ص ص 34 – 35.

ومصلحة كافة الشعب، غير أنها عرفت بالفشل في معظمها، نظرا إلى تغلب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية وعوامل أخرى، ومهما تكون السياسة الزراعية فان الهدف في النهاية هو رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الفلاحي[1].

في حين يذهب الدكتور عبد الوهاب مطر الداهري في كتابه الاقتصاد الزراعي أو السياسات الزراعية يمكن تقسيمها في ما يلي: [2]

1- السياسة الإنتاجية: هي التي تخص تنظيم عمليات الإنتاج الزراعي.

2- السياسة التسويقية: وهي التي تخص تنظيم عمليات التسويق وإنشاء المخازن المبردة وغيرها من العمليات التسويقية المهمة.

3- السياسة الإنتمائية: وهي التي تخص تنظيم العمليات المالية والتسليفية وغيرها.

4- السياسة السعرية: وهي التي تخص تنظيم عمليات تحديد وتثبيت الأسعار وغيرها.

خلاصة هذا المطلب أن السياسة الزراعية متنوعة حسب تنوع الاقتصاد والدخل وكذا البرامج المرسومة مسبقا فمثلا في الجزائر وهي بلد يسير في طريق النمو يشهد نوعا من السياسة الزراعية، حيث مازالت الدول تمول كل المشاريع الفلاحية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تسير وفق سياسة التوجيه الزراعي والتي فيها السوق الحرة وكذا التدخل الحكومي المباشر.

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2] عبد الوهاب مطر الداهري، **الاقتصاد الزراعي**(العراق: بغداد، ط 1، 1980)، ص 263.

المطلب الثالث: مضامين وأهداف السياسة الزراعية:

إن لكل سياسة مضامين وأهداف تسعى إلى تحقيقها للوصول إلى النتائج المبتغاة مع تحقيق الكفاءة.

أولا: مضامين السياسة الزراعية:

مهما اختلفت السياسات الزراعية في ما بينها فهي تتضمن مجموعة من السياسات الفرعية يتعلق بعضها بالاستثمار والتمويل والبعض الآخر بالأسعار والضرائب كما يتعلق البعض الآخر بالبحث العلمي والإرشاد ونقل التكنولوجيا وكلها تعتبر مكونات وعناصر السياسات الزراعية أو بالأحرى سياسات فرعية لها.

ومهما اختلفت هذه السياسات الزراعية إلا أنها تؤثر كل واحدة في الأخرى وتتفاعل معها حيث لا توجد سياسة فلاحية فردية مستقلة بحد ذاتها يمكن الاكتفاء بالاعتماد عليها فقط وعليه تتمثل أهم السياسات الزراعية الفرعية في: [1]

أ/ **السياسة السعرية الزراعية:** تعتبر السياسة السعرية الزراعية أهم الأجزاء الرئيسية في السياسة الاقتصادية الزراعية وهي تلعب دورا كبيرا في مستوى أداء القطاع الزراعي ويقصد بها مجموعة الإجراءات والقرارات والقوانين التي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية وهي بتلك تؤثر على كل من الإنتاج والاستهلاك والتوزيع ومن ثم على مستوى المعيشة وتلك هي المحاور الأساسية للأمن الغذائي حيث من خلالها يمكن التعرف على متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية العامة ومستوى الاكتفاء الذاتي ومستوى الغذائي للفرد وهي تستخدم ضمن مجموعة من الإجراءات اللازمة للإصلاح الاقتصادي وتصحيح الإختلالات الهيكلية في قطاع الزراعة[2].

[1] مبروك مقدم، **الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993) ص 24 – 25.

[2] محمد رفيق أحمد حمدان، **الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق** (عمان: دار وائل 1999)، ص 150.

ب/ السياسة التسويقية: ويقصد بها مجموعة الإجراءات الزراعية المتناسقة والتي ترسم في شكل مجموعة من البرامج لتحقيق هدف معين خلال فترة زمنية معينة تمثل من خلال هذه البرامج وتشترك هذه السياسة في الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، حيث تسعى لتحقيق عائد مجزي للمنتج وتوفير السلع التي تتناسب مع مستويات دخل الأفراد وذلك في إطار عملية تسويقية كفء تعمل على الحد من الوسطاء وتنظيم الأسواق وتطويرها كما يعرف التسويق الزراعي بأنه ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية الغذائية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعية المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية.

ومن المعروف أن المستهلك يسعى في اغلب الأحيان إلى الحصول على سرعة زراعيه أو غذائية ذات قيمة ونوعية عالية من جهة وبأسعار معقولة من جهة أخرى بينما سعى المزارعون والوسطاء إلى بيع السلع بأعلى الأسعار وتحقيق أكبر قدر من الربح بذلك يكون دور التسويق الزراعي منصب على تنظيم وتسهيل كافة الأنشطة وعليه تتلخص أهداف السياسة التسويقية الزراعية في رفع معدلات التنمية الاقتصادية والفلاحية وضمان الاستقلال الوطني برفع نسب الاكتفاء الذاتي وتنويع الإنتاج[1].

تحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة الناتج الاجتماعي الحقيقي و يأتي ذلك من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيا وتنمية الموارد الاجتماعية.

السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال العمل على استقرار الأسعار الزراعية وتفعيل التسويق الزراعي، وخلق فرص عمل جديدة في أنشطة تتسم بكثافة استخدام عنصر العمل.

[1] يونس صاحب، مرجع سبق ذكره، ص 26.

ج/ السياسة الهيكلية: وهي التي تكون موجهة للجانب الهيكلي البنائي للقطاع الزراعي، وتهدف السياسات الهيكلية إلى تشجيع التغيير في حجم المشاريع الزراعية أو تنظيمها والتقليل من حدة الصعوبات التي قد تطرأ، أو لإيجاد بدائل مختلفة للحفاظ على المنافع الاجتماعية غير المالية التي قد تغسل أو تنفي في خضم العمليات المختلفة التي تهدف إلى إحداث التغيرات الشديدة التي مست الجانب الهيكلي خلال عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة[1].

وكذا جراء التغيير الفني الذي يغير علاقات المدخلات لمخرجات النظام الزراعي قائم أو يقدم نظاما زراعيا جديدا أو تغيير أنماط الملكية الزراعية ومن بين أهم المجالات التي تتدخل فيها السياسة الزراعية الهيكلية ما يتعلق بسير الموارد المائية والملكية العقارية وكل الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية القانونية والإدارية والسياسية إضافة الاهتمامات البيئية وسبل المحافظة عليها[2].

ثانيا: أهداف السياسة الزراعية:

لم تعد الزراعة ذلك القطاع الصغير في الاقتصاد الوطني الذي يوفر للمشتغلين فيه احتياجاتهم بل المجتمع وتعددت رغبات الأفراد فيه، وبدأ الناس يشعرون بأهمية وجودهم في المجتمع والمسؤوليات التي تقع على عتيق كل منهم وتكون سياسة زراعية أسلوبا للعمل يستهدف تحقيق أهداف رئيسية كالرفاه الاقتصادي للسكان من خلال السيطرة الاجتماعية بواسطة البرامج والمشاريع الإنمائية وبصورة عامة فإن أهداف السياسة الزراعية لأي دولة تحدده المتغيرات التالية:

- إتاحة مبدأ تكافؤ الفرص أمام كافة الأفراد.

[1] محمد عبيدات، **التسويق الزراعي**(عمان: دار وائل للنشر، 2000)، ص 18.

[2] يونس صاحب، مرجع سبق ذكره، ص 21.

- زيادة الكفاءة.[1]

1- إتاحة مبدأ تكافؤ الفرص أمام كافة الأفراد:

تستهدف السياسة الزراعية بصوره أساسيه أتاحت مبدأ تكافؤ الفرص أمام كافة المزارعين وذلك من خلال التشريعات الزراعية والخاصة بالحد من تراكم الثروات وتركزها لدى فئة محدودة مما يترتب عليه تركيز الفائض الاقتصادي الزراعي لدى مجموعة من الأفراد بينما يسود الفقر والحرمان الفئة الأوسع من المزارعين ومن ثم تنعدم سيادة مبدأ تكافؤ الفرص أمام المزارعين.

ويتحقق هذا الهدف من خلال اتجاهين أساسيين يضم الأول السياسات التوزيعية التي تستهدف تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين المزارعين ومن ثم تساوي قواهم الشرائية إلى حد بعيد مما يترتب عليه خلق طلب فعال يعمل على تنشيط وتحفيز التنمية الاقتصادية، وقد يحصل ذلك من خلال برامج الضمان الاجتماعي أو الإعانات النقدية المباشرة، أما الاتجاه الثاني فهو يضم السياسات التنظيمية، وذلك من خلال التشريعات التنظيمية وذلك بواسطة تحديد ساعات العمل أو تحديد حدود متدنية الأجور الزراعية وتحديد الملكية الزراعية.

2- زيادة الكفاءة:

عند الكلام عن حكمه الكفاءة efficiency ويقصد بها إما فنية technical أو اقتصادية Economic وهما:

أ/ **الكفاءة الفنية:** تعرف بأنها نسبة بين الناتج output والعوامل الداخلية input أو أنها النسبة بين النواتج النهائية مقسومة على الوسائل المستعملة وقد يطلق عليها نسبة الكفاءة ratio efficiency والكفاءة ونسبه الكفاءة تعتمدان على ما تضمنت في النتائج والعوامل الداخلية في الإنتاج والسلع كما يستعمل مصطلح الكفاءة في الأبحاث الاقتصادية واختيار

[1] بديع جميل القدو، سالم توفيق النجفي، **التخطيط والسياسة الزراعية**(العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل)،ص ص 58 - 59.

أنواع متعددة من المحاصيل وغيرها وبالنسبة للسياسة الزراعية يحتاج إلى نظرة أوسع لهذا المصطلح فتستعمل الاقتصادية بدل الكفاءة الفنية[1].

ب/ الكفاءة الاقتصادية: عند قياسنا لكفاءة اقتصاديه من الضروري استعمال قاعدة غير التي استعملناها في الكفاءة الفنية، فالكفاءة الاقتصادية تقاس بواسطة الأسعار وكميات السلع المنتجة مقارنة بأسعار وكميات العوامل المستخدمة فأعلى كفاءة اقتصادية يتوصل إليها عندما لا يمكن أن نستبدل توظيف العوامل المستعملة ومن ثم تحصل على زيادة في مجموع الإنتاج من السلع والخدمات وبقاء المتغيرات دون تغير، ونحصل على الكفاءة الاقتصادية المسلك عندما نستخدم جميع الموارد في أفضل مجال للاستثمار أي نصل إلى حالة تكون فيها جميع الموارد مستخدمة في صورة مثلى.

أما عن الدكتور سالم النجفي في كتابه السياسة الاقتصادية الزراعية فيرى أن أهداف السياسة الزراعية تتجلى في:

- خلق فرص متكافئة للعاملين في القطاع الزراعي مع العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- العمل على تحسين الأحوال المعيشية للعاملين في النشاط الزراعي.
- تعظيم الإنتاج الزراعي بما يسد احتياجات الاستهلاك والتصدير والقدرة على تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية من خلال هدفين رئيسيين هما العدالة الاجتماعية وتعظيم الناتج القومي.[2]

وهناك أيضا من ربط أهداف السياسة الزراعية في مجموعة من النقاط التالية:

1.زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات.

2.وضع خطط تنموية شامله ومتكاملة بكل منطقة طبيعية.

---

[1] عبد الرزاق عبد الحميد شريف، **السياسات الاقتصادية**(كلية الزراعات والغابات، جامعة الموصل، 1990)، ص 101.

[2] سالم توفيق النجفي، عبد الرزاق عبد الحميد شريف، **السياسة الاقتصادية الزراعية**(جامعة الموصل، 1990)، ص 76.

3. زيادة الدخل الوطني الزراعي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي مما يرفع متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

4.تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات استغلال المواد المتاحة من يد العاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا.

5.الاستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة والتراث للمحافظة على مصالح المزارعين والمستهلكين.[1]

6.توفير مناصب الشغل وتوفير اليد العاملة وخاصة لسكان المناطق الريفية لتلبية احتياجاتهم توفير الاستقرار لهم.[2]

7.نشر العدالة الاجتماعية أي أنه يكون هناك توزيع عادل للدخل الوطني بين الطبقات الاجتماعية التي ساهمت في تحقيقه وكذا العدالة في توزيع منافع النشاط الزراعي بين المشاركين في الإنتاج وهو الهدف الأساسي لمعظم الحكومات.[3]

8.تربية سياسة المشاركة بين المسئولين والمنتجين، وتدعيم استصلاح الأراضي بطرق تحفيزية، كالقروض أو الإعفاءات الضريبية.

9.تحقيق التقدم الاقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الإنتاجية والذي اعتبره الكثير من الاقتصاديين من أبرز عناصر التنمية الاقتصادية وأهم أهدافها، حيث يتيح ارتفاع معدلات الاستعمار الاستثمار إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل الوطني، ويتحقق هذا بشرطين هما:

- توفير البحوث العلمية المتواصلة والدقيقة.
- تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية.

---

[1] حمزة بن التومي، السياسات الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة موارد غذائية، 2000 – 2014، مذكرة ماستر، جامعة تيزي وزو 2015، ص 12 – 13.

[2] محمد علي محمد، **لمحه عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوروبي**،(رسالة سياسات رقم 18، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2006)، ص 2.

[3] فوزية غربي، الزراعة في الجزائر بين الاكتفاء والتبعية، ص ص 109 – 110.

10. التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية من خلال استخدام الطرق الحديثة في الإنتاج ومتابعتها عن طريق الإرشاد الزراعي لتقديم الزيادة في الإنتاج والاستخدام الأمثل.[1]

المطلب الرابع: مؤشرات ومعايير تقييم السياسة الزراعية:

تكتسي الزراعة أهميه كبيرة بالنسبة للدول على مر التاريخ، وتطورها مرتبط بمدى نجاح السياسة الزراعية المطبقة، ولمعرفة ذلك يجب علينا معرفة المؤشرات التي تساعدنا على تقييمها والتي جاءت على النحو التالي:

معدل النمو:

ويتم حسابه الرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي وذلك بالعلاقة التالية:

$$\text{الرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي} = \frac{\text{قيمة الإنتاج الزراعي في سنة المقارنة}}{\text{قيمة الإنتاج الزراعي في سنة الأساس}} \times 100$$

أما بالنسبة لمؤشرات تقييم السياسات الزراعية هناك عدة مؤشرات تنقسم للعناصر التالية:

1- الاستثمار:

هناك عدة مؤشرات تقييم حجم الاستثمار في القطاع الزراعي وغير الزراعي للوقوف على واقعها وبالتالي تساعد وضعي السياسات على صياغتها وفقا لواقع الاستثمار من بين هذه المؤشرات:

معدل نمو الاستثمار العام والخاص في القطاعات الزراعية وغير الزراعية.

[1] عمر الأخضر، آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية،"(رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007، ص 77).

نسبة رأس المال إلى النتائج ونسبة رأس المال المستثمر إلى النتائج في كافة أنماط الاستثمار المتنوعة.

نسبة الاستثمارات العامة بقطاع الزراعة من الإنفاق الحكومي الكلي ومن الاستثمارات العامة الكلية.[1]

2- زراعة مستمرة أو متواصلة:

بعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم تحسنا في قيمة الناتج الزراعي نتيجة التخصص واستخدام التكنولوجيات الجديد.

لكن هذا التحسن كان على حساب استنزاف التربة وتلوث المياه الجوفية بالإضافة إلى تدهور قطاع المزارع العائلية، ولذلك وجب أن تعزز السياسة الزراعية تقنيا وبيئيا واقتصاديا، استخدامات الموارد والمحافظة على تنميتها وعدم تدهورها وبالخصوص الموارد الأرضية والمائية وذلك للوصول إلى زراعة مستمرة ومتوسطه.

ومن بين المؤشرات التي تدل على ذلك:

- اتجاهات نمو الإنتاجية للمحاصيل المختلفة فإذا كانت بالتناقص فإن الزراعة غير متواصلة.
- التنوع البيولوجي في الزراعة.
- وضع وظروف وحالة الخصوبة للتربة الزراعية.
- التحكم البيئي والمحافظة على البيئة الزراعية.
- نسبة المساحة المزروعة مطريا ونسبتها المئوية للمساحة الكلية.
- برنامج توزيع وتقسيم المياه بين المناطق وبين الحاصلات المختلفة.

3- انتشار التكنولوجيا والدعم المقدم لقطاع الزراعة:

ومن بين المؤشرات التي تسمح لنا بمعرفة مدى انتشار التكنولوجيا في أي بلد بالاضافه إلى مستوى الدعم المقدم للقطاع الزراعي ما يلي:

[1] حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص 268.

- مؤشر الميكنة الزراعية.
- نسبة المساحة المزروعة التقليدية والمزروعة باستخدام التكنولوجيا الحيوية إلى المساحة الكلية.
- معدل استخدام الأسمدة والمبيدات.
- مجموع الإغراق في التكاليف = التكاليف المقدرة – التكاليف الفعلية.
- مستوى الحد الأدنى لتخفيض الدعم الزراعي وفقا لقروض منظمه التجارة العالمية، ولقد حدد المستوى الأدنى من التخفيض بـ 10% من القيمة الكلية للناتج الزراعي في الدول النامية و 5% في الدول المتقدمة.[1]

4- الإقراض الزراعي وحوافز الزراعة:

إن أهمية الائتمان والإقراض الزراعي من أهمية قطاع الزراعة الغذائية، إلى جانب طول فترة دوران رأس المال وضعف مدخرات المزارع، ولذلك وجب توفير الائتمان والقروض الكافية بشروط مناسبة للمزارعين، إلى جانب ذلك وجب على السياسة الزراعية أن تقدم تحفيزات للمزارعين وذلك من خلال ضمان ربحية قطاع الزراعة وحماية مصالح المزارعين، ومن بين المؤشرات التي تبين مدى نجاح السياسة الزراعية في تحقيق كل ذلك ما يلي:

- نصيب ومساهمة مؤسسات الائتمان الزراعي في الائتمان الكلي الموزع من خلال المؤسسات المختلفة.
- مساهمة مؤسسات الائتمان الزراعي في الائتمان الكلي المنتفع به قطاع الزراعة.
- الرقم القياسي لشروط التجارة ويجب أن يكون اكبر من الواحد وهذا مؤشر من الحوافز المقدمة للمزارع ويحسب الرقم القياسي بالعلاقة التالية:[2]

$$\text{الرقم القياسي لشروط التجارة} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار المحتسبة}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}} > 1$$

[1] المرجع السابق، ص 269.

[2] الصادق عوض بشير، **تحديات الأمن الغذائي العربي**، (الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ط 1، 2009)، ص 20.

المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي:

يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية تحظى بأهمية بالغة خاصة في ظل التزايد المتواصل للواردات الغذائية في الدول النامية من أجل الوفاء بحاجات السكان الغذائية حيث تختلف مفاهيم الأمن الغذائي باختلاف رؤية المفكرين الاقتصاديين إذ يرى بعضهم أنها قضية عالمية تجد حلا لها في توفير كميات كافية من الغذاء ويعتبرها البعض بأنها مشكلة وطنية يتحدث علاجها في حصول أفراد المجتمع على الغذاء الكافي لحياة صحية ومهما اختلفت نظرة واضعي المفاهيم المتعددة للأمن الغذائي نجد أن هذه القضية تركزت أساسا في أغلب الدول النامية كما قد أصبحت قضية الأمن الغذائي بأبعادها الاقتصادية والفنية والإجتماعية والسياسية من القضايا التي تلقى اهتماما واسعا على كافه المستويات، وهو بذلك يعتبر من الموضوعات الحساسة التي تواجه الزراعة وذلك لما لها من تأثيرات اقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية.

ولقد تم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب حيث قام المطلب الأول بدراسة مفهوم الأمن الغذائي ومختلف المفاهيم المتشابهة أو المتعلقة به وكذلك عرجنا على تحديد مفهوم شامل للأمن الغذائي وكذلك تطرقنا في هذا المبحث إلى العناصر المكونة للأمن الغذائي وحددنا فيه أيضا أهمية الأمن الغذائي وفي المطلب

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وبعض المصطلحات المشابهة له:

1- مفهوم الأمن الغذائي:

أ/ التعريف اللغوي للأمن الغذائي:

الأمن في اللغة: من باب امن وسلم، وهو الأمن والأمان، وآمنه فهو آمن، اطمأن ولم يخف، فهو آمن، وأمين ويقال لك الأمان أي قد آمنتك، وامن البلد اطمأن فيه أهله،، وأمن الشر ومنه سلم،[1] قال تعالى:﴿ وَهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ٱلۡأَمِينِ ۝٣ ﴾[2] ومنه قوله تعالى: ﴿ إِذۡ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ

[1] بطرس البستاني، قطر المحيط ،قاموس لغوي ميسر، مكتبة لبنان ناشرون، ط 2، 1995، ص 13.

[2] سورة التين الآية 03.

أَمَنَةَ ﴿١١﴾﴾،[1] وأيضا قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ﴿٤﴾﴾،[2] أي الأمن، وأمن فلانا على كذا أوثق به واطمأن إليه، أو جعله أمينا عليه، قال تعالى﴿ قَالَ هَلۡ ءَامَنُكُمۡ عَلَيۡهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمۡ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبۡلُ فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗاۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٦٤﴾﴾[3]

أما الغذاء في اللغة: فقد أعطيت له عدة تعاريف، فحسب القاموس الشهير Petit Larousse هو كل ما يتعلق بالطعام.[4]

وحسب Petit Robert فهو كل مادة قابلة للهضم. وحسب مركز الأبحاث حول الحق في الغذاء الجامعة الحرة لبروكسيل " كل المنتوجات أو المواد التي يأكلها الإنسان أو يشربها، من أجل تغطية الاحتياجات المغذية والذي يحقق رفاهية السكان في مجموعها"[5].

ب/ التعريف الاصطلاحي:

إن التعريفات التي طرحها الكتاب والباحثين الأمن الغذائي كثيرة ومتعددة، وهذا راجع لتشعبه وارتباطه اقتصاديه، سياسيه، اجتماعيه، ثقافيه، لكنها تجتمع حول وجود الغذاء والسهولة الحصول عليه، وكيفية استخدامه في جميع الأوقات التي يريدها فيه الإنسان، عرفه الدكتور السيد محمد السيرتي في كتابه الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية بأنه:" قدرة المجتمع على توفير الحاجات الغذائية الأساسية لأفراد المجتمع، وضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات بانتظام ويتم توفير حاجات الغذاء إما بإنتاج السلع الغذائية محليا، أو بتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات، ويمكن استعمالها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات"[6].

---

[1] سورة الأنفال الأية 11.

[2] سورة قريش الأية 04.

[3] سورة يوسف الأية 64.

[4] Petit LAROUSSE EN COULEURS, CiT Paris,1991,p53.

[5] PIERE MARIE VINCENT, << LE DROIT DE L'ALIMENTATION >> 1er édition, 1986, PRESSENNIVERSITAIRE DEFRANCE 1996, 108 PARIS, CiT, P7.

[6] السيد محمد السيرتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، 2000)، ص 54.

ج/ التعريف الإسلامي للأمن الغذائي: لفت القرآن الكريم أنظار البشرية إلى أهمية الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي وجعله عونا للحياة السعيدة، فالله سبحانه وتعالى عندما ادخل سيدنا ادم الجنة خاطبه بقوله: ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعۡرَىٰ ١١٨ وَأَنَّكَ لَا تَظۡمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضۡحَىٰ ١١٩ ﴾[1].

كما تم ربطه بالأمن والاستقرار السياسي وقد تجلى ذلك المعنى من خلال سورة قريش، حيث امتن الله عز وجل على قريش بما أفاء عليهم من نعمة الأمن الغذائي ﴿ ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ ٤ ﴾ ونعمة الأمن والاستقرار السياسي ﴿ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۢ ﴾ وجعل ذلك من النعم العظيمة التي تستحق الشكر والعبادة لله عز وجل، ولا يجوز أن تقابل بالنكران ﴿ فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلۡبَيۡتِ ٣ ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۢ ٤ ﴾[2].

وتجلى نفس المعنى كذلك في سورة النحل في قوله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا قَرۡيَةٗ كَانَتۡ ءَامِنَةٗ مُّطۡمَئِنَّةٗ يَأۡتِيهَا رِزۡقُهَا رَغَدٗا مِّن كُلِّ مَكَانٖ فَكَفَرَتۡ بِأَنۡعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ ١١٢ ﴾[3].

ولم تغفل السنة النبوية عن ذكر أهمية الأمن الغذائي في حياة الفرد والجماعة وجعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ركنا ثالثا من أركان الحياة الآمنة المستقرة < من أصبح منكم آمنا في سربه عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا>[4].

إن الإسلام حارب كل ما من شأنه أن يحط من كرامة الإنسان معتبرا الفقر والحاجة شرا كاد أن يرقى درجة الكفر، إذ هو باب لهلاك الإنسان وفساد المجتمع.

لذا كلفت الشريعة الإسلامية لكل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي الحق في أن تتوافر له ضرورات الحياة الأساسية، فهي تلزم أولي الأمر في الدولة بتوفير ذلك لرعاياها.[5]

---

[1] سورة طه الآية 119 – 119.

[2] سورة قريش الأية 3 – 4.

[3] سورة البقرة الأية 155.

[4] تحفة الأحوذي، شرح جامع الترمذي، المحمد بن عبد الرحمن المبكر كفوري، كتاب الزهد في باب التوكل على الله، حديث رقم 2384.

[5] محمد دباغ، وسائل تحقيق الأمن الغذائي في الفكر الاقتصادي، مداخلة في الملتقى الدولي حول الأمن الغذائي، جامعة أدرار، نوفمبر 2007، ص 84.

وعرف الفقهاء الأمن الغذائي على أنه" ضمان استمرارية تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة زمنية والمستوى المعتاد يحدد على أساس المستوى الاجتماعي فقد يرتفع المستوى المعتاد من الغذاء ليصل إلى حد الكماليات.[1]

د/ تعريفات المنظمات العالمية:

1- تعريف مؤتمر قمة الغذاء المنعقد بروما في سنة 1996: " الأمن الغذائي هو السلامة الغذائية والتوازن في المكونات الغذائية، ويتحقق عندما يكون لدى الجميع وفي كل الأوقات إمكانية الحصول المادي على حاجاتهم وتفضيلاتهم لممارسة حياة فعاله وصحية".[2]

2- تعريف البنك الدولي (BIRD) سنة 1986: " الأمن الغذائي هو قدرة كل الناس في كل الأوقات على الحصول على الطعام الكافي والذي يضمن لهم حياة صحية نشيطة".[3]

3- تعريف المنظمة العالمية للغذاء والزراعة(الفاو) أنه: " التأمين الغذاء لكافة المواطنين في مختلف الأوقات بالكمية والنوعية اللازمة مع ضرورة الحصول عليه وفق نظم ونماذج اقتصادية واجتماعية، كما ينبغي أن يكون هذا الغذاء الذي يتم توفيره صحيا وسليم وخالي من المواد المسرطنة، يمكن من تطوير قدرات الإنسان العقلية البدنية والنفسية".[4]

والملاحظة على هذا التعريف أنه ابتعد عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي ارتبط بمصطلح الاكتفاء الذاتي أي الاعتماد على الموارد المحلية لتأمين الاحتياجات الأساسية من الغذاء لأفرادها.

---

[1] محمد السيد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[2] Simon, Maxoell and frankenbesg n.d/part, 3 world bank 1986.

[3] نقلا عن موقع http://oujda-portoil-j-jpg. تاريخ الولوج إلى الموقع يوم: 8 ماي 2022 على الساعة 14:35.

[4] حسين عبد المطلب الأسرج، الأمن الغذائي العربي ودور القطاع الخارجي الخاص في تحقيقه، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، لبنان، ص 13 - 14.

4- تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD): عرفت المنظمة منذ نشأتها عدة تحولات في مهامها، فبعدما كانت منحصرة في مجرد التحذير من مخاطر الفجوة الغذائية أصبحت اليوم تقوم بإعداد البرامج المتكاملة لتحقيق الأمن الغذائي، ولقد جاء في تعريفها للأمن الغذائي بأنه " توفير للغذاء بكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحتها لكافة أفراد السكان والأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية"[1].

لكن شرط الميزة النسبية الذي اعتمدته المنظمة في تعريفها لا يمكن تبريره من الناحية العلمية، ذلك أن بعض الدول لا تمتلك ميزة نسبية في إنتاج بعض السلع لكنها قامت بإنتاجها وتنميتها من خلال زيادة الدعم للمزارعين، بالإضافة إلى استخدام تكنولوجيا متطورة وإتباعها سياسة حماية لسلعها الزراعية، ومن بين هذه الدول اليابان التي لا تمتلك ميزة نسبية في إنتاج الأرز إلا أنها أنتجته حفاظا على أمنها السياسي كونه سلعه أساسية بالنسبة للمواطن الياباني.[2]

هـ/ تعريف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر للأمن الغذائي: حاولت الجزائر منذ الاستقلال أن تفرد جانبا من اهتماماتها الاقتصادية نحو تحقيق الأمن الغذائي للشعب الجزائري وقد اقترن هذا المسعى بجهود وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عبر مخططاتها الدورية، حاولت إبراز مفهوم لهذا الأمن المنشود، حيث يهدف المخطط الوطني للتنسيقية الفلاحية إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي بغرض تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك والإنتاج الوطني،

[1] إدارة الأرض الغذائية والمشروعات الزراعية والتنمية في الوطن العربي، مجلة جامعة الدول العربية، العدد الأول والثاني، 2009، ص 16.

[2] محمد سيد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 75.

وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل، وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة.[1]

و/ تعريفات الباحثين والمختصين للأمن الغذائي: إن موضوع الأمن الغذائي وتحديد المفاهيم الضابطة له، لم يكن حكرا على المؤسسات والهيئات الدولية والوطنية فقط، وإنما كان أيضا مجالا لبحث عدد من المختصين بما في ذلك من هم في تخصص العلاقات الدولية.

فلقد حدد " باري بوزان "Barry Buzan" أحد المختصين في الدراسات الأمنية، مفهوم الأمن الغذائي باعتباره: العمل على التحرر من التهديد وفي سياق النظام الدولي هو: قدرة الدولة والمجتمع على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي الغذائي، ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية".[2]

كما عرفه وزير الدفاع الأمريكي الأسبقَ روبرت مكناماراَ (Robert McNamara) لأن الأمن الغذائي يعبر عن:

" التنمية، وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن غذائي، وإذا كان الأمن الغذائي يتضمن شيئا فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام والاستقرار الغذائي، وإذا لم توجد تنمية داخليه أو على الأقل درجة أدنى منها يصبح النظام والاستقرار مستحيلا".[3]

ومن التعاريف الأكثر تداولا بين الباحثين هو التعريف الذي عرف الأمن الغذائي على أنه: " قدرة المجتمعات في جميع الأزمنة على توفير الغذاء الصحي الكافي المناسب للمواطنين كما وكيفا وبأسعار تتناسب مع دخول جميع المواطنين ".[4]

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، " المخطط الوطني للتنمية الفلاحية "، (الجزائر، 2000)، ص 71 – 72.

[2] Buzon, Burry, Poodle State and fear, An Agend For International Security Studio in the post colorear eno, lymes publishers 1999, pp 18 – 19.

[3] روبرت مكنمارا ، **جوهر الأمن الغذائي**،(تر: يونس شاهين، الدار القومية، مصر 1970)، ص 125.

[4] الظاهر مبروكي، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،ع 05، 2007، الصفحات 15، 26، ص 15.

بينما نجد أن هناك من يعرف الأمن الغذائي انطلاقا من فكرة الاكتفاء الذاتي حيث يعني الأمن الغذائي وفقا لذلك: قدره الدولة أو مجموع الدول على تحقيق أمنها الغذائي عبر تحقيق الاكتفاء الذاتي من مختلف السلع والمنتجات الغذائية النباتية والحيوانية عبر اعتمادها على ذاتها وإنتاجها المحلي فقط دون اللجوء إلى الخارج لسد ما ينقص من المنتجات الغذائية.[1]

وفي المقابل هناك من يرى أن الأمن الغذائي يعني: " قدرة الدولة على توفير مختلف الاحتياجات الأساسية الغذائية بطريقة منتظمة وذلك بواسطة إنتاجها محليا أو عن طريق استيرادها من الخارج ولكن مع ضرورة تحقق شرط يتعلق بإجبارية أن يتم هذا الاستيراد من خلال عوائد صادرات زراعية أخرى تصدرها الدولة للخارج تمتلك فيها الدولة ميزات الإنتاجية عالية.[2]

أما الدكتورة فوزية غربي تعرفت الأمن الغذائي على أنه: " قدرة المجتمع على توفير الحاجيات الغذائية الأساسية لأفراد الشعب وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام"[3].

كما عرف الأمن الغذائي بأنه: " توافر الغذاء لكل فرد من الشعر في أي فترة بكمية ونوعية كافية تضمن له حياة صحية سليمة ونشطه.[4]

كما عرف الأمن الغذائية على أنه أحد المكونات الإستراتيجية للتنمية الزراعية والواردة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والإجتماعية المستدامة والذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشاريع التي من شانها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور الفقر والتلف لكل السلع

[1] حسين سالم جاسم البغدادي، "تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي وإمكانية تحقيقه"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، المجلد 16، ج 3، الصفحات 168 – 183، ص 170.

[2] مراد جبارة، محمد راتول، "الأمن الغذائي في الوطن العربي: إنجازات وتحديات 2000/ 2012" ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،ع س 1، 2016، الصفحات 71 – 82، ص 73.

[3] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[4] F.P.H: Fondontion pour le progrés de l'homme.Rome, 18/08/2007 .

الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات إنتاجها، سواء كانت تصديرا أو استيرادا مع المحافظة على التوازن البيئي ومنع التلوث بمختلف أشكاله وذلك من خلال تحقيق اكبر قدر ممكن من استقلالية وتقليص التبعية الخارجية.[1]

كما يعرف الأمن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد المجتمع، وضمان حد ادني من تلك الاحتياجات بانتظام، ويتم توفير احتياجات الغذاء إما بإنتاج السلع المحلية، أو بتوفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات يمكن استخدامها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات.[2]

2- مفاهيم ذات الصلة بالأمن الغذائي:

أ/ مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي: يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي بأنه: " قدرة المجتمع على الاعتماد الكامل على الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا، وفي هذه الصيغة يعني الاكتفاء الذاتي توفير وخلق وتأمين الغذاء داخل الدولة الواحدة دون الحاجة إلى الآخرين، أو الاستعانة بالخارج واليه الاستيراد.

وهذا المفهوم يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية بين الدول وغياب فكرة الاعتماد المتبادل القائم على أساس العلاقات التجارية الاقتصادية الخاصة بالمواد الغذائية مع الدول الأخرى، وهو طرح بعيد عن الواقع.[3]

ب/ مفهوم التبعية الغذائية: "تعني التبعية الغذائية عدم قدرة الاقتصاد على تلبية احتياجات أفراد المجتمع من المواد الأساسية الاستهلاكية، هذا الوضع يرغمه على اللجوء إلى الاستيراد لتوفير هذه المواد".[4]

كما عرفت أيضا بأنها: " عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مجبرة على توفير هذه المواد الغذائية عن

---

[1] المرجع السابق، ص 53.

[2] السيد محمد السيرتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية**، (الإسكندرية: الدار الأكاديمية الجديدة للنشر، 2000)، ص 14.

[3] رزيقة غراب،" إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر واقع وآفاق"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 13، 2015، ص 56.

[4] المرجع السابق، ص 57.

طريق الاستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية، وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة".[1]

وتشير التبعية الغذائية عموما إلى السيادة المنقوصة، وغير الكاملة في مجالات سياسية، واقتصادية، ثقافية وتعليمية، وعلى هذا الأساس فان التبعية الغذائية هناك طرح بشأن النظام الرأسمالي يكرس تبعية الدول المتخلفة للدول الرأسمالية المتطورة، وللخروج من هذه التبعية الغذائية يجب العمل على فك الارتباط أو هذه العلاقة والعمل على القطيعة مع النظام الرأسمالي وممارساته.

ج/ مفهوم الفجوة الغذائية: تعرف الفجوة الغذائية بأنها صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية، بعبارة أخرى تمثل الفرق بين الكميات المنتجة محليا ومجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي.[2]

أي أن الفجوة الغذائية تعني الفرق بين ما نستطيع إنتاجه من السلع والمواد الغذائية، وبين ما يكفي الاحتياجات الأساسية لتوفير الغذاء لمجموع السكان.[3]

كما تعرف أيضا بأنها: " مقدار بين ما تنتجه الدولة ذاتيا، وما تحتاجه إلى الاستهلاك من الغذاء، ويعبر عن الفجوة الغذائية أحيانا بالعجز في الإنتاج المحلي عن تغطية حاجات الاستهلاك من المواد الغذائية والذي يؤمن الاستيراد من الخارج".[4]

وتقاس الفجوة الغذائية بمقدار الفرق إجمالي الاحتياجات من المنتوجات الغذائية المستهلكة وذات الطلب عليها من جهة، وإجمالي المنتوجات المنتجة والمصنعة من جهة

---

[1] فوزية غربي،" الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر"، ص 45.

[2] الفصل العاشر(جريدة المحور)، الأمن الغذائي في الدول العربية، صندوق النقد الغربي، ص 172.

[3] رزيقة غراب، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[4] نادية احمد عمراني، **النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق**،(عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2014)، ص 17.

ثانية، الاحتياجات الغذائية الأساسية، وهو ما يؤثر على ضعف الاقتصاد الوطني ليكون الاستيراد هو البديل لسد الفجوة الغذائية.[1]

ومن خلال ما سبق من تعريفات الأمن الغذائي وكذا من خلال تعريفات جملة المصطلحات المشابهة له نستخلص تعريف إجرائي شامل للأمن الغذائي.

التعريف الإجرائي للأمن الغذائي: " هو قدرة الدول على توفير أهم الاحتياجات الغذائية للمواطنين مع التركيز أكثر على أهم السلع الغذائية الإستراتيجية للسكان في كل الأوقات (الحرجة، العادية، الطارئة، الاستثنائية) من خلال مجموعة متكاملة من السياسات والبرامج والمشروعات التي تستهدف زيادة الإنتاجية والاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة ورفع كفاءة الاستخدام لهذه المواد لأجل إشباع حاجات كافة المواطنين في مختلف مناطق تواجدهم بالكمية والنوعية والأسعار المناسبة لمستويات دخولهم بصورة مستمرة وترشيد الاستهلاك وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات إنتاجها، مع المحافظة على التوازن البيئي ليحيوا حياة سليمة وكريمه.

وقد ارتبطت عدة مفاهيم بالأمن الغذائي كما يلي:

الاكتفاء الذاتي، الفجوة الغذائية، التبعية الغذائية.

المطلب الثاني : أنواع ومبادئ (عناصر) الأمن الغذائي

أولا : أنواع الأمن الغذائي:

يمكن التمييز بين نوعين من الأمن الغذائي

1- الأمن الغذائي المطلق:

يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، و هذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي، إلا أن هذا التحديد المطلق والواسع للأمن الغذائي يواجه انتقادات كبيرة كونه غير واقعي، كما أنه يفوت

[1] زكرياء يوب، السياسة الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر– أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عنابة، جامعة باجي مختار، 2012، ص 19.

على الدولة المعنية إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على تحصيص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية .

2- الأمن الغذائي النسبي:

يعني قدرة دولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام . وعليه فإن الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع بها البلد المعني بميزة نسبية تؤهله لتأمين الغذاء بالتعاون مع الدول الأخرى[1] .

ثانيا: مبادئ (عناصر) الأمن الغذائي

إن جل المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي تحمل في طياتها مبادئ عدة ولا يمكن الحديث عن أمن غذائي حقيقي إلا في ضوء توفير هذه المبادئ ولعل أهمها:

1- توفير الغذاء:

أي توفير مواد غذائية كافية وأكيدة وموثوق بها ووسائل مستدامة للحصول على المواد الغذائية .

2- الولوج أو إمكانية الوصول إلى الغذاء:

تعني سهولة التوزيع والولوج إلى الغذاء وصول الفئات الهامشية أو الفئات ذات الاحتياجات الخاصة كالمرضى والأطفال وعدالة التوزيع بين الفئات المختلفة .

[1] ريم قصوري الأمن الغذائي والتنمية المستدامة –حالة الجزائر– رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014/2013، ص 62 .

3- احترام التنوع والعادات (التقبل):

وجود أنظمة مقبولة لتوزيع وتأمين الغذاء واحترام الإنسان والعادات الاجتماعية في تناول الغذاء بحيث تكون المواد الغذائية مقبولة من كافة فئات المجتمع .

4- الكفاية والاستمرارية:

ويعني وجود نظام طعام مستديم وديمقراطي – عادل – من حث الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وإدارة النفايات .

5- السياسات والأنظمة:

وتشمل العوامل المساعدة والمعرقلة ينبغي أن تتوفر في الأغذية، بمعنى ضرورة إنتاج كميات معتبرة من الأغذية السليمة والجيدة النوعية أو استيرادها على المستويين القطري والمحلي، وتوفر فرص الحصول على الأغذية أي ضرورة أن توزع وتوفر محليا، وأن تكون في متناول جميع الناس[1] .

المطلب الثالث : مستويات الأمن الغذائي، أبعاده و مرتكزاته

أولا: مستويات الأمن الغذائي:

تتراوح مستويات الأمن الغذائي ما بين أدنى يمثله مستوى الكفاف وحد أقصى يمثله المستوى المحتمل، بحيث تستهدف إستراتيجية الأمن الغذائي الانتقال من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى للأمن الغذائي، ولعل أهم هذه المستويات مايلي :

[1] باسم جميل خلف الدليمي، "مستقبل الزراعة العربية في ضل تحديات العولمة" ،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 30، 2002، ص33 .

1- مستوى الكفاف :

ويتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة، أي كفالة الحد الأدنى من السعرات الحرارية لكل فرد من أفراد المجتمع في المتوسط وفقا لما توصي به المعايير الدولية، ومن ثم القضاء على الجوع نهائيا والذي تتعرض له بعض الدول الإفريقية مثل الصومال وأوغندا، كما يتوافق مستوى الكفاف مع الغذاء مع مفهوم حد الفقر الذي يعبر عن الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للحياة ومنها الغذاء الذي يتوافق مع الاحتياجات الأساسية بحيث يعبر مستوى الكفاف من الغذاء عن البعد الاستهلاكي لمشكلة الأمن الغذائي كحد أدنى من السعرات الحرارية من أجل بقاء الفرد على قيد الحياة[1] .

2- المستويات الوسطى:

ويتمثل المستوى المعتاد الذي يكون فوق مستوى الكفاف ولا يصل إلى المستوى المحتمل ويعبر هذا المستوى عن القدرة على التخلص من سوء التغذية .

لا يعتبر نقص التغذية من سوء التغذية ويتم التخلص من سوء التغذية عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع[2] .

3- المستوى المحتمل :

ويتمثل هذا المستوى في قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه أي كفالة الحد المرغوب

[1] مينار بوعشة، تحقيقي الأمن الغذائي عن طريق بعض السياسات الزراعية والغذائية ونجاح الزراعة العضوية في الوطن العربي، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي، يومي 7-8 ديسمبر 2011، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 249 .

[2] السيد إبراهيم مصطفى وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**،(الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007)، ص 192 .

فيه من السعرات الحرارية طبقا لما توصي به المعايير الدولية، والذي يضمن للفرد العادي أن يكون قادرا على القيام بأداء أعماله بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة[1]

ثانيا : أبعاد الأمن الغذائي:

أصبح العجز الغذائي مشكلة اقتصادية واجتماعية وله أبعاد سياسية تتعلق بالأمن الوطني، حيث أن زيادة الاعتماد على استيراد الغذاء من الأسواق العالمية قد يعرض الدولة إلى مخاطر عديدة بحيث أصبح الغذاء سلاحا استراتيجيا يستخدم للضغط على الدول المستوردة وفرض شروط وتنازلات سياسية، ولذلك وجب النظر إلى مشكلة الأمن الغذائي من منظور يشمل الأبعاد التالية:

1- البعد الاقتصادي:

إن اعتماد الدول على الاستيراد يعرض الدول لخطر ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاعها في الأسواق العالمية وبالتالي تفقد العملة قيمتها الشرائية كما حدث في سلطنة عمان، بالإضافة على عجز ميزان مدفوعات تلك الدول وفقدان عملاتها لقيمتها الشرائية، نجد كذلك تعرضها إلى اعاقة مسيرة التطور والتنمية الناجم عن اتجاه الدول إلى تخليها عن المشاريع مقابل الغذاء اللازم لأفراد المجتمع[2] .

2- البعد السياسي:

يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالأمن السياسي، ويظهر ذلك من خلال اعتماد الغذاء كوسيلة ضغط سياسية على الدول المستوردة، ولقد شهد العالم عدة أحداث تظهر مدى

[1] السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية** ، رؤية إسلامية (مصر: الدار الجامعية الجديدة للنشر و التوزيع، 2000)، ص 22 .

[2] الصادق عوض بشير، **تحديات الأمن الغذائي العربي**، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1 2009)، ص 20 .

استخدام الغذاء كسلاح سياسي للضغط على الأنظمة، ففي 1956 تم وقف الإمدادات الغذائية لمصر بسبب أزمة السويس[1] .

تعتبر الدولة الجهة المعنية بتأمين الغذاء للمجتمع بكل أفراده وفئاته وجماعاته دون استثناء ويكون ذلك من خلال جملة القرارات الصادرة عنها التي تجسد إرادتها أي هي المسؤولة عن تحقيق الأمن الغذائي، الذي أصبح المخرج الوحيد للدول الفقيرة من الأزمات التي تعاني منها[2] .

إن تدخل الدولة لا يكون باحتكار القطاع الزراعي وكل رواده بقدر ما يكون تدخلها بإعطاء فرصة للشعب بممارسة هذا النشاط ورعايته بالتخطيط وفتح أسواق داخلية وخارجية لترويج السلع والتبادل الدولي، وبالتالي تأمين ما يحتاجه وما ينقصه[3] .

3- البعد الاجتماعي:

ويتمثل هذا البعد في إبراز أهمية الغذاء كأحد حقوق الإنسان، ومن ثم فإن تحقيق الأمن الغذائي يمثل الوجه الآخر لحق الغذاء، أي أن الأمن الغذائي معادل لقدرة المجتمع على كفالة حق الغذاء لكل مواطن[4] بحيث يعد الغذاء أهم الحاجات الأساسية لحياة الإنسانية لتستمر حياته بصورة صحية ونشطة، ولتفاقم العجز الغذائي وانتشار ظاهرة الجوع وسوء التغذية، لم تعد مشكلة الغذاء مجرد مشكلة اقتصادية وسياسية بل تعدت لتصبح مشكلة اجتماعية، ومن المظاهر الاجتماعية لمسألة أزمة الغذاء مايلي:

- انخفاض مداخيل المزارعين نتيجة انخفاض الإنتاج الزراعي مما يدفع إلى البحث عن عمل في قطاعات غير زراعية .

---

[1] جميلة لرقام شريفي " الأمن الغذائي في الدول العربية" أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، 2006-2007 ، ص 12 .

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر، 281 .

[3] سلاطنية بلقاسم، عرعور مليكة، مداخلة موسومة بمعالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر – كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، جوان 2009، ص 14 .

[4] السيد محمود السيرتي، مرجع سبق ذكره، ص26 .

- انتشار البطالة نتيجة نزوح المزارعين من الأرياف إلى المدن بحثا عن عمل .

- ارتفاع الأسعار الغذائية في الأسواق العالمية يؤثر على الاستقرار الاجتماعي نتيجة الاعتماد المتزايد على الاستيراد[1] .

وإذا كانت هذه أبعاد الأمن الغذائي فلا بأس أن نعرج على أبرز مرتكزات الأمن الغذائي .

ثالثا: مرتكزات الأمن الغذائي:

ينطوي مفهوم الأمن الغذائي على أربعة مرتكزات أساسية وهي:[2]

1- مدي وفرة وكفاية الإمدادات من السلع الغذائية:

يقصد به إتاحة المعروض من الموارد الغذائية بالكم والنوع، سواء في الإنتاج المحلي أو من السوق العالمي شرطان تكون نسبة كبيرة من الغذاء منتجة محليا .

- مدى توفر الموارد الزراعية الأرضية والمائية والبشرية، وكذلك مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة .

- توجيهات السياسات الزراعية والغذائية .

- مدى توفر البنى التحتية الزراعية .

- توجيهات السياسة الاستثمارية ومدى قدرتها على خلق البيئة المناسبة للاستثمار في إنتاج السلع الغذائية .

2- استقرار المعروض:

أي مدى إمكانية استخدام السلع الغذائية في جميع الأوقات التي يريدها فيها الإنسان على مدار السنة، لضمان استقرار إمدادات الأغذية يجب توفير مخزون استراتيجي مناسب يكفي لفترات لا تقل عن 6 أشهر .

---

[1] نصري حداد، "الطاقة والوقود الحيوي والأثر على الأمن الغذائي" .مجلة الاستثمار الزراعي، العدد 06، جوان 2011 ، ص 23 .

[2] فاطمة بكدي، التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، 2013، ص 189 .

3- سهولة الحصول على الغذاء:

من خلال:

- الأمن و الاستقرار السياسي والاقتصادي
- توفير السلع في السوق بأسعار في متناول المواطنين كافة .
- أن تتناسب مع دخول المواطنين حيث بينت بعض الدراسات الحديثة أن مشكلتي سوء التغذية والجوع ليستا مشكلة قدرة أو سوء إنتاج وإنما مشكلة القدرة الشرائية .

4- سلامة الغذاء:

أن ينتج الغذاء وفق المواصفات الصحية المطلوبة، وفق المعايير الدولية المتفق عليها من قبل منظمة التغذية العالمية سواء على المستوى المحلي أو العالمي .

المطلب الرابع : مؤشرات قياس الأمن الغذائي، مقوماته ومخاطر انعدامه

أولا: مؤشرات قياس الأمن الغذائي:

للأمن الغذائي العديد من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس وتحديد ومعرفة مستوى الأمن الغذائي في أي دولة من الدول وهذه المؤشرات تختلف من دولة إلى أخرى حيث لا يوجد اتفاق بينهم حولها ويمكن تقسيم مؤشرات قياس الأمن الغذائي على النحو التالي :

1- المؤشرات التقليدية:

وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي :

- نسبة الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الإستراتيجية ذات النمط الغذائي الاستهلاكي السائد في المجتمع .
- نسبة الإنفاق على الغذاء إلى إجمالي الدخل القومي .

- نسبة قيمة الصادرات الزراعية لإجمالي الواردات في الدولة .
- التقلبات السنوية في الإنتاج الزراعي .
- نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي .
- متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي .
- نسبة المخزون الغذائي إلى الاستهلاك السنوي .

2- المؤشرات الحديثة:

بعدما تطور مفهوم الأمن الغذائي أقرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بضرورة إضافة قائمة من المؤشرات الجديدة التي تمثل مجموعة المتغيرات الأكثر ارتباطا على نحو وثيق بالأمن الغذائي، لذا تم إدراج مؤشرات إضافية والمتمثلة في إمدادات الطاقة الغذائية إلى المؤشرات الأساسية الموصى بها في مجال استهلاك الأغذية والتي تهدف إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها لقياس الأمن الغذائي وهي تحدد كما يلي :

أ- الناتج المحلي الإجمالي:

عندما نتكلم عن اقتصاد بلد معين فإن هناك معنيين لذلك، الاقتصاد المحلي والاقتصاد القومي، فعلى الأساس المحلي فإن دراسة الناتج تعبر عن مجموع الناتج والدخل والإنفاق في الرقعة الجغرافية للدولة سواء كان من مواطني تلك الدولة أو من غير مواطنيها فالمهم أن يكون النشاط داخل حدود الدولة .

وهناك عدة طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي منها طريقة الإنفاق والدخل والقيمة المضافة، وهذه الأخيرة هي الأكثر استعمالا ويتم استخدامها باحتساب الفرق بين السعر النهائي للسلعة أو الخدمة وأسعار السلع أو الخدمات الوسيطة ويتم ذلك عن طريق القيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في دولة ما خلال عام واحد[1] .

[1] بلال خراز، مرجع سبق ذكره، ص 22-23 .

ب-مؤشر حجم الواردات والمعونات الغذائية:

يستخدم هذا المؤشر لقياس الحجم المطلق للفجوة الغذائية الفعلية، ويعبر عن الجانب الثاني لمشكلة الأمن الغذائي في كيفية تغطية الفجوة الغذائية يساوي مجموع الواردات الغذائية مضافا إليه المعونات الغذائية أو المنح الأجنبية[1] .

يعتبر هذا المؤشر بيان مدى حاجة بلد ما للمعونة الغذائية من الخارج من أجل سد الحاجات الغذائية للسكان والتي تعجز الدولة عن تلبيتها لهم يعبر عن هذا المؤشر من خلال مايلي:

$$\text{الاعتماد على القروض والواردات والمعونات الغذائية الأجنبية} = \frac{\text{كمية المعونات الغذائية}}{\text{جملة الحاجات الغذائية}} \times 100$$ [2]

ت- مؤشر الناتج المحلي الزراعي:

يعد الناتج المحلي الزراعي من أهم المؤشرات التي يمكننا من معرفة الوضع الغذائي فهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها والتغيرات الكبيرة في الناتج تؤثر بشكل سلبي على وضع الغذاء، فانخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي، وهذا يعتمد على القدرة المادية للدولة[3] .

[1] السيد محمد السيرتي، مرجع سبق ذكره، ص 57 .

[2] إبراهيم أحمد، عبد الغفور، **الأمن الغذائي، مفهومه،قياسه، متطلباته،** (عمان: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2014) ، ص 58 .

[3] المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سورية، 2007، ص 237 .

ث- مؤشر متوسط السعرات الحرارية للفرد التي توصي بها المعايير الدولية:

هناك جملة من المعايير الصحية التي حددتها المنظمات الدولية لأجل أن يقوم جسم الإنسان بوظائفه العضلية الجسمية والذهنية كاملة، وعلى أساسها تقابل هذه المعايير بمتوسط ما يحصل عليه الفرد في البلاد موضع الدراسة لتحديد الخلل والحاجات الضرورية أي أنها تمثل متوسط السعرات الحرارية التي توصي بها المعايير الدولية، فإذا كان متوسط المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية فإن المجتمع لا يعاني من وجود فجوة غذائية إذا كان متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم أقل من متوسط المتطلبات الأساسية[1] .

ويمكن حساب متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد من الغذاء بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة المستوى الغذائي للفرد} = \frac{\text{مستوى الاستهلاك الغذائي للفرد}}{\text{متوسط المتطلبات الأساسية الفسيولوجية للطاقة للفرد}} \times 100$$ [2]

ولكن هذا المؤشر يراعي فقط مدى انخفاض أو زيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء ويحسب المتوسط على هذا الاستهلاك الكلي دون مراعاة الدخل الفردي، فزيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء لا تعني بالضرورة تحسن المستوى الغذائي لجميع فئات المجتمع، وخير مثال على ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومات في الدول النامية لا يصل على مستحقيه، فزيادة الكمية وبأسعار رخيصة لم يحسن الوضع الغذائي للمحتاجين[3] .

ج- مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي:

يعبر هذا المؤشر عن الجانب الأول لمشكلة الأمن الغذائي ممثلا في عجز الإنتاج المحلي عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية الفعلية من ناحية، ومن الناحية المطلقة فإن

[1] السيد محمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 58 .

[2] إبراهيم أحمد عبد الغفور، مرجع سبق ذكره، ص 57 .

[3] بلال خراز، مرجع سبق ذكره، ص 24 .

حجم الفجوة الغذائية يقاس بالفرق بين حجم الاستهلاك الفعلي من الغذاء وحجم الغذاء المنتج منه .

يقاس الاكتفاء الذاتي لبلد ما من خلال نسبة الإنتاج الوطني من جميع الأغذية،مقارنة بإجمالي الاستهلاك الداخلي (الإنتاج، الصادرات، الواردات، المؤونة الغذائية) إذا تعلق الأمر بمعدل الاكتفاء الذاتي الغذائي الكلي أو الكامل .

مؤشر الاكتفاء الذاتي الغذائي " هو نسبة الإنتاج المحلي من السلع الغذائية إلى جملة الاستهلاك الغذائي، ويمكن استخراجه على الأساس التالي:

نسبة الاكتفاء الذاتي= (الإنتاج/الاستهلاك)×100[1]

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في توضيح مدى كفاية الإنتاج المحلي لحاجة الاستهلاك للبلد العني

ح- مؤشر الفجوة الغذائية:

يعبر هذا المؤشر على مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي، ويتم قياس تلك الفجوة بثلاث مؤشرات عن طريق نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، والثاني حجم الواردات والمعونات الغذائية، والثالث نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات السلعية . أما المقياس الثاني للفجوة الغذائية يتم قياسها بمؤشر متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم مقارنة بالمتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية التي توصي بها المعايير الدولية، ويتم التعبير على هذا المؤشر من خلال العملية التالية:

[1] إبراهيم احمد عبد الغفور، مرجع سبق ذكره، ص 56 .

الفجوة الغذائية = الاستهلاك – الإنتاج المحلي من الغذائية[1]

خ- مرونة الطلب الداخلي:

يقصد بمرونة الطلب الداخلي التغير النسبي في الكمية المطلوبة عندما يتغير الدخل، فأصحاب الدخول المرتفعة يمكنهم شراء السلع المختلفة على الرغم من ارتفاع أسعارها لذا فإن الطلب عندهم غير مرن، في حين أن الطلب عند الفقراء أي أصحاب الدخول المنخفضة مرنا لأنهم يتأثرون بارتفاع الأسعار مما يجعلهم يتحولون إلى السلع الأقل سعرا حتى وإن كانت سلع رديئة وهذا ما يدفع الدولة إلى تقديم الدعم لخفض الأسعار عن طريق دعم مستلزمات الإنتاج[2] .

ثانيا: مقومات الأمن الغذائي ومخاطر انعدامه:

شكل الأمن الغذائي قضية محورية ضمن دائرة الأمن الشامل للدولة واستقرارها في أبعادها المختلفة، وعلى هذا الأساس فإن هناك العديد من العوامل التي من شأنها أن تعزز من توفر الأمن الغذائي وتعزيزه داخل أي دولة، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1- مقومات الأمن الغذائي:

أ- الأمن المائي:

تمثل قضية المياه أحد أهم المقومات الأساسية في توفير الغذاء للدول، وتعد قضية سياسية وأمنية بالدرجة الأولى، للسيطرة على مصادر المياه، إلى جانب الأرض الصالحة للزراعة بهدف إنتاج الغذاء اللازم، وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان .

وهناك ارتباطا وثيقا وواضحا بين الأمن الغذائي والأمن المائي اللذان يعتبران من أولويات الأمن القومي للدول باختلاف مكانتها أو مواقعها، ولا يمكن الفصل بينهما تماما،

[1] السيد محمد السيرتي، مرجع سبق ذكره، ص 52 .

[2] سالم توفيق النجفي، مرجع سبق ذكره ،ص ص 73-74 .

وعند الحديث عن الأمن الغذائي والأمن المائي فغن هناك إشارة إلى منظومة بيئية كاملة تحتاج إلى الدراسة والتحليل لتحديد أفضل الأساليب لغدارة ما هو متاح بأفضل السبل[1] .

ب- المساحة الوافرة والصالحة للزراعة:

إن توفر المساحة الصالحة للزراعة من شأنه أن يسهم في زيادة المحاصيل الزراعية التي من شأنها أن ترفع من مستويات الغذاء داخل الدولة الواحدة، مما يقود إلى إشباع حاجيات المواطنين من الغذاء وسيقلل ذلك من واردات الدول للسلع الغذائية بل سيزيد ذلك من صادراتها . حيث تذهب العديد من تقارير المنظمة العالمية للغذاء FAO إلى التأكيد على استثمار الأراضي الصالحة، حيث نجد مثلا أن المنظمة العالمية للغذاء أشارت في دراسة أجرتها حول العالم العربي أنه لو تم استثمار الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب في السودان وحده لأمكن إنتاج 96

مليون طن منها، وعندها سيحقق الوطن العربي فائضا يصل إلى 7 ملايين طن من الحبوب سنويا وبذلك سيتجاوز نصيب الفرد العربي من الحبوب نظيره الأمريكي، بيد أن 80% من أراضي الدول العربية تقع في المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة[2] .

ت-الثروة الحيوانية:

النصر والحيوانية هي مرتكز أساسي لتحقيق جزء مهم من المواد الغذائية اللحوم والألبان وبالتالي فهناك ضرورة للتعميق في مسائل تربيه الحيوانات والحفاظ على الأراضي الصالحة للمراعي وعلى صعيد الثروة البحرية من الأسماك والمنتجات البحرية عبر السعي

[1] توفيق عفصي، واقع ومقومات الأمن الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيقه، دراسة فترة 2002-2016، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد 02، 2019 ص 12 .

[2] La Situation Des Enfants Dans Le Mond . La Malnutrition: Causes Consequences et solution.

Vn le 10/05/2022 dan: http://www.unicef.org/french/sow c 98/pdf/presume.pdf.

لزيادة الثروة السمكية والبحرية بما يتلاءم مع التغذية المتوازنة للسكان لهذا تعد الثروة الحيوانية مهمة للأسباب التالية

توفير الحاجات الغذائية للإنسان وزيادة الدخل القومي للعديد من الدول والمساهمة في تنشيط القطاع الصناعي بحيث تمثل الثروة الحيوانية المواد الأولية للعديد من الصناعات فهناك صناعات عديدة تدخل فيها المنتجات الحيوانية[1]

ث- رؤوس الأموال:

إن زيادة الطاقة الإنتاجية من المواد الغذائية تتوقف على توافر الاستثمارات اللازمة لتمويل عمليه التنمية الزراعية وبدونها يتعذر وضع المواد الزراعية المتاحة موضع الاستثمار الأمثل وبذلك يجب العمل على توفير الاستثمارات اللازمة لتامين المدخلات الإنتاج الزراعي من مكننة وأسمده وبذور ومبيدات حشرية بالاضافه إلى تطوير البنية التحتية من طرف من طرق وجسور ووسائل النقل المختلفة.[2]

ج- الإدارة الرشيدة:

من اداره الموارد الغذائية ومنهجيه الاستثمار والتخزين هي عمل رئيسي في الحفاظ على الثروة الغذائية في منع الهدر والإسراف وإنتاج علاقات التبادل والتعاون التجاري بالاضافه إلى المقومات التي سبق ذكرها نذكر كذلك المقومات التالية:

- قوه العمل
- التكنولوجيا الحديثة والبحوث الزراعية[3]
- الموارد البشرية

[1] عائشة نصاب، استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، مداخله مقدمه إلى الملتقى الدولي التاسع حول إعادة الاعتبار لسكان الأرياف واستدامة الأمن الغذائي، جامعه الشلف، يوم 22 و 23 ماي 2019، ص 4-5 .

[2] O= one: A Threat To food security in South Asia ″cell Stockholm Environment Institute www.sei-international.org/Food-Security-ozone

[3] عائشة نصاب مرجع سبق ذكره ص 5 .

2- مخاطر انعدام الأمن الغذائي:

إن مشكله تحقيق الغذاء وتأمينه وتوزيعه تعد من ابرز المشاكل التي تواجه دول العالم فبالإضافة إلى هذه المشكلة الرئيسية تتعرض الدول للعديد من التحديات والمعوقات التي تحول دون قيام الدولة بمهمتها في تحقيق أمنها الغذائي

أ- المخاطر الاقتصادية:

وتتمثل في ارتفاع الأسعار العالمية وتبعاتها على بعض الدول والذي من شانه إن يؤدي إلى صعوبة الحصول على السلع الغذائية الأساسية[1] .

وهذا ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات وتوجيه الموارد النقدية إلى الاستيراد واختلال السوق المحلية مما سيؤثر سلبا على استقرار القطاع الزراعي مما يؤدي إلى تباين الاستراتيجيات الموجهة إلى تطوير الأمن الغذائي وتعزيز داخل الدولة

ب- المخاطر السياسية:

وتظهر هذه المخاطر في احتكار الدول العظمى لمعظم فائض الإنتاج الزراعي والغذائي والذي تستطيع استخدامه كسلاح لخدمه أغراضها متى ما أرادت لخدمه أهدافها ومصالحها الخاصة كما تؤثر الاضطرابات والتوترات السياسية على موضوع الأمن الغذائي الذي قد تستخدمه بعض الدول كورقه رابحه للضغط على دول أخرى[2] .

ج- المخاطر الاجتماعية:

تظهر المخاطر الاجتماعية في نقص الغذاء في زيادة نسبه النزوح الريفي وزيادة الفئة الفقيرة من السكان في الحصول على المواد الغذائية[3] .

---

[1] هاجر خلافنة الأمن الغذائي بين إشكاليه تعدد المضامين وتنامي التهديدات مجله دفاتر المتوسط جامعه الحاج لخضر باتنة ص 27

[2] المرجع السابق ص27 .

[3] فوزيه غربي مرجع سبق ص 63 .

خلاصه الفصل الأول :

تم التركيز في هذا الفصل على الجانب النظري والمفاهيم الأساسية الزراعية والأمل غذائي بصوره ديناميكيه توضح الاختلافات الموجودة في عمليه التعريف وتعكس تعقد وتشابك المعاني والأبعاد في المصطلح.

والسياسة الزراعية تشكل مجموع القواعد والأساليب والإجراءات التي يتحقق من خلالها تمثيل أهداف محدده وتعمل على إحداث تغيير على المستوى الزراعي والتي تحتوي على العديد من الأنواع كل منها متخصص في مجال معين في الدول الرأسمالية وسياسة الإصلاح الزراعي نجدها في معظم البلدان النامية وسياسة الثورة الزراعية موجودة بكثرة الدول ذات التوجه الاشتراكي في حين إن أهداف السياسة كثيرة جدا على غرار تحقيق الدخل و الثروة تحقيق الكفاءة الإنتاجية أو استغلال الموارد ...الخ

أمام مؤثرات تقييم السياسة الزراعية فان أهمها الاستثمار في القطاع الزراعي الذي سيؤدي حتما إلى الاستقرار الاقتصادي وتنميه القطاع الفلاحي والنهوض بالأمن الغذائي.

انطلاقا من المعالجة المفهومية للأمن الغذائي تبين أن الأمن الغذائي هو ظاهره متعددة الأبعاد ويستوجب دراستها في هذا المجتمع ومن هذا نعتبر أن الأمن الغذائي عمليه سياسيه تشترك فيها الدولة والشعب من الدرجة الأولى بالاعتماد على المصادر الغذائية الخاصة بالبلاد وذلك لتقليل أو تجنبه الغذائية ثم الوصول إلى مرحله التعاون الدولي سواء في شكل التبادل في الأسواق الغذائية الدولية أو في شكل المساعدات الدولية وهو العملية التي نعتقد أنها مجديه ومستقبليه وتضمن للمجتمع العيش في أمان واستقرار ولا تباعيه له بأي شكل من الأشكال.

ويبتسم الأمن الغذائي لمجموعه من العناصر منها توفير الغذاء والقدرة على الوصول إلى الغذاء والاستمرارية والسياسات والأنظمة تعتبر عوامل المساعدة.

الغذائي للعديد من الأبعاد لعل أبرزها البعد الاقتصادي والبعد السياسي والبعد الاجتماعي قبل تحقيق الأمن الغذائي لتحقيق فعاليه الأمن الغذائي هناك مؤشرات يجب

العمل في تحليل الناتج المحلي ثم الناتج المحلي الزراعي أي مؤشرات التي تمكنا من معرفه الوضع الغذائي إليها يجب معرفه مؤشر استهلاك الفرد من السعرات الحرارية التي توصي بها المعايير الدولية وكذلك مرونة الطلب.

الفصل الثاني

علاقة السياسات الزراعية بالأمن الغذائي في الجزائر.

الفصل الثاني: علاقة السياسات الزراعية بالأمن الغذائي في الجزائر.

إن القطاع الزراعي كأحد القطاعات الإقتصادية الهامة في منظومة الإقتصاد الوطني بها يحققه من أمن غذائي، وبما يساهم به من دعم للدخل القومي، قد لقي منذ الإستقلال كثير من الإهتمام من طرف الدولة بإعداد سياسات زراعية مختلفة بحسب ظروف كل مرحلة من المراحل، وصولا إلى تطبيق إصلاحات خاصة بالقطاع الزراعي ضمن برامج مختلفة ومتنوعة منذ بداية الألفية الثالثة، والهادفة إلى تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية للعاملين فيه، وزيادة الإنتاج بشقيه الحيواني والنباتي مع المحافظة على الموارد الطبيعية والعمل على تنميتها.

ويعتبر تقييم السياسات الزراعية وكذا الإصلاحات الفلاحية أحد المفاتيح المهمة لتحقيق الأهداف المرجوة ضمن مختلف السياسات والخطط التي تحملها مختلف البرامج، كما سيسمح في نفس الوقت بتصحيح الإنحرافات والإختلالات التي عرفتها هذه البرامج الزراعية،[1] ولتحقيق هذا المبتغى ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى مبحثين: الأول وهو السياسات الفلاحية المتبعة في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي بين سنة 2000-2014.

حيث تم التطرق في هذا الأخير إلى أهم المخططات الوطنية في إطار التنمية الفلاحية.... وكذا السياسات المتبعة في إطار هذه المخططات من أجل الوصول إلى أمن غذائي شامل.

أما المبحث الثاني: مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر، حيث تم التطرق في هذا المبحث إلى تقييم الإستراتيجيات السابقة والتفصيل فيها وكذا معيقات السياسة الزراعية في الجزائر ضف إلى ذلك حاولنا إعطاء رؤية مستقبلية للسياسة الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر كل هذا من خلال مبحثين هما:

المبحث الأول: السياسات الفلاحية المتبعة في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي بين سنة 2000 و2014.

المبحث الثاني: مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر.

[1] جمال جعفري، العجال عدالة، " مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي- دراسة تحليلية وقياسية(2000- 2015)، مجلة دفاتر إقتصادية، 1040-12170 سنو 2018، ص99.

المبحث الأول: السياسات الفلاحية المتبعة في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي بين سنة 2000 و2014.

تتجسد السياسات الزراعية في مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها السلطات العامة في الدولة، وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه، وتأتي السياسات الزراعية من حيث أهدافها وأساليبها ومضمونها كنتاج طبيعي للمتغيرات الإقتصادية والاجتماعية والطبيعية والسياسية والفنية التي تؤثر على القطاع الزراعي، كما أنها تخضع للمراجعة والتحديث عبر المراحل الزمنية والفترات التنموية المتتالية.[1]

لقد إعتمدت الجزائر منذ الإستقلال عدة سياسات فلاحية، يتجلى هدفها الأساسي المشترك في تحسين الأمن الغذائي الوطني من خلال تطوير الإنتاج الفلاحي والمساهمة في تحسين ظروف المعيشة والعمل في الوسط الريفي آخذه بعين الإعتبار عند تنفيذ هذه السياسات في كل مرة ظروف محيطها السياسي والإقتصادي والإجتماعي والقدرات المالية والبشرية المتاحة، وتعد القراءة التسلسلية لمختلف المراحل التي مر بها القطاع الفلاحي الجزائري منذ الإستقلال ضرورية للإستيعاب الأحسن للمسار الذي أدى إلى تبني الإصلاحات الفلاحية بداية الألفية الثالثة.[2]

وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث الذي يذكر أهم مخططات الزراعية في الجزائر والذي نلخصه في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي.

---

[1] حاوشين ابتسام، السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة " الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات"، االعدد السادس، جامعة البليدة 2، سنة 2014، ص105.

[2] جمال جعفري، " العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي"، مجلة دفاتر اقتصادية، E-ISSN, 1440-2170:P.ISS N:2602، ص100.

كما قمنا بدراسة السياسة المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من خلال تحليلنا لتلك المخططات. ونبين كيف ساهمت في المساهمة الأمن الغذائي الجزائري.

حيث تم التطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في الجزائر (PNDAR).

المطلب الثاني: برنامج التجديد الريفي والأجهزة والمساعدة لتنفيذه.

المطلب الثالث: الآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في إطار PNDA و PNDAP والتجديد الريفي.

المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر (PNDA) والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في الجزائر (PNDAR).

عرف قطاع الفلاحة بعد الاستقلال، في إطار السياسات الفلاحية المنتهجة، عدة تطورات وتغيرات مختلفة، كان الهدف منها استغلال الموارد الفلاحية أحسن استغلال، ورفه الإنتاجية ونسبة مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي، وفي تحقيق الأمن الغذائي شرع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) في شهر سبتمبر 2000 من خلال محاولات النهوض بالإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية وفي سنة 2002 توسع هذا المخطط يشمل التنمية الريفية أيضا ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)، هذا كون المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر حيث تضم ما يقارب 2/1 فقراء الجزائر، وهذا لانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي.[1]

الفرع الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)

يعرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بأنه تلك الاستراتيجية الكلية التي تهدف لعصرنة وتطوير قطاع الفلاحة وزيادة فعاليته، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمتكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري.[2]

كما جاء هذا المخطط في إطار توجه البلاد للاعتماد على نمط الاقتصاد اللبيرالي في تنمية الإقتصاد الوطني، لذلك أصبحت الآمال معلقة على القطاع الخاص وعلى المبادرات الفردية لتفعيل قطاع الفلاحة ولتساهم في التنمية الفلاحية والاقتصادية.

---

[1] مليكة جرمولي، السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة إليها (دراسة حالة البويرة)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولة، جامعة الجزائر، 2005، ص93.

[2] حوحو حسينة وحوحو سعاد، " آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية"، مجلة العلوم الإنسانية العدد الثالث والعشرون، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2011، ص 324.

من جهة أخرى فإن سنة 2000، عرفت إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي من سنة 2000 إلى 2004، بغلاف مالي قدر ب 525 مليار دج.

أي ما يعادل 16 مليار دولار، وكان نصيب قطاع الفلاحة والصيد البحري 65.4 مليار دج، أي ما يعادل نسبة 12.64٪ من إجمالي البرامج، أما حصة قطاع الفلاحة وحده فكانت 55.89 مليار دج[1].

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحقيق مجموعة من المساعي والغايات الإستراتيجية الآتية:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي سعيا لتحقيق الأمن الغذائي.
- تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة وكذلك المنتجات ذات الإستهلاك الواسع والمنتجات ذات الإستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير.
- الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الإستعمار الفلاحي.
- تعزيز تصدير المنتجات الزراعية ذات الإمتيازات التفضيلية الحقيقية لاسيما المنتجات الزراعية البيولوجية.
- العمل على زيادة مساحة الأراضي الفلاحية بواسطة استصلاحها عن طريق الإمتياز.[2]
- مكافحة التصحر وحماية الغابات.

[1] صاحب يونس، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة: مواد غذائية أساسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2005، ص135.

[2] ريم قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2012،ص140-141.

- رفع مستوى الإنتاجية بإستعمال كل الإمكانيات الوطنية وهذه الزيادة يجب أن تكون ضمن إطار التنمية المستدامة وذلك بالإلتزام بالقيود الطبيعية والمحافظة على البيئة من أجل الأجيال القادمة.

- ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الإعتبار مختلف المناطق مع التنوع المناخي.

- العمل على ترقية المنتجات الفلاحية ذات المزايا النسبة والقابلة للمقاومة الؤكدة، والرفع من الصادرات الفلاحية.

- ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها.

- توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الإمتياز وترقية االمنتجات ذات الإمتيازات التفضيلية الحقيقية.

- توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية، وتهيئة الفضاعات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للإستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرة للصناعات الغذائية.[1]

* فالأهداف الذكورة، توضح بأن النظام الحاكم ومن خلال هذه السياسة نيته في الحفاظ على الموارد الفلاحية الموجودة، وإستغلالها أحسن إستغلال لضمان الأمن الغذائي.

ومن جهة أخرى أخذ المخطط بعين الإعتبار، ثلاث معايير أساسية هي:

- إستمرارية النمو الإقتصادي.

- الإستدامة الإيكولوجية.

- القبول الإجتماعي.

[1] محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستعمار، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الإقتصاد، جامعة الجزائر، 2012، ص136.

آليات تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

حدد لتنفيذ هذا المخطط آليتين، آلية مالية خاصة تتمثل في تفعيل مجموعة من الصناديق والهيئات الإنتمائية وآلية تقنية:

أ/ الآلية المالية: وتتمثل في:[1]

- **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA):** أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000، وهو موجه لدعم الإستثمارات الموجهة لتطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة.
- **صندوق الإستصلاح عن طريق الإمتياز:** والذي أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 1998.
- **القرض الفلاحي والتأمينات الإقتصادية:** حيث يذكر المنشور الوزاري رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 أن " غيابه يعد من بين معوقات الإستثمار"، والذي آنطلق عمليا في بداية الموسم الفلاحي 2000-2001.
- **الصندوق الوطني التعاضدي الفلاحي:** موكل به مهمة التكفل بإنجاح البرامج حسب ثلاثة أبعاد تتمثل في كونه هيئات للإقراض والتأمين الإقتصادي ومحاسب للصناديق.

حيث قدر الضرف المالي المخصص لدعم القطاع الفلاحي بحوالي 55.9 مليار دينار، حيث خصص للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA 53.4 مليار دينار، والصندوق حماية الحظائر الصحية وحماية الصحة النباتية (FPZPP) 0.2 مليار دينار، أما صندوق التأمين ضد الكوارث الطبيعية (FGCA) فخصص له 2.3 مليار دينار، وقد مثل هذا الظرف المالي 10.6٪ من إجمالي الميزانية المخصصة لبرامج دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004.

[1] عز الدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع والزراعة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة 2007، ص157.

ب/ الآلية التقنية:

بتزويد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بإطار تقني متعدد الأشكال، يتلاءم وطبيعة الأنشطة وخصوصية كل برنامج، ويتم إنشاء خلايا تقنية على مستوى كل ولاية، لخلق الإنسجام بين مشاريع التنمية على مستوى المستثمرات، والمخطط التوجيهي لتهيئة الفضاء الفلاحي، كما تتكفل بتسخير الوسائل المختلفة سواء مادية، بشرية مؤسسات بواسطة المعاهد ومراكز البحث والإرشاد، ودعم أنشطة التكوين والإرشاد الفلاحي، الإعلام والاتصال.[1]

الفرع الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PN DAR)

من الأهداف التي جاء بها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو تحسين وعصرنة القطاع وتحسين مستوى معيشة سكان الريف من خلال ردّ الإعتبار للمهن الريفية، وخلق أنشطة اقتصادية جديدة، والتّشغيل، وقد مسّ هذا المخطط مساحات واسعة ومسّ الفئات المحرومة اقتصاديا وإجتماعيا، كما استفادت 220 ألف مستثمرة فلاحية و600 ألف مستثمرة معزولة في مناطق ريفية نائية، وتمثل 10 ملايين نسمة من سكان الريف، لكنها لم تمس كل المزارع للمناطق النائية[2]، ثمّ قمّ توسيع. هذا المخطط بإضفاء البعد الريفي له بغية تنمية العالم الرّيفي وتحسين ظروف ممارسة النشاط الزراعي والرعوي فيه.

تعاني الكثير من المناطق الريفية، من عدة مشاكل ونقائص مختلفة ومتعددة، وغياب التّوازن الموجود بين الرّيف والحضر في الجزائر في تكافؤ الإمكانيات والهياكل القاعدية وغير ذلك، راجع لمخلفات الإستعمار الفرنسي من جهة، ولسياسات النمو الإقتصادي التي إنتهجت بعد الإستقلال من جهة أخرى، فعالم الرّيف في الجزائر، يتميز بالخصائص التالية:[3]

[1] صاحب يونس، مرجع سبق ذكره، 139.

[2] تزعي عز الدين، هاشمي الطيّب، "السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي"، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد الثالث والثلاثون، المجلد التاسع، 2013، ص 15.

[3] صاحب يونس، مرجع سبق ذكره، ص ص 139- 140.

- ضعف المداخيل في القطاع الفلاحي.

- ارتفاع نسبة البطالة والفقر.

- إنخفاض نسب التمدرس وانتشار الجهل.

- بينت إحصائيات سنة 2000 بأنّ نقص التغذية في العالم الريفي بلغ نسبة 7,8، بينما بلغت في المدن 4,8% .

- بيّنت إحصائيات (SNAT) لسنة 2001، بأنّ أضعف وأفقر البلديات في الجزائر، تتواجد أغلبها في الرّيف.

كما أن الأزمة التي عرفتها البلاد، سنوات التسعينات، قد خلقت آثارا وخيمة على العالم الريفي وعلى سكانه.

وقد شرع في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PN DAR) في إطار برامج متنوعة تتمحور أساسا حول:

1/ تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والرعوي.

2/ مرافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الرّيف.

3/ تحسين الحصول على الخدمات العمومية، والحصول على السكن وذلك العزل عن السكان في المناطق المعزولة.

4/ القطيعة مع الجهود التي ميّزت المناطق الريفية ذات القدرات الضّعيفة بتوفر بدائل لتنمية اقتصادها وأنشطتها عبر تحويل الإنتاج وتكييفها.

5/ تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الإستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الإستغلاليات الفلاحية خاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد.[1]

وجاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لتحقيق الأهداف التالية:[1]

- الإستخدام الحكيم والمستدام للموارد الطبيعية.

- تحسين ظروف المعيشة والدّخل للمزارعين.

- الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة قدرة القطاع الزراعي في العمالة من خلال تعزيز وتشجيع الإستثمار.[2]

- فك العزلة عن الرّيف وتوفير العمل، السكن ومختلف الخدمات الإجتماعية، سعيا لتثبيت سكانه والحيلولة دون هجرتهم للمدن.

- العمل على توسيع الإستثمارات المختلفة في العالم الريفي وعصرنته وجعل الممارسات والأنشطة المختلفة فيه أكثر حيوية وديناميكية.[3]

- تحسين مستوى الأمن الغذائي إنطلاقا من الإنتاج الوطني.

- ترقية التغذيات والصناعات الملائمة مع التحولات المناخية.

- تحسين الميزان التجاري والغذائي.

- حماية وتحسين المنتجات الغذائية.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الإستراتيجية للتنمية الريفية، مشروع جويلية 2004، ص ص 29- 30.

[2] أمال حفناوي، تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي، ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصادي، بين الواقع والطموح، جامعة سطيف1، 11 و12 مارس ، 2013، ص 05.

[3] صاحب يونس، مرجع سبق ذكره، ص 140.

– ارسال تنمية منسجمة ومتوازنة للأقاليم الريفية وكان لهذا المخطط أبعاد إقتصادية وإجتماعية وإقليمية، حيث ظهر البعد الإقتصادي ضمن تجديد الإقتصاد الفلاحي والبعد الإقليمي الذي ينفذ من خلال التجديد الريفي، والبعد الإجتماعي الذي يعتبر الأساس الذّي بنيت عليه سياسة التجديد الفلاحي والريفي.[1]

– ويهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لإستعادة الثقة بين المجتمع الريفي والحكومة، فمن خلال البرامج المكونة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي، يدخل المخطط الوطني ضمن ديناميكية النمو الفلاحي المدعوم، مما يوفر له الظروف الملائمة.

– ويهدف المخطط أساسا لترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الإقتصاد العالمي عن طريق الإستغلال العقلاني الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يساهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة، هذا الأخير يهدف إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي للسكان وحماية الموارد الطبيعية، وتشجيع ودعم المزارعين.[2]

وبصفة عامة فإن استراتيجية التنمية الريفية المستدامة شرع فيها منذ سنة 2003. وتنطوي سياسة التنمية الريفية ضمن استراتيجية التنمية الريفية المستدامة (SNDRD).

– إضفاء البعد الريفي، جاء كذلك ليواكب السياسة الفلاحية للدول المختلفة التي صارت تهتم أغلبها بالعالم الرّيفي، ولقد إتسع هذا التّوجه الدّولي أكثر، بعد إتفاقيات مراكش التي انبثق عنها إخضاع المنتجات الفلاحية، للقوانين والقواعد التي تخضع لها السّلع والمواد التجارية، المفروضة من المنظمة العالمية للتجارة.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ص 30.

[2] أمال حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 4-5.

. المشروع الجواري للتنمية الريفية (PPDR):

يعتبر أداة عملية خاصة بالعالم الريفي لتثبيت سكانه فيه، وتتدخل في إطاره مختلف الفواعل في التنمية الريفية على المستوى المحلي، ويصبو إلى تنمية المناطق الريفية، خاصة منها الأكثر حرمانا، كما يسعى إلى الرفع من مستويات المعيشة لسكان الأرياف ولدخولهم، ويهدف لإستدامة الموارد، سواء المائية أو العقار الفلاحي لحمايتها وتنميتها وفك العزلة وتحسين شبكة النقل والإتصال.

تشجيع عمليات التّشجير النافع، تشجيع إقامة المستثمرات الفلاحية الصغيرة، وإنشاء وحدات تربية الحيوانات، دعم إقامة الأسواق المحلية، إقامة المنشآت الصحية والتربوية، كما يسعى لتجسيد مشاريع للإستعمال الفردي كحفر الآبار، إقامة وحدات تربية الحيوانات...

وتدعم هذه المشاريع من مختلف الموارد العمومية كالميزانيات القطاعية، الصناديق القطاعية للمساعدة والدعم.[1]

بذلك يمكن القول بأن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)، يعتبر إثراء نوعي وحقيقي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، من خلال توجيه الإهتمام لتنمية العالم الريفي في تطوير الفلاحة وتفعيل النشاط الإقتصادي ككل، كما أن التنمية الريفية، تدخل في إطار تهيئة الأقاليم وتنميتها تنمية متوازنة ومتكاملة، من حيث جعل العالم الريفي وسطا متطورا مثله مثل العالم الحضري.

. إجراءات الدعم: تمثل دعم التنمية الريفية في الأبعاد الرئيسية التالية:[2]

– تكليف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية بدعم تنمية فروع الإنتاج الفلاحي ودعم التّصدير.

[1] صاحب يونس، مرجع سبق ذكره، ص 141.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص 30.

- استعمال صندوق اصلاح الأراضي بواسطة التنازل بصفة التقاليد حتى سنة 2002.

- إستجابة للحاجة إلى العمل المستعجل على مستوى المناطق الريفية المحرومة.

- وضع شروط عمل صندوق مكافحة التصحر وتطوير الرعي والسهوب.

- إنشاء جهاز للمساعدة الموجهة للسكن الريفي.

- تنظيم التدخل بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وتدخلات وزارة الموارد من أجل سدود صغيرة ولقد أصدرت الحكومة سنة 2001، وفي سبيل تخفيض الضغط على الفلاحين، وتحفيزهم لتكثيف جهودهم في العمل الفلاحي، مرسوما بمقتضاه ألغيت ديون الفلاحين والتي بلغت 14 مليار دينار، وتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001، الصادر في 24 فيفري 2002، إجراءات مسح تلك الديون.[1]

من خلال دراستنا للمطلب السابق نستنتج أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية كان مكمل للمخطط السابق وذلك من أجل هدف واحد وهو تحقيق الأمن الغذائي الذي يأتي من خلاله مجموعة من البرامج والسياسات كسياسة الدعم الفلاحي والمشاريع الجوارية التي تحسن وتهيء كل الظروف من أجل نجاح السياسات الزراعية على مستوى الأرياف الجزائرية في جميع ولايات الوطن.

المطلب الثاني: استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي

تتركز معالم سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت 2008، حيث حدّد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة

[1] عز الدّين سمير،" انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية"، (مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، 2001-2012، ص 150.

حيث تأسست هذه السياسة على توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الإجتماعي.

كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقات. وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الإقتصاد الوطني.[1]

والتجديد الفلاحي والريفي خيار استراتيجي أطلق رسميا سنة 2009 تؤكد هذه السياسة من جديد على الهدف الأساسي الذّي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 أي « الدّعم الدّائم للأمن الغذائي الوطني مع التّسديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي لنمو الإقتصادي الشامل».

وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات، وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا ومجتمعنا.

وتهدف إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي.

ومن الأهداف الأساسية لهذه السياسة هي:[2]

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.
- ضمان حماية الأراضي والاستغلال الرّشيد والعقلاني للمياه ذات الإستعمال الفلاحي.

[1] سفيان عمراني، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول: ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص 8.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16/08 مؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق 3 غشت 2008 يتضمن التّوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة في 10 أوت سنة 2008.

- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدّولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة وتتمثل محاور سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الآتي:

المحور الأول: التجديد الفلاحي.

ركّز هذا المحور على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان وبصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، و يهدف الى تعزيز قدرات الإنتاج زيادة إنتاج المحاصيل و المنتجات الاستراتيجية، تعزيز و توسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، حيث خصص للقطاع الفلاحي ظرف مالي يقدر بحوالي 600 مليار دينار على مدى الخمس سنوات 2014-2010. أي بما قيمته 120 مليار دينار سنويا من أجل برامج التجديد الفلاحي، حيث تخصص هذه الموارد المالية فيما يلي:

- تكثيف الإنتاج واسع الاستهلاك من خلال دعم التسميد والري والبذور و الشتلات ... و بالنسبة للحبوب والبطاطس و اللحوم.

- تنظيم و حماية مردود الفلاحين من خلال تعزيز نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع في مجال، البطاطس وامتداده المتزايد على المنتجات الفلاحية الاخرى[1].

و يعتمد هذا المحور على الأدوات التالية:

- مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة)

- المهارات والبنيات التحتية.

- التكوين[2].

[1] أمال حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الاستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الجزائر، ، ص1.

المحور الثاني: التجديد الريفي.

تهدف سياسة هذا المحور الى ضمان التسيير الدائم للموارد الطبيعية وتكفل الفاعلين في الميدان بالأعمال التالية:

– حماية الأحواض المنحدرة، تسيير و حماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر، حماية الفضاءات الطبيعية و المساحات المحمية و استصلاح الأراضي ولم تعد هذه السياسة قطاعية فقط، بل وطنية من خلال اتصالها بـ 21 وزارة ممثلة في اللجنة الوطنية ومصادقة الحكومة على المخطط جاءت في سياق مواصلة الاهداف المسطرة للنهوض بالريف الجزائري[1]. فهو يأخذ في الحسبان الاهداف الإقتصادية و الإجتماعية في مجال التشغيل والدخل واستقرار السكان كل هذا من الخطوط الرئيسية للمخطط الوطني لتهيئة الاقليم[2].

و يستهدف التجديد الريفي، الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه و مداه: كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة و الانتاج فيها بصعوبة اكثر مثل: (الجبال، السهوب، الصحراء)[3].

– تحديث و إعادة تأهيل القرى، مع تنويع الانشطة الاقتصادية في المناطق الريفية.

– حماية و تعزيز الموارد الطبيعية.

[1] أمال حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] مجدولين دهنية، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة،2016–2017، ص174.

[3] فاروق أهناني، رابح لعروسي، "استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية و الريفية"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد 09، العدد 02، الصفحات 362–379، جوان 2018، ص 369.

– حماية و تعزيز الثروات الريفية الملموسة، و من اجل مزيد من العقلانية و الفعالية سيتم في هذا الإطار إعادة تركيز البرامج على حماية الموارد الطبيعية السهلية، و الصحراوية، بما في ذلك الغابات[1].

المحور الثالث: برنامج دعم القدرات البشرية و التقنية.

يخص هذا البرنامج، الفواعل المختلفة الناشطة في القطاع الفلاحي و التنمية الريفية، ويهدف لتحقيق المساعي التالية:

– عصرنة المؤسسات الفلاحية المختلفة، وتطوير مناهج الإدارة الفلاحية.

– توسيع الاستثمار في عمليات التكوين، البحث و الإرشاد الفلاحي.

– تنمية مختلف التنظيمات التي لها علاقة بقطاع الفلاحة، ودعمها بمختلف الموارد اللازمة.

– دعم مختلف مصالح الرقابة و الحماية البيطرية و الصحة النباتية، ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة الحرائق الغابات، وتفعيل دور المؤسسات في ترقية و تطوير الفلاحة الوطنية.

و تكملة المحاور الثلاث، تم إضافة الإطار التحفيزي لتعزيز وتصويب أنظمة الدعم، لتسهيل الاستفادة من الخدمات المالية، ولتأمين الحصول على الموارد الطبيعية، وضمان خلق أسواق مضبوطة و مستقرة، ويضم الاطار التحفيزي الادوات التالية:

– الاطار التنظيمي والتشريعي.

– ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي.

[1] أمال حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

– تدابير ضبط الاسواق، لتحقيق التوازن بين حماية مداخيل الفلاحين، والقدرة الشرائية للمستهلكين، و ضمان توفير الامن الغذائي لهم.

– مختلف الميكانيزمات لضمان الحماية و الرقابة على مختلف الموارد المختلفة[1].

ولقد ارتأت الدولة في هذا البرنامج جعل كل السياسات نافذة ميدانيا و ذلك برصد كل قدرات الولايات ولقد تم إبرام عقود نجاعة مع كل ولاية في هذا الخصوص، وذلك من خلال القيام بعملية إحصائية على المحاصيل التي أنتجتها على مدى 10 سنوات الماضية، و بعدها تحدد قدرات كل ولاية على حدى و الآليات المتوفرة لدى كل ولاية على أن تجري كل ثلاثة أشهر تقييم على مشرفي الولايات لتحديد مستويات النجاعة.

• عقود نجاعة سياسة التجديد الفلاحي و الريفي:

عقود النجاعة، هي عقود تربط وزير الفلاحة و التنمية الريفية بصفته ممثلا السلطات المحلية للولاية، و ذلك في إطار تنفيذ السياسة الفلاحية الجديدة، وتهدف العقود لتجنيد مختلف القدرات المحلية، سواء على مستوى البلديات، أو على مستوى الولاية.

تتمثل عقود النجاعة التي هي في نفس الوقت، الاهداف المحددة لقطاع الفلاحة في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 و بالاعتماد على الجماعات المحلية سعيا لتحقيقها، في:

– تنمية الانتاج الفلاحي و تحسين نسبة نموه المئوية، بالانتقال من 6% التي حققت بين فترة 2000-2008 الى 8.33% في فترة 2010-2014.

[1] صاحب يونس، مرجع سبق ذكره، ص 162-163.

– تنمية الانتاج الفلاحي الوطني، بالعمل على استقرار ما تم تحقيقه في ما يخص انتاج الحبوب (54 مليون قنطار)، و إنتاج الحليب (3 مليار لتر، ومليار لتر ثم تجميعه)، والعمل على تخفيض الاستيراد اكثر.

– مواصلة المساعي في التنمية المستدامة والمتوازنة للأقاليم الريفية، وفي تحسين مستويات معيشة سكانها، عن طريق إقامة 10200 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة، في 2174 منطقة ريفية، والتي ستسمح بتحسين الظروف المعيشية ل– 727000 أسرة ريفية، اي ما يقارب 4471000 شخص، كما تهدف هذه المشاريع، لتثمين و حماية 8.2 ملايين هكتار، متواجدة في المناطق الجبلية، السهلية و الصحراوية.

– مواصلة تنمية الصناعة الوطنية، و تحسين الإدماج الزراعي الصناعي ضمن الفروع.

استحداث 1200000 منصب شغل، والتركيز على المناطق الفقيرة و المحرومة، بتنميتها وخلق فرص العمل فيها في القطاعات الاقتصادية الاخرى.

ولقد تم تجنيد 1000 مليار دينار من الاموال العمومية، في اطار المخطط الخماسي 2000–2014 لتنمية و عصرنة قطاع الفلاحة[1].

[1] صاحب يونس، مرجع سبق ذكره، ص 163.

المطلب الثالث: المناهج المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في إطار استراتيجية PNDA و PNDAR و التجديد الفلاحي و الريفي.

لقد شملت المخططات عدة سياسات نذكر منها ما يلي:

1- سياسة حماية و تنمية قطاع الإنتاج النباتي و الحيواني:

تستدعي الجزائر كغيرها من الدول العربية الى تنمية قطاعها الانتاجي سواء النباتي أو الحيواني أو السمكي من خلال تنفيذ عدة برامج زراعية، ففي مجال تنمية الإنتاج النباتي قامت بإتباع سياسة التوسع الزراعي الأفقي عن طريق القيام باستصلاح أراضي زراعية جديدة سواء في الشمال أو الجنوب بالإضافة الى تشجيع غرس الأشجار المثمرة (النخيل، الزيتون، المشمش، التين...).

و الذي يعاب عليها أنها في تطبيقها على الواقع لم تعط النتائج المرجوة منها حيث لم يتحقق الزيادة في مساحات و إنتاج المنتجات المعاشية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي، و لذلك قامت بإصلاح هذا الخلل عن طريق تقدم الدعم اللازم لتطوير إنتاج كل من الحبوب و الحمضيات و إنتاج بذور البطاطا و زراعة الكروم مع التركيز على تطوير عملية الري للمساعدة على ذلك.

أما فيما يخص تنمية الإنتاج الحيواني فلقد قامت بتنفيذ عدة مشروعات تمثلت في العمل على تحسين الوراثي و الحماية الصحية للحيوانات الموجهة للتكاثر، من خلال دعم التلقيح الاصطناعي، الى جانب العمل على تطوير الإنتاج والإنتاجية للأعلاف من خلال تقديم الدعم للمستثمرين الذين يدمجون الزراعة، العلفية في أنظمتهم الإنتاجية، و تقديم الدعم لصغار المنتجين لإقامة مشروعات تربية الحيوان و إنتاج الألبان و اللحوم و البيض.

أما تنمية قطاع الإنتاج السمكي فلقد قامت الجزائر في المدة ما بين 2000-2004 بتحديد مخزون الثروة السمكية عن طريق إنجاز خرائط، و توزيعها على المهنيين لتوجيههم

مباشرة الى المناطق المتواجدة فيها السمك، حيث تمت عملية البحث عن طريق معطيات (ج،ب،أ،س) و هو ما يعمل على التقليل من الجهد و الطاقة.

بعد التعرف على مخزون السمك قامت في المرحلة الثانية ما بين 2005-2009 بتنمية القدرات الإنتاجية مع تحديد عدد السفن بما يتناسب مع الثروة السمكية، هذا كله الى جانب اهتمامها بتربية الأسماك حيث شرعت في تدشين المشاريع الأولى والتي تم استلامها بقدرة إنتاجية 10000 طن. لكن يتبقى القطاع الإنتاجي السمكي بعيدا كل البعد عما تتوافر عليه الجزائر من إمكانيات[1].

1- برنامج تطوير الإنتاج والإنتاجية:

ففي إطار تقليص الفاتورة الغذائية و دعم الإنتاج الوطني، تم توضيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات، و فصائل حيوانية)، و المحافظة على الموارد الوراثية و تطويرها لتصبح وحدات تجارب، مع زيادة توضيف التقنيات الحديثة.

و تمنح الأهمية هنا للمنتوجات ذات المزايا التفاضلية التي تملك فيها الجزائر قدرات نوعية تمكنها من جعل هذا المنتوج قابلا للتصدير و يستطيع مواجهة المنافسة في الخارج.

كما تم إضافة نصوص دعم هذا البرنامج بواسطة، الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNRDA)، تهدف الى تبسيط الإجراءات و إعطاء شفافية و ليونة كبيرتين الطرق الدعم و سبيل الحصول على المساعدات الفلاحية الممنوحة للمستفيدين بما يضمن الوصول الى الأهداف المرجوة.

[1] حسني علي، "دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي- دراسة حالة المديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة، (مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2016) التخصص: السياسة العامة والإدارة المحلية، ص 87.

2- برنامج تكييف و تحويل أنظمة الإنتاج: يتم تكييف الأنظمة الإنتاجية القائمة و توجيهها لما يحقق الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة و الظروف المناخية الملائمة للإنتاج، من خلال توجيه الزراعات (تحويلها) حسب المناطق (جافة و شبه جافة) و حسب المناخ الملائم لكل محصول. والهدف من إعادة تحويل الأنظمة الزراعية هو المساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخيل عالية أو على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية و المتتالية[1].

3-سياسة تنمية الموارد الأرضية و المائية: تشكل الأرض و الماء أهم عناصر القاعدة الإنتاجية و لذلك فإن تنميتها تساعد على زيادة الإنتاج أفقيا و رأسيا من خلال التوزيع الأمثل لهذين الموردين. و تشير بعض الدراسات الى مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية و الموارد المائية في الجزائر الى نقص الخصوبة و انخفاض الإنتاجية و تعرض مخزون المياه الجوفية لاستنزاف هائل لزيادة إنشاء مشاريع التوسع الزراعية الأفقي مما أدى الى تدهور مساحات واسعة من تلك الأراضي و هبوط كبير في منسوب المياه و ارتفاع ملوحتها بدرجة عالية. لحماية تلك الموارد الأرضية و المائية قامت الجزائر بإتباع مجموعة من الإجراءات و السياسات[2] تمثلت في ما يلي:

1- البرنامج الوطني للتشجير:

تم فيه توسيع عمليات التشجير، عن طريق إعادة تجديد الثروة الغابية، بغرس أشجار الفلين، و الحفاظ على الأحواض المنحدرة للسدود، لكن مع إعطاء الأولوية للأشجار ذات الفائدة الإقتصادية كأشجار (الزيتون و التين والكرز ...) والتي لها فائدة بيئية (الحفاظ على التربة)، و فائدة إجتماعية (توفير مداخيل للفلاحين)

[1] المنشور رقم 330 المؤرخ في 18 جويلية 2000 المتضمن استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000، ص 74-75.

[2] عبد القادر فاضل، "القطاع الزراعي في الجزائر استراتيجية و آفاق للتعامل مع عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص 109-110.

2- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة و تنفيذ المشاريع لدفع وتيرة الإنجازات في الميدان تشترك هذه التعديلات بطريقة مباشرة الولاة و مدراء المصالح الفلاحية و محافظتي الغابات في عملية قبول تنشيط و متابعة المشاريع.

3- برنامج استصلاح أراضي الجنوب و الأراضي المحيطة بالواحات:

استصلاح الأراضي المحاذية للواحات يدخل في برنامج الامتيازات، أما الاستصلاحات الكبرى والتي تتطلب وسائل و تقنيات و تكاليف فإنها تفتح الاستثمارات الوطنية و الأجنبية[1]، كما قامت بتنفيذ برنامج استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز و حماية الموارد الطبيعية و حسن استغلالها بمشاركة سكان الريف.

4- سياسة الأسعار الزراعية:

تقوم السياسة السّعرية في الجزائر على سياسة السّعر المدعوم لبعض المنتجات الزراعية، عن طريق شراء هذه المنتجات أو تعلن عن نيتها بشرائها بهذا السعر[2].

5- سياسات الدعم:

علاوة على مسح 14 مليار دينار من ديون الفلاحين و المربين الذي تم إقراره من أجل ضمان قدرة المستثمرين و المربين على الوفاء، إضافة الى كل هذا قامت بتقديم الإعانات عن طريق الإعفاءات الجبائية و شبه الجبائية المتخصصة في (تربية المواشي والدواجن ...)[3].

[1] المنشور رقم 330، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[2] منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**،(دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 257.

[3] فاروق أهناني، رابح لعروسي، مرجع سبق ذكره، ص 371.

كما واصلت الدولة التدعيم المالي في سبيل التجديد الفلاحي بدعم مالي عمومي قدر ب 200 مليار دينار سنويا على الفترة الممتدة الى غاية العام 2014 هذا الأخير يرمي الى:

– الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لتسعيرات جميع المنتوجات مثل: القمح والشعير والبقول و الحليب لفائدة المنتجين.

– تمويل ترسانة من التدابير الرامية الى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح بين 20% و 30% بهدف اقتناء البذور و الأسمدة، و كذا اقتناء آلات زراعية او تجهيزات فلاحية (جمع الحليب، معاصر الزيتون ...)

– التيسير في قروض فلاحية بدون فوائد "القرض الرفيق"، من خلال تحمل جميع الأعباء المتعلقة به.

6/ برنامج تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي:

وضعت برامج هامة تتعلق بالقطاع الاقتصادي المرتبط بالفلاحة ومرافقته، خاصة القروض الاستثمارية ميسرة من قبل الخزينة العمومية، و في هذا الإطار تم ضبط تدابير جبائية محفزة و قروض لفائدة الإنتاج الوطني، حيث استقطب كل هذا إهتمام الصناعيين الأجانب لعقد عمليات مستكملة. و في هذا الإطار تم تسخير حوالي 70 مزرعة عمومية نموذجية لإنتاج البذور والأغراس و الحيوانات الولودة ذات جودة عالية، إضافة الى استحداث 15 ملبنة عمومية من أجل إشراكها بشكل واسع في جمع و استعمال الإنتاج المحلي للحلي[1].

[1] فاروق أهناني، رابح لعروسي، مرجع سبق ذكره، ص 371.

7- تأمين المستثمرين الفلاحين فيما يخص العقار:

جاء قانون التوجيه الفلاحي و التشريع المتعلق بمنح الامتياز على الأراضي الفلاحية العمومية من اجل: تأمين المستثمر، أي فتح المجال أمامه لإقامة شراكة شفافة مع الحائزين المجلين على الموارد المالية دون أن يؤدي ذلك الى إعادة تأسيس الاحتكار و تفريز المحافظة على الأراضي الفلاحية، و أخيرا ضمان استغلالها الدائم[1].

8- تنظيم مهنة الفلاحة وفتح آفاق مستقبلية للتصدير:

سعت الجهات الوصية على قطاع الفلاحة في الجزائر الى تنظيم مهنة الفلاحة، من خلال تنمية القطاع و ضبط سوق المنتوجات الفلاحية و كذا المبادرة بسياسة حقيقية لتصدير المنتوجات الفلاحية، بما في ذلك تكييفها مع المعايير الدولية. و بمساهمة شركاء أجانب[2].

و في إطار سعي الجزائر لضمان تحقيق الأمن الغذائي قامت الجزائر بإبرام اتفاق مع الاتحاد الأوروبي، يسمح بتحرير جزئي للمنتجات الفلاحية و إنشاء منطقة تجارة حرة، لحرية أكبر لتجارة المنتجات الفلاحية مع الأخذ بعين الاعتبار النص التجاري المجسد بين الطرفين، مع العلم أن هذا الاتفاق دخل حيز التنفيذ في سنة 2005 بعد حصوله على المصادقة من طرف البرلمان[3].

و من خلال دراستنا لهذا المبحث نستنتج أن الدولة الجزائرية انتهجت خططا و استراتيجيات متعددة في المجال الفلاحي تزامنت مع الألفية إلا نهائية الثالثة، حيث كانت البداية بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم توسع المخطط ليصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية ليأخذ بعدا ريفيا ليتدعم ببرنامج التجديد الفلاحي و الريفي 2009 الى

[1] فاروق أهناني، رابح لعروسي، مرجع سبق ذكره، ص 371.

[2] Ministère de l'ozriculture, et du développement, évaluation de la mise œuvre de la consdidation du programme de développement rural, 21 éme session d'évaluations, ps.

[3] http://www,micrommence,gor/wab/?mincom= it if akiachord..

يومنا هذا الذي حقق نوع من النشاط الزراعي و وسع المناطق الزراعية لكنه بقي بعيد عن الوصول الى الهدف المعلن و هو تحقيق الأمن الغذائي للجزائريين لكن يمكننا القول أن هذه المخططات شملت عدة سياسات التي ساعدت في تحسين الزراعة في الجزائر في الفترة الأخيرة منها سياسة تنمية الريف التي أخذت حصة الأسد في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDAR ولكن في الأخير لم تتمكن كل من هذه المخططات للوصول بالجزائر الى تحقيق الأهداف المسيطرة و المعلن عنها و على رأسها تحقيق الأمن الغذائي.

المبحث الثاني: مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر

نظرا لفشل الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر وعلى رأسها الإكتفاء الذاتي، إضافة إلى ضعف القطاع في تحقيق التنمية فكان لابد من إيجاد إستراتيجية فلاحية جديدة تنطلق من فكرة الأمن الغذائي بدلا من الإكتفاء الذاتي تسمح بإستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة لدى القطاع مع رسم الأهداف القابلة للتحقيق في المدى المتوسط والطويل.

ومن خلال عرضنا للإستراتيجيات التنموية المتعاقبة التي إنتهجتها الدولة الجزائرية لتحقيق الأمن الغذائي في المبحث السابق وبالرغم من أثرها الواضح إلا أنها تبقى ليست بالدرجة الأولى التي تعرقلها، برغم رصد مبالغ ضخمة من أجلها هذا ما جعلنا نخصص هذا المبحث لدراسة مشاكل القطاع الزراعي الجزائري والوقوف على أبرز المعيقات التي تواجه الجزائر من أجل تحقيق أمنها الغذائي ومحاولة إيجاد بعض الحلول للمشاكل الموجودة على مستوى القطاع حيث قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب رئيسية في المطلب الأول قمنا من خلاله بتقييم الإستراتيجيات التنموية في القطاع الفلاحي الجزائري وما وصلت إليه وما أخفقت فيه أما المطلب الثاني تطرقنا إلى معيقات السياسة الزراعية في الجزائر وأخيرا في المطلب الثالث حاولنا رؤية مستقبلية للسياسة الزراعية والأمن الغذائي حسب عدة معايير علمية وهذه هي المطالب الموجودة في المبحث.

المطلب الأول: تقييم الإستراتيجيات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري الفترة (2000-2014).

المطلب الثاني: معيقات السياسة الزراعية في الجزائر.

المطلب الثالث: آفاق السياسات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

المطلب الأول: تقييم الإستراتيجيات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري في الفترة(2000-2014).

لقد عرف القطاع الفلاحي تقدما معتبرا خلال السنوات الأخيرة بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبفضل الموارد المالية الكبرى التي خصصتها له الدولة، ولذلك تحققت حالات تقدم كبيرة في مجال الإنتاج الفلاحي وإستصلاح الأراضي وإستحداث مناصب الشغل. لقد أصبح من المناسب التزود بأداة تقييم فعالة للسياسة العمومية بإشراك كل الأطراف المعنية كما أنه لازالت الحكومة الجزائرية تزود الفلاحة بتشريع ملائم لتنميتها.

وهكذا ستظل تقدم دعمها المالي لهذا القطاع مع الشهر أكثر فأكثر على إستعماله كمحفز لرصد القروض المصرفية. كما ستظل تقدم دعمها لمحاربة التصحر والعمل على مكننة الفلاحة عن طريق ترقية القرض الإيجاري، وستدعم في الأخير الإستعمال الرشيد للماء في النشاط الفلاحي. وقد قدمت للجنة الوطنية .للتنمية الفلاحية والريفية النتائج وأهم الإنجازات التي حققها منذ بداية إنطلاقه.

وسنتطرق في هذا المطلب إلى تقييم هذه النتائج وآداء هذه السياسة في تحقيق الأمن الغذائي وتحليلها خلال فترة تطبيق هذه السياسة المعرفة مدى مساهمة هذه الإستراتيجية في تحقيق أمن غذائي بالجزائر، سنوضح ذلك من خلال الإحصاءات والأرقام على النحو التالي:

تفيد المعطيات والإحصائيات من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أن الإنتاج الوطني عرف تذبذبا في نمو الإنتاج الفلاحي، هذا ما أدى إلى زيادة في معدل نمو الإنتاج الزراعي في السنوات الأخيرة مباشرة بعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA بنسبة 7,3٪ أي 31,5٪ سنة 2009، 8,5٪ سنة 2010 و10,6٪ سنة 2011، بعدما كان

2,3٪ في العقد الماضي، أما في الموسم 2012_ 2013 إنخفض إلى 9,4٪، أما المتوقع خلال الفترة 2014_ 2020 هو معدل 8,3٪.[1]

وبالفعل يتطلب ذلك جهودا للوصول إلى هذه النسبة كآفاق مستقبلية في إطار الأمن الغذائي المستدام، حيث برمجت وحددت الزيادة المطلوبة في الإنتاج لكل شعبة، على الشكل الآتي:

شعبة الحبوب:

تحقيق إنتاج يصل إلى 53,6 مليون قنطار من الحبوب منها 36 مليون قنطار من القمح مع العلم أن الإنتاج الحالي يبلغ حوالي 34 مليون هكتار، مع تحقيق مردودية متوسطة في حدود 40 قنطار في الهكتار.

شعبة الحليب:

ورفع كمية إنتاج الحليب وتجميعه، مع العمل عاى زيادة الثروة الحيوانية، حيث بلغ الإنتاج الحالي إلى ما يقارب 2,9 مليون لتر، والمربح إلى 3,8 مليار لتر آفاق العام 2015.

***شعبة البطاطا:**

إنتاج سنوي يصل إلى 3,3 مليون طن موجهة للإستهلاك، ويصل إلى 3,8 مليون طن آفاق العام 2015.

[1] فاروق أهناني، رابح لعروسي، مرجع سبق ذكره، 374.

***شعبة الفول الجافة:**

زيادة الإنتاج والإنتاجية، وذلك بمقدار 0,87 قنطار، مع زيادة وتحسين نوعية البذور.[1]

أولا: تقييم إستراتيجية التنمية الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي:

سنحاول تقييم الإنجازات والنتائج التي تحققت في الفترة 2000-2015 المتعلقة ببرامج ومن خلال مجموعة من المؤشرات، كالمساحة الزراعية، اليد العاملة الإنتاج الزراعي، نسبة النمو.....

1- تطور مؤشرات الآداء الفلاحي ومساهمة الناتج الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام:

- **تطور المساحة الزراعية:**

تعتبر الارض المورد الأساسية للعملية الإنتاجية الزراعية. وبالتالي لعملية تأمين الغذاء للملايين المتزايدة من السكان، وقد أخذ هذا المورد يزداد أهمية في الأخير من القرن الماضي، والربع الأول من القرن الحادي والعشرين بسبب عدم قدرة الأراضي الزراعية المتوافرة على تقديم الغذاء المناسب للسكان في العديد من دول العالم النامي ومناطقه المختلفة،[2] والجزائر كغيرها من الدول تسعى لتوسيع مساحتها الزراعية، والجدول الموالي يبين تطورها خلال الفترة (2000_ 2014).

[1] حسني علي، مرجع سبق ذكره، ص40.

[2] محمود الاشرم، **التنمية الزراعية- المستدامة العوامل الفاعلة** ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، 2007)ص175.

جدول (رقم 01): تطور المساحة الزراعية للفترة (2000-2014) بالهكتار.

السنوات	المساحة الزراعية الكلية	المساحة الزراعية المستعملة	الأراضي الدائمة	الأراضي القابلة للزراعة
2000	40888100	82227440	565020	7662420
2005	42380630	8389640	878560	7511080
2008	42435990	8424760	935487	7489273
2011	42443860	8445490	944095	7501395
2014	42888555	8465040	995559	7469481

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مديرية الإحصائيات.

تقدر المساحة الزراعية الكلية بالجزائر بما يقارب 42,9 مليون هيكتار أي بنسبة 18٪ من المساحة الكلية، وهي تضم المساحة الزراعية المستعملة إضافة للمراعي والمجاري وأراضي الإستغلالات الفلاحية غير المنتجة. أما المساحة الزراعية المستعملة فهي تقدر بثمانية فاصل خمسة مليون هيكتار أي بنسبة 19,7٪ من المساحة الزراعية الكلية، وهي تضم أراضي قابلة للزراعة وأراضي دائمة. وتضم الأراضي القابلة أراضي عشبية وأراضي مستريحة حيث تقدر مساحتها 7,5 مليون هكتار وهو ما يمثل تقييم نسبة 17,5٪ ممن المساحة الزراعية الكلية، أما الأراضي الدائمة فهي تضم مساحات الأشجار المثمرة والكروم والمروج الطبيعية، وتقدر مساحتها ب 24٪ من المساحة الزراعية الكلية، وهذا حسب إحصائيات 2014.

نلاحظ من الجدول أنه خلال الفترة 2000 _ 2014، إرتفعت المساحة الزراعية الكلية بـ ٪5.07، وإرتفعت المساحة الزراعية المستعملة بنسبة 2,88٪، ومساحة الأراضي الدائمة إرتفعت بنسبه 76.2٪ ويعود هذا لمختلف البرامج التي عرفها القطاع الفلاحي والتي شجعت على الإستصلاح لزيادة مساحة الأراضي الزراعية وتثمين الموارد الطبيعية، خاصة

ما يتعلق بتسهيل ملكية العقار الفلاحي، من خلال برنامج إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز الذي صدر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97 / 483 المؤرخ في 15 سبتمبر 1997، يمنح حق الإمتياز على أراضي الأملاك الخاصة التابعة للدولة بغية تشجيع الإستثمار، حيث تمنح الدولة الأراضي مقابل قيام المستفيد بالوفاء بإلتزاماته، وبنص المرسوم على إمكانية التنازل عن هذه الأراضي بعد إثبات إستصلاحها من طرف شاغليها، مع التعهد بعدم بيعها حتى لا تتم المتاجرة بالأراضي الفلاحية.

ويتمثل الإستصلاح أساسا في الحفر ومعدات الري، تحسين الأراضي وزراعة أشجار الفاكهة، الكهرباء، وضع مصدات للرياح، تنفيذ طرق للوصول إلى المزارع الجديدة في المناطق الرعوية والإستصلاح ينطوي غالبا على زراعة النباتات العلفية وتجهيز المراعي.[1]

ويهدف هذا البرنامج بالدرجة الأولى إلى تثمين الأراضي الزراعية وتوسيع مساحتها، فمن الناحية الإقتصادية يزداد الإنتاج الفلاحي، ومن الناحية البيئية تثمن الأراضي الفلاحية ويتم الحفاظ عليها من التعرية والإنحراف والتصحر، أما من الناحية الإجتماعية فيتم إشراك سكان الريف في عملية التنمية وتحسين مستوياتهم المعيشية ومكافحة النزوح الريفي.

عادة يمكن زيادة عرض عنصر الأرض إما بزيادة عدد الهكتارات من دون تحسين النوعية (البعد الكمي)، أو بتحسين نوعية الأرض في الإنتاج (البعد النوعي)، أو بالتداخل بينهما. ولهذا فإنه لتحسين الإنتاج الزراعي كما ونوعا، يمارس النشاط الزراعي عادة على ثلاثة طرق:[2]

ـ زيادة مساحة الأرض المزروعة (التوسع الأفقي).

[1] سليمان ناصر، تسيير العقار الفلاحي بالجزائر– الأزمة والحلول، مقال على الموقع: www.dromocer.net /fichier / 17.Pdf.2013/07/24 تاريخ الولوج إلى الموقع يوم: 2022/04/24 على الساعة 22:35.

2 Slimane Bedrami, Algerie, l'agri developpement rurol, les monographies ducihean. Edition 2008,p50.

ـ زيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي).

ـ زيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي).

يتم التركيز في الدول المتقدمة على الطريقة الثانية والثالثة عن طريق التقدم التقني وزيادة الإنتاجية كالهندسة الوراثية والتقنيات الحيوية التي تشاهد بوادرها.

في منتجات الحبوب المعدلة وراثيا. أما في الدول النامية (من بينهما الجزائر) لايزال الإعتماد على التوسع الأفقي، مثل عملية تحويل أراضي المراعي والغابات إلى أراضي المحاصيل التي تؤدي إلى وجود عملية تغير في وضع هذه الأراضي.[1]

لكن الإعتماد على التوسع الأفقي يحتاج أحيانا إلى إستثمارات ضخمة، ليس فقط إستصلاح الأراضي، بل كذلك توفير حد أدنى من البنى التحتية لذلك وجب تطور طرق أخرى لتطوير الإنتاج الزراعي، كالتركيز على الكثافة.

المحصولية، أو التركيز على تطوير إنتاجية الأرض المزروعة (التوسع الرأسي).

2-تطور عدد المستثمرات الفلاحية:

تتميز الزراعة بكبر رأس المال الثابت فيها، إذ أن الجزء الأكبر من رأس المال في المجال الزراعي لا يتغير بتغير كمية الإنتاج، وتقدر نسبة الأموال الثابتة في الزراعة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستعملة.[2]

ولعل الخاصية التي تطبع القطاع الزراعي هي عزوف الإستثمارات عنه، وتجمع الشواهد التاريخية والأرقام المتعلقة بهذا الشأن على أن القطاع الزراعي كان الأقل جذبا.

[1] عزاوي أعمر، إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل النمو في الجزائر أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005 ، ص15.

[2] محمود الأشرم، مرجع سبق ذكره، ص182.

الإستثمارات القطاع الخاص، رغم حجم وأهمية الإستثمارات القطاع العام والاجراءات التشجيعية لتحفيز القطاع الخاص على الإستثمار في الزراعة، وقد يرجع تدني الإستثمار في القطاع الزراعي إلى إنخفاض رتبة المشروعات الزراعية مقارنة بالمشروعات الزراعية مقارنة بالمشروعات الأخرى غير الزراعية، أو لعدم توفر دراسات أمام الراغبين في الإستثمار حول الفرص المتاحة لإستثمار في التنمية الزراعية أو لعدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية في عدد من المجالات التي يرغب المستثمرون في الحصول عليها، لإعداد دراسات الجدوى الإقتصادية لمشاريعهم قبل الإستثمار، ولوجود بعض المشاكل التي تواجه المستثمرين خصوصا بالنسبة لعدم إستقرار السياسات الزراعية وتوفر البنى الأساسية والخدمات.[1]

ولعل من أسباب العزوف أيضا هو أن الإستثمار في القطاع الزراعي أكثر حساسية من الإستثمار الزراعي.

بظروف المناخية من درجات الحرارة ومعدلات الأمطار والجفاف والصقيع والتي لها دورها دورها دور هام في إتمام العملية الإنتاجية للنشاط الزراعي وهذا ما يرفع من درجة المخاطرة في هذا النوع من الإستثمار.[2]

كما يرجع ضعف الإستثمار في الزراعة إلى ضعف معدل دوران رأس المال وإرتفاع معامل الخطر وعدم التأكد.

وفيما يلي جدول يعرف تطور عدد المستثمرات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2002 _ 2014.

[1] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء جامعة والتبعية أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير منتوري قسنطينة، 2008، ص 23.

[2] فوزيه غربي، **الزراعية العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، ص 326.

جدول رقم (02): تطور عدد المستثمرات الفلاحية خلال الفترة (2002-2014).

السنة	2002	2005	2008	2011	2014
عدد المستثمرات الفلاحية	1035798	1052502	1125807	1161557	1209528

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات.

ونلاحظ أن عدد المستثمرات الفلاحية قد إزداد في هذه الفترة بنسبة تقارب17٪، وهي نسبة قليلة، إذا قارناها ببقية المؤشرات خاصة زيادة المساحة الزراعية، وربما يفسر هذا بأن التوسيع في المستثمرات الزراعية كان أكثر من إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة، فبرغم التسهيلات والتحفيزات التي تضعها الدولة لتشجيع الإستثمار في القطاع الزراعي، ما يزال الإقبال عليه متدن مقارنة لبقية القطاعات، ويرجع العزوف عن الإستثمار في قطاع الزراعي لعدة أسباب من بينها[1]:

- مشكل العقار الفلاحي الذي يعد هاجسا أمام المستثمرين الوطنيين أو الأجانب نظرا للمشاكل التي يواجهها في الحصول على العقار الفلاحي، وطول مدة الحصول عليه التي تفوق السنة، والبيروقراطية وضعف الخدمات الإدارية والتنظيمية والفساد، وفي حالة الحصول على العقار يكون بعيدا عن أماكن تواجد البنية التحتية الأساسية، وتوفيرها يتطلب طول الإنتظار مما يدفع المستثمرين إلى الإستثمار في قطاعات أخرى.

- ضعف البنية التحتية الأساسية لتسهيل إنجاز الأعمال الضرورية لإستعمال الأملاك العقارية المعنية باالإستصلاح عن طريق الإمتياز.

[1] غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 2012، ص88.

– عدم وضوح السياسة الزراعية في المدى الطويل؛ حيث أن التخطيط الزراعي في بلادنا يكون لمدة متوسطه مما ينجم عنه تخوف المستثمرين في الإستثمار لمدة زمنية طويلة.

وهناك أسباب أخرى تعود في أغلبها إلى خصوصية هذا النوع من الإستثمار من ناحية إرتفاع درجة المخاطرة به وصعوبة التنبؤ بالإنتاج وموسميته، إضافة إلى نقص الوعي بأهمية القطاع الزراعي في إحداث التنمية، والنظر إليه على أنه قطاع إقتصادي من الدرجة الثانية، بالاضافة إلى الغموض الذي تعرفه المنظومة القانونية في الجزائر خاصة فيما يتعلق بالعقار الفلاحي، كما أن المنظومة المصرفية والتعاملات المالية ما زالت متأخرة عن الركب العالمي، إضافة إلى نقل الإجراءات الإدارية.

3- تطور التشغيل بالقطاع الفلاحي:

تتصف الزراعة في الدول النامية وخاصة العربية بوجود وفرة في العمالة غير الماهرة وعجز كبير في المهارات والخبرات ففي بعض الدول العربية تزيد نسبة العمالة غير الماهرة عن 75٪ من إجمالي العمالة كما في اليمن، ويعود السبب في نقص المهارات والخبرات الزراعية إلى الإعتبار غير الكافي الممنوح للمزارعين من حيث القيم الإجتماعية وسياسية والحوافز الإقتصادية، وخاصة الأجور في القطاع الزراعي مقارنة بباقي القطاعات الإقتصادية.[1]

كما يعود إلى الإعتقاد السائد في البلدان النامية بأن الزراعة لا يحتاج القيام بها إلى العلم والمعرفة. وفيما يلي جدول يوضح عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2002_ 2014.

[1] عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر– دراسة تحليلية وسياسات علاجها– أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2005، ص39.

جدول رقم (03): تطور عدد المشغلين في القطاع الفلاحي للفترة 2002_ .2014

السنة	2002	2005	2008	2011	2014
عدد اليد العاملة	2204989	2244147	2442632	2442632	2550713

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات.

وحسب الجدول نلاحظ أن عدد العمال في القطاع الفلاحي كان يرتفع من سنة إلى أخرى، حيث إرتفع خلال الفترة (2002 _2014) بنسبة تقارب 16٪، وهي نسبة ضعيفة، وهذا راجع لعزوف الشباب عن العمل في القطاع الفلاحي، حيث أكثر من 50٪ من المستثمرين يتجاوز سنهم 50 سنة، في حين نجد16٪ يتراوح بين سنهم 18 و 30 سنة.[1] وهي نسب مقلقة تستوجب وضع إستراتيجيات لجذب الشباب للقطاع الفلاحي.

كما يعاني القطاع الزراعي من أزمة في اليد العاملة خاصة في موسمي الغرس وجني المنتوج حيث يحتاج القطاع إلى يد عاملة موسمية معتبرة لهاتين العمليتين، ويعود سبب التهرب من العمل الفلاحي إلى عدة أسباب، منها أنه ليس منظما، حيث ليس هناك راتب ووقت عمل محددين وإنضمام إلى التأمين، والنشاط الفلاحي في الغالب موسمي إضافة إلى أسباب إجتماعية تتمثل في عدم إعطاء الفلاح والقطاع الفلاحي قيمته الحقيقية كأي قطاع إقتصادي له دوره المهم والأساسي في التنمية وتلبية متطلبات أفراد المجتمع.

4- مساهمة الإنتاج النباتي والحيواني في تلبية الحاجيات الغذائية:

لقد خطت الجزائر خطوات مقدرة في مجالات زيادة الإنتاج وتحسن الغذاء خلال الفترة بين عام 2000 و 2011، فقد شهد الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني خلال

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي _ واقع وآفاق، ماي 2012، ص 20.

هذه الفترة تطور ملحوظا رغم وجود بعض الإضطراب تعود للظروف المناخية غير المواتية في بعض الأحيان إضافة إلى الظروف الإقتصادية وأحيانا السياسية.

ويحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الفلاحة عموما، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا، والعكس صحيح، والجدير بالذكر أن هذا الفرع من الفلاحة يضم مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية، لعل من أهمها مجموعة الحبوب والقمح الصلب، القمح اللين، الشعير، الخرطال، ومجموعة بقوليات، ومجموعة الخضر والفواكه، إلى جانب الزراعات الصناعية.[1]
ولقد إنتقلت قيمة الإنتاج الفلاحي من 500 مليار دج سنة 2001 إلى 2761 مليار دج سنة 2014.[2] أي زيادة بالنسبة 452,2٪، طبعا هذه زيادة ليست صافية لأنها تضم نسبة التضخم خلال نفس الفترة.

* وفيما يلي تطور كميات إنتاج التسلع الغذائية الرئيسية في الجزائر في الفترة (2000-2011).

الجدول رقم (04): إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر (2000 _ 2011).

السنوات / المجموعة	2000	2004	2007	2008	2009	2010	2011
الحبوب	9.3	40.3	35.9	15.3	61.2	45.6	42.5
الخضروات	33.1	54.8	55.2	60.7	72.9	86.4	95.7
البطاطس	4.3	18.9	15.1	21.7	26.4	33.0	37.8
الحمضيات	4.2	5.9	6.9	7.0	8.4	7.9	11.1
اشجار الفاكهة	4.2	6.2	6.9	9.2	10.2	12.3	13.8
زراعة الزيتون	2.2	4.7	2.1	2.5	4.8	3.1	6.1
التمور	3.7	4.43	5.3	5.5	6.6	6.4	7.2
اللحوم الحمراء	2.5	3.2	3.1	3.2	3.5	3.8	4.2

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[2] مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

اللحوم البيضاء	1.9	1.7	2.1	3.1	2.1	2.8	3.4
الحليب (10 لتر)	1.6	1.9	2.1	2.2	2.4	2.6	2.9

المصدر: غردي محمد، ايثار المديرية على القطاع الزراعي والآفاق الرئيسية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة رسالة ماجستير جامعة الجزائر، 2007، ص 162.

يتضح من خلال هذا الجدول أن الإنتاج النباتي شهد تطورات قيمة خلال فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتعتبر سنة 2000 بمثابة نقطة إنطلاق قوية، وهذا ان دل على شيء فهو يدل على أن تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كان له الفضل في النهوض بالإنتاج الفلاحي إلا أنه إصطدم بمشكلة ارتباطه بالتغيرات الجوية التي ورغم الجهود المبذولة في المخطط إلا أنها بقيت مشكلة الإنتاج الفلاحي إلى يومنا هذا.

والملاحظ أن هناك بعض المنتوجات الزراعية تميزت بالإستقرار بل وحققت أحيانا تزايد مستمر، ويعود ذلك إلى العناية التي أولتها الدولة لتلك المنتوجات، التي ترى فيها ميزة نسبية وفرصة للتصدير مثل التمر والحمضيات والفواكه والبطاطا، وترجع الزيادة أيضا إلى أن تلك المنتوجات هي من الزراعات المسقية التي لا يعتمد فيها على هطول الأمطار.

لذلك ومنذ بداية تطبيق (PNDAR)، ودعم الإستثمار في مجال الري من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA إزدهرت تعبئة جميع موارد المياه السطحية والجوفية، وتم إدخال تقنيات جديدة لتوفير المياه والري، والملاحظ أن هناك توسع كبير في مساحات الأراضي المروية.[1]

كما لاحظنا أن الجزائر خلال فترة تطبيق PNDAR تمكنت من زيادة مئوية قدرها 30٪ في إنتاج الحبوب الذي يعدل محصول إستراتيجي، علما أن الأراضي المشغلة في زراعة الحبوب تشغل حوالي 39٪ من المساحة المزروعة في الجزائر.

[1] آمال حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

أما إنتاج الخضروات إرتفع بنسبة مئوية 13.2٪ وإنتاج الزيتون 15٪، البطاطس 18,7٪، الحمضيات 13.2٪، التمور 7.9٪ إضافة إلى الزيادة الكبيرة التي عرفتها الفاكهة والمقدرة ب 20,4٪ خلال نفس الفترة.[1]

كما شهد المنتوج الحيواني كذلك تطور ملحوظا منذ ظهور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والجزائر من الدول التي تتوفر على ثروة حيوانية هائلة، تسمح بتوفر المنتجات الغذائية للسكان وتتكون الثروة الحيوانية بالجزائر في مجملها من الأصناف التالية تربية المواشي (الأبقار الأغنام والماعز)، تربية الدواجن،.....

فقد أخذت أعداد الماشية تتزايد طيلة الفترة (2000-2008)، حيث أن للجزائر ثروة حيوانية معتبرة، إذ بلغ متوسط العدد الإجمالي للمواشي خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أكثر من 23300 ألف رأس، وهذا راجع إلى الإجراءات التي قامت بها الدولة ضمن المخطط بخصوص هذا المنتوج، إذ ركز المخطط على إعادة الإعتبار للمناطق الشهبية والمساحات الرعوية من أجل توفير الأعلاف اللازمة لتغذية المواشي، وهذا التطور الملحوظ في عدد رؤوس الماشية ساهم في توفير كميات جيدة من اللحوم الحمراء شهدت هي بدورها تزايد مستمر بكميات معتبرة طيلة فترة تطبيق المخطط، إذ زادا إنتاج اللحوم الحمراء من حوالي 2,5 مليون قنطار سنة 2000 إلى حوالي 4,2 مليون قنطار سنة 2011 أي بمعدل نمو سنوي قدره 5.7٪ كما إرتفع إنتاج اللحوم البيضاء كذلك 1,9 مليون قنطار سنة 2000 إلى حوالي 3,4 مليون قنطار سنة 2011، أي بمعدل نمو سنوي قدره 6,6٪ على الرغم من تسجيل إنتاج متذبذب طيلة الفترة محل الدراسة، بالإضافة إلى ذلك فقد عرف إنتاج الحليب تزايدا خلال نفس الفترة، فقد تم تسجيل إنتاج قدر ب 1,6 مليار لتر سنة 2000، ليصل إلى حوالي 2,9 مليار لتر سنة 2011، أي بزيادة سنوية قدرها 6.8% للفترة (2000-2011).

[1] خير الدين معطي الله، واقع ومكانة القطاع الفلاحي في اقتصاد الجزائر دراسة تحليلية 2001-2005 بحث مقدم إلى المتلقي الوطني حول حركة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي المركز الجامعي لميلة يومي 27 /28 ماي، 2013، ص6.

ونعني الزيادة في كمية الإنتاج الحيواني المحققة طيلة عشرية كاملة إلى الثروة الحيوانية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر، حيث تبلغ حوالي 31 مليون رأس من الماشية. وقد ساهم ذلك في مواجهة جزء من الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية بإعتبارها عنصرا هاما من عناصر الأمن الغذائي وأحد الأنماط الإستهلاكية الرئيسية في الجزائر[1].

وكان للمخطط الوطني كذلك أثر جيد على زيادة قيمة الصادرات الغذائية الوطنية، فرغم كونها ضئيلة جدا مقارنة بالواردات الغذائية، فالجزائر ما تزال تستورد شهريا ما يعادل 10 ملايين دولار من اللحوم المجمدة ما قيمته 483 مليون دولار في سنة 2004، لتغطية الإحتياج من هذه المادة الحيوية حيث يعطي الإنتاج الوطني نسبة الثلثين[2].

والجدول التالي يوضح تطور الثروة الحيوانية بالجزائر

الجدول رقم (05): الثروة الحيوانية بالجزائر فترة (2000-2011)

الوحدة: ألف رأس

السنوات	2000	2004	2009	2011
الأبقار	1595	1614	1682	1790
الأغنام (الضان)	1795	18293	21405	23989
الماعز	3027	3451	3962	4411
الإبل	234	273	301	319

المصدر: وزارة الفلاحة: مرجع سبق ذكره.

وفيما يلي مقارنة ما كان مستهدفا من كمية الإنتاج لسنة 2015 وما تم تحقيقه.

[1] حسين علي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] دندن فتحي حسين، تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000- 2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل إقتصادي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016، ص 53.

جدول رقم (06): مقارنة بين ما هو مسطر وما هو محقق سنة 2015

الوحدة: القنطار

الفرع	الهدف المسطر بـ 2015	الإنتاج المحقق للموسم 2014- 2015	نسبة تحقيق الهدف
زراعة الزيتون	6500000	6505000	%100.07
التمور	9601000	9701000	%101.04
الحمضيات	12479000	11801000	%94.56
البطاطا	12479000	18517000	%34.01
الحليب	5444000	1781000	%49.91
اللحوم الحمراء	3508000	2485000	%48.46
اللحوم البيضاء	4663000	2327000	%49.90

المصدر:.Renouvelement- Agricole 03-05-2015.www.nadr.dz-01|09|2015

ويبدو من خلال هذا الجدول أن الأهداف في أغلبية الفروع لم يتم بلوغها، وهذا راجع لضعف كمية التساقط لهذا الموسم، حيث أن من أكبر معوقات القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي هو الإعتماد الكبير على الزراعة المطرية، والتي تجعل إنتاجية ومردودية القطاع الفلاحي مرهونة بكمية تساقط الأمطار.

وتعتبر الأمطار مصدرا مهما لسقي الأراضي الزراعية، لكن ضعف وعدم إنتضام تساقط الأمطار بالنسبة للجزائر وسوء توزعها، مكانيا وزمانيا شكل عائقا أمام تطور القطاع الفلاحي، لهذا كان لابد من التوجة إلى سقي الأراضي الفلاحية، وتخفيض الإعتماد على الأمطار في الإنتاج الفلاحي.

لقد تسبب نقص التساقط في موسم 2013- 2014 في آثار سلبية على الإنتاجية تظهر من خلال نسب النمو السلبية المحققة في عدة فروع كما يظهر الجدول الموالي:

جدول رقم (07): نسب النمو لبعض فروع القطاع الفلاحي لسنة 2014.

الفرع	نسبة النمو
الحبوب	28.40
البطاطا	4.32
الكروم	9.25
الزيتون	16.57
العسل	7.04
نسبة النمو الكلية للقطاع الفلاحي	0.57

المصدر:.Renouvelement Agricole – 03-05-2015

نلاحظ من الجدول أن أقل نسبة نمو سجلت في فروع الحبوب باعتباره يعتمد في أغلبيته على الأمطار، في حين أن فرع البطاطا لم يشهد إنخفاظ كبير في نسبة النمو لأنه يعتمد في أغلبيته على السقي. إن التساقط غير المنتظم وغير الكافي للأمطار ليس العائق الوحيد لنمو الإنتاج الفلاحي، بل هناك معوقات عديدة أخرى، تحتاج إلى الوقوف عندها وكبحها، من بينها طرق الحصد التقليدية للمنتوجات والتي تؤدي إلى إضرار بالمنتوج الفلاحي كما ونوعا، وإلى إتلاف الأشجار المثمرة، وأحيانا إلى حرق المساحات الزراعية بسبب خلل في آلات الحصاد. كذلك الأمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية سنويا والتي تهلك نسبا معتبرة منه، وغيرها من المعوقات التي يمكن تفاديها سواء بالتوعية أو بالبحث و الإرشاد الفلاحي أو حتى بدعم الفلاحين. ولكن رغم كل هذه المعوقات تم تجاوز معدل النمو المستهدف لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي، حيث كان متوقعا معدل نمو سنوي ب 8.33، في حين تم تحقيق معدل نمو سنوي ب 11%.

كما تطورت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 9.3% سنة 2009 إلى 12% سنة 2015، وفيما يلي نسب الفترة 2009 – 2014.

جدول رقم (08): نسبة النمو حسب الفروع في القطاع الفلاحي.

الفروع	الحبوب	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	البطاطا	البيض
نسبة النمو	%4.2	%12.5	%12.6	%12.6	%7.5

Sourse: Renouvelement – Agricole -03-05-2015,www,mads,dz-01l09l2015.

ما يلاحظ من الجدول أن معدل النمو كان إيجابي خلال الخماسي 2009-2014 في كل الفروع، لكن هناك فروع شهدت معدل نمو أقل بكثير من المتوسط، منها فرع الحبوب وهذا بسبب إعتماده على الأمطار وإستخدام آلات قديمة لجني المنتوج، كذلك فرع البيض وذلك بسبب الأمراض التي تصيب الدواجن والتي تحتاج إلى إجراءات وقائية وإلى نوعية المربين من أجل تفاديها، وبالنسبة لفرع الحليب، فمن الأسباب التي حدت من نسبة النمو فيه هو إستيراد أبقار من أوروبا والتي لم تستطع أغلبها التكيف مع البيئة المحلية[1].

إن تحليل تطور نسبة نمو الإنتاج الفلاحي الكلي تبين أنه إرتفع، بل قد تضاعف مرتين أو ثلاث مرات غير أن هذا التحليل يخفي التغييرات الهامة من سنة إلى أخرى و 7.4% سنة 2008 و31.5% سنة 2009 و8.5% سنة 2010 و 10.6% سنة 2011، وهي نسب جيدة مقارنة بالمعدل المرجو تحقيقه من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي والمقدر ب 8.33%[2].

[1] بوزيان فتيحة، شبايكي حفيظ مليكة، تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد5، العدد1- جوان 2018، ص 135.

[2] آمال حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

تطور مستويات الإكتفاء الذاتي و حجم الفجوة الغذائية المجموعات الغذائية الأساسية:

وقد ساهمت زيادة الإنتاج في تقليص الفجوة الغذائية، وزيادة معدل الإكتفاء في عدد من المحاصيل بنسبة مختلفة، فعلى سبيل المثال تراوح معدل الإكتفاء الذاتي في الحبوب بين 30% و 99%، الخضروات بين 99.6% و 99.7%، مجموع اللحوم في حدود 89%.

فبعد أن كانت مجموعة الحبوب تشكل نحو 69.5% من قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية في عام 2000، فقد أصبحت تشكل حوالي 68.04% عام 2011.

والجدول الموالي يبين كمية الإنتاج المتاح للاستهلاك ونسبة الإكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية للمجموعات الغذائية الرئيسية:

الجدول رقم (09): تطور كمية الإنتاج المتاح للاستهلاك ونسبة الإكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية للمجموعات الغذائية الرئيسية للجزائر خلال الفترة (2010- 2011).

السنوات	مجموعات غذائية	المتاح للإستهلاك (الف طن)	الإستهلاك الذاتي (%)	الفجوة الغذائية (%)
متوسط الفترة 2001(-2005)	الحبوب	10794.09	30.46	69.54
	البطاطس	3645.64	99.60	94
	لحوم حمراء وبيضاء	4715.65	89.38	10.62
	الخضروات	3645.64	99.60	0.4
2007	الحبوب	10645.25	33.83	66.17
	البطاطس	5536.93	99.77	0.23
	لحوم بيضاء وحمراء	437.11	85.14	14.86

	الخضروات	5536.93	99.77	0.29
2008	**الحبوب**	10623.50	16.02	83.98
	البطاطس	6084.88	99.72	0.28
	لحوم حمراء وبيضاء	435.95	86.71	13.29
	الخضروات	6084.88	99.72	0.28
2009	**الحبوب**	1317.31	39.88	60.12
	البطاطس	7316.87	99.65	0.35
	لحوم بيضاء وحمراء	524.70	88.13	11.87
	الخضروات	7316.87	99.65	0.35
2011	**الحبوب**	11665.80	31.96	68.04
	البطاطس	3975.40	97.15	2.85
	لحوم بيضاء وحمراء	660.49	90.50	9.5
	الخضروات	9594.81	99.73	0.27

المصدر: فوزية غزلي، الزراعة في الجزائريين الإكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة، كلية، العلوم الإقتصادية قسم الموارد البشرية سنة 2011، ص 112.

من خلال الجدول يمكن معرفة إذا ما حققت الجزائر الإكتفاء الذاتي في بعض المجموعات الغذائية أم لا وكذا تطور هذا الأخير من 2001 إلى غاية 2011، حيث عالج الجدول أربعة شعب غذائية هي الحبوب البطاطس اللحوم الحمراء والبيضاء والخضروات حيث نلاحظ أن الجزائر حققت قفزة هائلة في تحقيق الإكتفاء في الخضروات حيث أن الفجوة الغذائية في الخضروات كانت 29.54% سنة 2001، وتم تقليصها إلى 0.27% سنة 2011، وأصبحت الجزائر بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي تصدر بعض الخضروات.

أما الحبوب بقيت تعاني في إنتاجها وكل سنة تزداد الفجوة الغذائية أكثر في هذا المنتوج الذي لا يمكن الإستغناء عنه، بحيث وصلت فيه الفجوة الغذائية إلى 68.04% وهذا ما جعل الجزائر تدق ناقوس الخطر. أما بالنسبة للحوم والبطاطس تقريبا حققت الإكتفاء الذاتي.

ويجدر الإشارة إلى أن النمو الديمغرافي الذي يعد عاملا مع تزايد الحاجيات الغذائية حيث تطور نسبة النمو الطبيعي ب 3.5% سنوات (1970- 1980) لينخفض إلى 1.78% سنة 2006، ليعود تدريجيا إلى الإرتفاع من ذلك الحين ليبلغ 2.03% ليوم وهي نسبة توافق تماما تجديد السكان[1].

*إن الوفرة الغذائية من حيث الحجم في تزايد مستمر، فخلال خمسين سنة تضاعفت من 1758 حريرة في اليوم لكل نسمة سنة 1962 إلى 3500 حريرة سنة 2011، وعلى إعتبار أن السكان تضاعفوا أربع مرات خلال نفس الفترة فإن الوفرة الغذائية تضاعفت 8 مرات. ولمواجهة هذا الطلب المتزايد فإن الإنتاج الوطني عرف نموا مستقرا ل 7% سنويا في المتوسط خلال العشرة سنوات التي تلت تطبيق المخطط، و يعطي قيمة 70% من الوفرة الغذائية، أما 30% المتبقية يلجأ لتغطيتها للإستيراد[2].

هذا الأخير الذي جعل إقتصاد الجزائر يتسم بالعجز الغذائي، حيث صنفت الجزائر في المرتبة السادسة عالميا من حيث الواردات من القمح[3].

وكخلاصة فإن الجزائر تستورد نسبة كبيرة من إحتياجاتها من الموارد الغذائية هذا الضعف تواجد في تحويل موارد مالية هائلة لتغطية الفجوة الغذائية بدلا من إستعمالها في تنمية القطاعات الإقتصادية.

[1] – حسن علي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[2] – آمال حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص26.

[3] – حسين علي، مرجع سبق ذكره، ص49.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن زيادة العجز في الميزان السلعي للجزائر تحت زيادة الإعتماد على التجارة الخارجية في إستيراد إحتياجاتها لتغطية عجزها الغذائي والفلاحي، وحيث لا تقابل قيمة الإستيرادات قيمة صادرات تغطيتها، فإن حجم المشكلة يتفاقم مع الزمن، والإعتماد المتنامي على العالم الخارجي يعرض إلى الكثير من المخاطر في حالة إنخفاض أو توقف الإمدادات لأسباب سياسية أو مناخية في البلدان الكبرى المصدرة للغذاء[1].

أما بالنسبة للتنمية الريفية فلقد تمت الموافقة على 1222 مشروع جواري من بينها 4165 تم الشروع فيها، يخص 1241 بلدية، وإستحدثت 133.880 منصب شغل، وإستفادت منها 681.200 أسرة ريفية.

ومن خلال تقييم حصيلة القطاع الفلاحي منذ إنطلاق تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إتضح أن المنتجين أصبحوا أكثر وعيا فيما يخص التحدي المرفوع للتحقيق الأمن الغذائي، لاسيما فيما يخص الحبوب إذ أن منتجي الحبوب حققوا نتائج إيجابية ملحوظة ومشجعة في العديد من المناطق، حيث وصل المردود المتوسط الوطني لزراعة الحبوب في الموسم الفلاحي 2008|2009 إلى 17 قنطار في الهكتار و16 قنطار في الهكتار في الموسم 2009|2010 وهو معدل لم يتحقق منذ سنة 2003 وهو ما دفع إلى إنشاء " **نادي ال50 قنطار**" الذي يضم منتجي الحبوب المحققين لمردود تجاوز عتبة الخمسين قنطار في الهكتار الواحد، إذا وصل عددهم سنة 2012 إلى 173 منتج في حين لم يتجاوز عددهم عام 2011، 48 منتجا و 17 فقط في العام الذي قبله،[2]، هذه الأمور مجتمعة أدت في زيادة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام سنة 2010 حيث وصل إلى حوالي

[1] – حسن علي، مرجع سبق ذكره، ص51.

[2] – آمال حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص26.

9.75% ورغم أنه قليل إلا أنه إرتفع إلى 12.22 في السنة 2015 وهو مؤشر مهم إلى حدما[1].

ونلخص النتائج المتحصل عليها بعد إنطلاق تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي كما يلي:

التجديد الفلاحي: سمح تطبيق التجديد الفلاحي والريفي، بالرفع من معدل نمو الإنتاج الفلاحي خلال فترة 2009- 2014 بـ 8.33%، فإن معدل نمو الإنتاج الذي حققه القطاع بين 2009- و2014 قد بلغ نسبة 11%، وهو ما يعني تحقيق أحد الأهداف الأساسية المسطرة، كما أن إرتفاع معدل النمو المحقق إنعكس على قيمة الإنتاج الفلاحي التي بلغت في 2009. 1507 مليار دينار، تبلغ سنة 2014: 2761 مليار دينار.

- **التجديد الريفي:**

برمج خلال فترة 2009-:2014

12148 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة، أطلق منها. 10842 مشروع أي نسبة 89%، وتحقق منها في نهاية 2014: 6468 مشروع، أي نسبة 60%، موزعة كالتالي:

- 10% لإعادة تأهيل القرى والقصور.
- 37% لتنويع النشاطات الإقتصادية.
- 50% لتثمين الموارد الطبيعية.
- 3% لإعادة تأهيل الموروث المادي والغير مادي.

وفي إطار تنفيذ برنامج التجديد الريفي التحقق ما يلي:

- توزيع أكثر من 7 مليون شجرة صغيرة.

[1] - الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصاء، حسابات.

- قراءة 6300 حصة في التلفاز والراديو.
- 71500 محاضرة، مقابلة وملتقى مع المواطنين.
- فك العزلة عن المناطق النائية ب 18000 كلم.
- إتساع المساحة المخصصة للتشجير ب 22300 هكتار.

برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: وصل عدد المكونين في إطار البرنامج، في الفترة الممتدة من 2010 و إلى غاية 2014: 310459 فرد.

الإرشاد الفلاحي: والذي مسى 1033789 فرد، في إطار برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية، حيث أجريت عدة تربصات و ملتقيات لهذا الغرض، وأقيم:

- 26391 يوم للأعلام والتحسيس.
- 86800 زيادرت نصائح.
- خلق 480 موقع لعرض التجارب.
- الإرشاد الفلاحي لعامة الناس، بإصدار 211 كتيبات ومنشورات، وتوزيع.
- 168000 نسخة منها وإقامة 224 حصة تلفزيونية، و190881 حصة في الراديو.[1]

تطور الصادرات والواردات من المواد الغذائية بين سنة 2009 و 2014:

إستمر توسع الجزائر في إستيراد المواد الغذائية، التي سجلت عجزا في تحقيق الإكتفاء الذاتي فيها، أثناء تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والريفية، والتي تتمثل في: الحبوب(القمح) الحليب، السكر، البطاطس، البقوليات، اللحوم الحمراء، البن، الشاي، الأرز، الكاكاو، التفاح والموز، وإذا ما قورنت الأحجام التي إستوردت من هذه المواد خلال فترة 2009-2014 وفترة 2000-2009، نجد أن أهم المواد التي توسعت الجزائر في إستيرادها هي: الحليب، القمح، الأرز، فيها إنخفضت واردات الموز في السنوات الأخيرة.

[1] صاحب يونس، مرجع سبق ذكره،ص184.

وتوضح الجداول الدوال التالية، تطور كميات أهم المواد الغذائية المستوردة، من 2009 إلى2014.

. تطور واردات الحبوب2014/2009:

الجدوى رقم (10) يوضح تطور واردات الحبوب:

السنة	القمح		الذرة	
	الحجم (طن)	القيمة (مليون الدينار)	الحجم (طن)	القيمة (مليون الدينار)
2009	5719.7276	132980.6	1994.8069	29605.8
2010	5232.3724	93137.4	2783.0899	474551.2
2011	5550.4631	143123.7	2783.0899	72783.7
2012	6347.2313	165127.4	3041.0152	7351.3
2013	6311.4354	168544.6	3218.9976	70778.1
2014	7417.0	191012.0	4108.0400	78682.0

المصدر: صاحب يونس، مرجع سبق ذكرى، ص. 175

يوضح الجدول التوسع في إستيراد القمح بين 2009 و 2014، نظرا لكونه مادة أساسية في الغذاء اليومي للفرد الجزائري، كما يوضح بأن الكمية، المستوردة، قد عرفت نمو معتبرا إذ إنتقلت من 57,1 ألف قنطار إلى أكثر من 74.1 ألف قنطار، وهو ما أدى لإرتفاع الحصيلة المالية المخصصة الإستيراده، أما الذرة، فتضاعفت الكمية المستوردة منها بحلول سنة 2014.

وبالتالي فإن سياسة التجديد الفلاحي والريفي لم يمنع من وقف إستمرار التبعية الغذائيه للحبوب، بل ولم يتمكن حتى من تقليص تلك التبعية، وتخفيض كمية الواردات من القمح مقارنة بالمرحلة التي طبقت فيها السياستين الفلاحيتين، بينما إرتفعت كمية الواردات

من الذرة بشكل لافت خلال فترة تطبيق سياسة التجديد. مقارنة بما تم استيراده بين سنه 2000 و 2008.

- **تطور واردات الحليب والسكر 2014/2009:**

الجدول رقم:(11) يوضح تطور واردات الحليب والسكر.

	الحليب (غبرة الحليب، القشدة لبن مركز ومكثف)		السكر	
	الحجم (طن)	القيمة (مليون الدينار)	الحجم (طن)	القيمة (مليون الدينار)
2009	293009.0	85104.1	1096650.7	39271.8
2010	265483.3	67207.7	1214719.4	84103.7
2011	202891.2	646066.7	1225837.2	67997.4
2012	300429.9	84801.8	1346695.3	74527.1
2013	262164.9	85162.2	1672489.2	69926.0
2014	372050.0	144626.0	1790472.2	67699.0

المصدر: المرجع السابق، ص 176 يظهر الجدول، الإرتفاع المتزايد في كمية الحليب والسكر المستوردة، إلا أن أهم شيء يجب ذكره في هذا المجال، هو الإرتفاع الشديد في أسعار غبرة الحليب ومشتقات الحليب، وكذا السكر المستورد، في الأسواق الخارجية، والذي إنعكس على إرتفاع الفاتورة المخصصة للإستيراد المادتين.

من جهة أخرى وإذا ما تم مقارنة ما تم إستيراده، خلال تطبيق سياسة التحديد الفلاحي والريفي وخلال تطبيق سياسة ال (PNDA) وال (PNDAR) فإن الكمية المستوردة من الحليب قد إزدادت بين 2009 و 2014، مقارنة بالفترة بين سنه 2000 و 2008.

ويوضح الجدول الموالي تطور قيمة **الواردات** والصادرات الغذائية ونسبها المئوية من مجموع الواردات الكلية:

الجدول رقم:(12) تطور حصيلة الصادرات والواردات الغذائية في الجزائر للفترة (2000-2011)

الوحدة: مليون دولار

البيان/السنوات	2000	2004	2007	2008	2009	2011	2012
صادرات غذائية	31	59	88	119	113	355	315
نسبة الصادرات الغذائية / الواردات الكلية	0.14	0.18	0.15	0.16	0.25	0.48	0.44
الواردات الغذائية	2416	3597	4954	7813	5863	9850	9022
نسبة الواردات الغذائية/ الواردات الكلية	26.03	19.6	17.9	19.8	14.9	20.8	17.9
صافي الواردات الغذائية	238.5	3538	4866	7694	5750	9495	8707

المصدر: محمد سمير مصطفى، "الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية خسائر الواقع وحلول المستقبل" مجلة بحوث إقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت العدد 52، 2010 ص 132 _ 135.

يمثل الإستهلاك، من السلع الغذائية مجموع كميات الإنتاج المحلي مضافا إليها صافي الإستيراد من هذه السلع، وفي حالة تفوق كمية الصادرات على الواردات، تتحقق معدلات أعلى من الاكتفاء حيث يمكن الإستفادة من عائدات التصدير في تعزيز الأمن الغذائي، وفي هذه الحالة تلجأ الدولة إلى الإعتماد على القروض والمعونات لتغطية وارداتها الغذائية.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ إرتفاع في حجم الواردات من السلع الغذائية، حيث بلغ ذروته سنة 2008 بنسبة 7013 مليون دولار، مسجلا بذلك نمو قدر بحوالي 58٪ أي أكثر من النصف، ويعود ذلك إلى إرتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية. [1]

كما تساهم الصادرات الغذائية بنسبة ضعيفة في إجمالي الصادرات، حيث إنتقلت نسبة مساهمة الصادرات الغذائية في إجمالي الصادرات من 0,19 ٪ سنة 2000 إلى 0,48 ٪ سنة 2011. وذلك رغم إرتفاع قيمة الصادرات الغذائية من 31 مليون دولار إلى 355 مليون خلال نفس الفترة، ما يؤكد كرة أخرى على الأهمية الكبيرة التي يحتلها قطاع المحروقات في تركيبة الصادرات الجزائرية، وفي المقابل فقد شهد نصيب واردات الغذائية من إجمالي الواردات، إرتفاعا تارة وانخفاض تارة أخرى، حيث بلغت نسبة مساهمة الواردات الغذائية في إجمالي الصادرات 26,3٪ سنه 2000، لتعرف بعدها انخفاضا طيلة السنوات التالية، حيث يتوقف ذلك على كمية الإنتاج المحلي، والذي يتحدد في الغالب بالظروف المناخية، والتي تؤثر بشكل كبير على حجم الإنتاج في ظل تزايد الحاجات الغذائية، وبالتالي زيادة حجم الواردات من المواد الغذائية وإنخفاض حجم الصادرات.

• إن النتائج المتحصل عليها خلال السنوات الموالية لتطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي تعد هامة إذا ما نظرنا للتغيرات الحاصلة في البوادي وتحسين التغذية لمجموع السكان، إن هذا التقدم يمكن أن يضاف إلى حساب تنمية الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى المعيشة، غير أن هناك عراقيل لا زالت تقف عائق في تطويف القطاع الفلاحي[2].

[1] علي خلفي، "واقع التنمية الفلاحية في ولايه البليدة"، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص التحليل الإقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية2011، ص18.

[2] آمال حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص26.

النقائص المسجلة في سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي واجهتها أثناء التنفيذ:

أظهر العرض النظري لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، مدى إتسام هذه السياسة بالثراء في البرامج والأهداف وإدخالها لأبعاد جديدة، سعت من خلالها مواكبة التطورات الدولية الحاصلة في الدول المتقدمة، بتنمية العالم الريفي والإهتمام بالبعد البيئي، كما وضعت هذه السياسة برامج وإجراءات خاصة، هدفت من خلالها حل بعض المشاكل المتراكمة في القطاع الفلاحي، والمسجلة منذ السياسات الفلاحية الأولى بعد الإستقلال إلا أن هذه السياسة أغفلت بعض النقاط الهامة التي لا تقل أهمية هي الأخرى عن باقي مسائل الأخرى المتطرق إليها، كما أن عدة مشاكل ظهرت في البيانات السابقة، لم تتمكن بعد سياسة التجديد الفلاحي والريفي من تجاوزها، أثناء وضعها في الميدان العلمي، كاليد العاملة المتناقصة بمرور السنين، التوزيع الغير عادل للأراضي، تشتت المستثمرات الفلاحية، نقص ترشيد إستغلال الموارد الطبيعية المتوافرة، تتمثل أهم النقائص التي تم استنتاجها في سياسة التجديد الفلاحي والريفي في:

- عدم تضمنها لبرنامج خاص لتشجيع التصدير، يكون واضح المعالم، ويعتمد في البداية على الإستثمار في الزراعات التي لها سمعة الأسواق الدولية، وهنا نخص بالذكر: تمور دقلة نور، بالإضافة للعنب والحمضيات.

ولقد أشار أحد أعضاء غرفة الفلاحة بولاية غرداية، بأن المنطقة وحدها تنتج 120 نوع من التمور، منها التيمدول، تمجوهرت، دقلة صفراء، تمناصر، بنت قبالة وغيرها.

وهو مايوضح الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر في إنتاج التمور ولإمكانية الإستثمار فيها لتنويع الصادرات. كما أن تنمية هذا المنتوج يسمح كذلك بدعم غذاء الماشية.[1]

[1] صاحب يونس، مرجع سبق ذكره، ص 180.

– غياب برنامج خاص لتنمية تربية المواشي، والحيوانات، كونها تلعب دورا محوريا في تنمية الإنتاج الفلاحي.

وضع برنامج خاص لمكافحة التصحر ولوقف زحف الرمال على الأراضي الزراعية كالسد الأخضر الذي أطلق في السبعينات، وهنا نذكر بأنه جاء تقرير لجامعة الدول العربية، أن المساحة المهددة بالتصحر بالنسبة للجزائر تقدر ب 230كم مربع، أي 9.8٪ من المساحة الكلية.

– الجزائر منذ سنين واقعة في التبعية الغذائية إلا انها لا تعاني من نقص في الإكتفاء في كل الموارد الغذائية الأخرى، وعليه كان من الأجدر لو تضمنت برنامجا خاصا لتنمية المواد الغذائية التي تستوردها بكثرة.

– وضع برنامج خاص لتنمية الموارد المائية، وفي سبيل الرفع من طاقات تخزينها، فأغلب الأراضي كما سبق الإشارة إليه، تعتمد في ريها على الأمطار التي تتسم بالتذبذب وعدم الاعتدال في الكميات المتساقطة من سنة إلى أخرى.

– تود بعض المواد الغذائية، التي لا تصنف ضمن المواد الغذائية الأساسية، إلا أنها تعرف استهلاكا واسعا من المجتمع الجزائري، كما أن إنتاجها ضعيف، وبالتالي تقوم الدولة كذلك باستيرادها، ومثل تلك المواد، كان من الممكن لو خصص لها إهتمام في هذه السياسة لتقليص استيرادها. ومن بين هذه المواد الفول السوداني.

_ عدم الإعتماد على عقود الشراكة مع دول خارجية كالدول المجاورة العربية والأجنبية للإستفادة من تجاربها الناجحة في القطاع، ولتبادل الخبرات معها.[1]

– صعوبة السيطرة على تدفق التدريب و الإرشاد.

– مشاكل التشاور والتنظيم على مستوى القاعدة(على المستوى المحلي).

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 296.

- عدم التفاعل بين مديريات الفلاحة وبعض الغرف الفلاحية للولايات.
- وجود إنحراف في تعبئة المواد اللازمة لتنفيذ برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني.
- عدم وجود حافز (جزئيا) في تأطير أنشطة البرنامج.
- عدم وجود تقييم آثر التدريب والإرشاد.
- عدم الكفاءة في التمكن من شبكات المعلومات والاتصالات.[1]

المطلب الثاني: مشاكل ومعيقات القطاع الزراعي في الجزائر

لعل المهمة الرئيسية للقطاع الزراعي في اي بلد تتمثل في توفير الغذاء للسكان، ويعتبر توفير الغذاء واستقرار عريضة من العناصر الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي.

والجزائر تسعى جاهدة لتحسين معدلات التنمية الاقتصادية التي تقترن عادة بتحسين امداداتها الغذائية، والقضاء التدريجي على أوجه النقص أو العجز الغذائي، ولما كان القطاع الزراعي هو القطاع الاقتصادي الرئيسي والمصدر الأساسي لإنتاج الغذاء، فإن مقدرة الجزائر على توفير الغذاء وإستقرار عرضه قد تأثرت كثيرا بمحددات وعراقيل، وواجهتها مشاكل، شأنها في ذلك شأن الكثير من البلدان النامية والعربية خصوصا، بحيث أصبحت تعيش وضعية متدهورة أقل ما توصف به أنها عاجزة وتابعة. والزراعة بطبيعتها، وخاصة في الدول النامية تعد من أكثر القطاعات الإقتصادية والخدمية والإجتماعية مواجهة للمشاكل والمعوقات والمحددات، وذلك بحكم ما تنطوي عليه من سمات وخصائص تتمثل في التخلف التقني والإقتصادي والإجتماعي بصفة عامة، أو بحكم ما يحيط. بها ويؤثر فيها من عوامل ومتغيرات تكون عرضة لها بإستمرار، وتخرج في معظمها عن نطاق التحكم المسبق والتوجيه

[1] آمال حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص26.

المباشر، وما تتعرض له تبعا لذلك من الاختلالات[1] والتقلبات غيرها من القطاعات يكون في منقى عنها.

ولقد مرت الزراعة الجزائرية بعدة مشاكل ومعوقات أحاطت بالقطاع الزراعي سواء منها ما هو كامن وأصيل في القطاع، أو طرأ عليه نتيجة ظروف مختلفة شهدتها المسيرة التنموية عبر المراحل التاريخية المختلفة، والتي أفرزت كل مرحلة أنماط من المشاكل يختلف عن غيرها، هي كثيرة ومتنوعة، وتتداخل فيما بينها بحيث يصعب فرزها بطريقة سليمة تسمح بتحديد حجم كل عامل على حده. ومن بين أهم المحددات التي تؤثر على عرض الغذاء والحد من رفع القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي، لكونها تؤثر تأثيرا مباشرا على آداء القطاع الزراعي ولكنها ليست الوحيدة إذ يمكن حصر المشاكل والمعوقات التي تعترض أداء القطاع الزراعي في التصنيفات التالية: طبيعية، إقتصادية، بشرية، ضعف التكوين، تدني البحث العلمي، تنظيمية، إلى جانب عوامل أخرى سياسية وعامة، داخلية وخارجية... الخ

وسوف نتناول المشاكل والمعوقات التي يعرفها القطاع فيما يلي:

أولا: المشاكل الطبيعية:

تعد الموارد، الطبيعية أهم عنصر من عناصر الإنتاج بحيث عدم وجود موارد أرضية زراعية يعني عدم وجود إنتاج ولا معنى لراس المال والعمالة في هذا القطاع، وأي مشكل في هذه الموارد يكون له الأثر السلبي على الإنتاجية الزراعية وعلى الجهود المبذولة لتطوير الإنتاج الزراعي ومن المشاكل التي تواجهها الجزائر في مجال مواردها الطبيعية هي:

[1] جامعة الدول العربية، المنطقة العربية للتنمية الزراعية: السياسات الزراعية العربية في عقد 80، التقرير الشامل الخرطوم، 2000، ص 172.

1/ مشاكل كل ما يتعلق بالموارد الارضية:

تتوزع الأراضي الزراعية في الجزائر إلى أراضي مستعملة للفلاحة وأراضي صالحة للزراعة وأخرى تتمثل في غابية وأراضي غير صالحة للزراعة، وحلفائية.[1]

والمساحة المحصولية المستعملة حسب ما ذكرناه سابقا بلغت 8351680 هكتار، حيث نجد بأنها تعتبر ضئيلة مقارنة بمساحة الأراضي القابة للزراعة، بالإضافة إلى أن بمساحة الأراضي المزروعة في الجزائر من روعة مطرية، وبالتالي تبرز الأهمية للسيطرة على مياه الأمطار وإدارتها بما يحقق تحويل جزء من هذه الأراضي إلى زراعات مروية وزيادة إنتاجية الأراضي نتيجة تنظيم عملية الري.

بالإضافة إلى كل هذا وجب على الحكومة الجزائرية حماية الأراضي الزراعية من عملية التوسع العمراني، والقضاء على المشاكل التي تصيب التربة الزراعية والتي تأتي على النحو التالي:[2]

مشكل ملوحة التربة: وتصيب التربة الزراعية التي يعتمد أصحابها على الزراعة المروية، حيث يؤدي الإسراف في عملية الري مع عدم إتمام عملية الصرف إلى تملح التربة مما يتسبب في ظهور مجموعة من الظواهر المؤثرة على الإنتاج الزراعي، والتي منها إنخفاض نسبة التكثيف الزراعي وإنتشار نظام التبوير وتدني الإنتاجية، وعدم القدرة على التوسع الأفقي في الزراعة، ومن أمثلة ظهور الظاهرة بالجزائر التسلح في مشروع ماكنوا قرب وهران.[3]

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 242.

[2] خراز بلال، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[3] بن عمر الاخضر، آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007، ص91.

ظاهرة الانحراف والتعرية:

أ/ التعرية عن طريق الرياح:

تعاني الجزائر من تدهور الاراضي بسبب التعرية الريحية، فهي معرضة للرياح المتفاوتة القوة على مدار السنة، وقد أوضحت خرائط برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن المسببات الرئيسية لتدهور الأراضي في المنطقة العربية عموما تعود في جزء منها إلى التعرية الريحية، ومما يزيد من التأثير السلبي للرياح على الأرض الزراعية ما يقوم بها الإنسان من ممارسات سلبية، كالرعي الجائر والأنشطة الزراعية غير المدروسة بعقلانية وازالة الغابات، بحيث تترك الأرض عارية من الكساء النباتي والقابي لتعريها الرياح بسهولة مما يؤثر سلبا على الإنتاج والانسانية.

ب/ **التعرية المائية:** ربما تعتبر التعرية هي السبب الأكثر خطورة لتدهور التربة كما أن محاولة التغلب عليها من الأكثر صعوبة، فالتعرية هي التي تحرم التربة من الطبقات العليا، الثمينة..... على الغذاء الملائم للنبات. [1]

وتنتشر ظاهرة التعرية في الجزائر مثلها مثل باقي دول المغرب العربي وبخاصة الجزء الشمالي منه، حيث تتساقط الأمطار وتحدث الفياضانات والسيول وكما هو معروف فان قدرة التربة على مقاومة التعرية تعتمد على الخصائص الكيميائية والفيزيائية أو معدل ما تحتويه من المادة العضوية ومقدار عمقها، ومدى الانحدار الأراضي.[2]

- **ظاهرة التصحر:** لقد حددت الأمم المتحدة أربعة حالات للتصحر تمثلت:

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص266.

[2] المرجع السابق، ص، 217.

- **التصحر الشديد جدا:** ويتمثل في تحويل الأراضي إلى وضعية غير منتجة تماما، وهذه لا يمكن إستصلاحها إلا بتكاليف باهظة وعلى مساحات محدودة أي كثير من الأحيان، مع العلم أن هذه الأراضي كانت تتمتع بقدرات إنتاجيه كبيرة.

- **التصحر الشديد:** وينعكس بانتشار النباتات غير المرغوب فيها وإنخفاض الإنتاج النباتي بحدود 50٪

التصحر المعتدل: حيث ينخفض الانتاج النباتي بحدود 25٪.

التصحر الطفيف: ويتمثل بجدوى تلف أو تدمير في الغطاء النباتي أو التربة والحالة الأكثر إتشارا في الجزائر إذ يجب الرجوع إلى نمط إستخدام الأراضي الزراعية من خلال القطع السيئ للأشجار لإستخدامها كخشب وقود، وهو ما يؤثر على مساحات الغابات وبالتالي هذا العامل يسهم بشكل مباشر في تدهور البيئة وتوجهتها نحو الجفاف.[1]

2/ مشاكل متعلقة بطبيعة الحيازات[2]:

إن توزيع الحيازات في الجزائر يطغى عليه طابع الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة والمتنوعة، أي المخصصة الدرجة الأولى للإستهلاك العائلي أكثر مما هي للسوق، مع ما يرافق ذلك من مشاكل تتعلق بصعوبة حصر الحيازات وتحديدها. وبما تفرضه حقوق الإستغلال العائلي على الاراضي والمياه من تعقيدات إجتماعية تحول دون التوصلات إلى الطاقات الإنتاجية الواسعة، ومن جهتها تعاني المزارع الجماعية الكبيرة وما تبقى من قطاع الدولة والتي تشكل وحدات إنتاجية كبرى، تتابعت مشاكل الإدارة التي تنقصها الكفاءة ويغلب عليها الطابع الروتيني والبيروقراطي.[3]

[1] خزار بلال، مرجع سبق ذكره، ص69

[2] الحيازات: وهي وثيقة تعطيها الدولة لصاحب الأرض، وتعني الحق في الإستغلال أو السكن ولا تعني الملكية المطلقة هذا حسب المرسوم المؤرخ في 1985 الذي أتى في القانون العقاري 03/06.

[3] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 256.

والجدول التالي يوضح طبيعة المستثمرات الفلاحية في الجزائر.

الجدول: رقم (13): طبيعة المستثمرات الفلاحية في الجزائر.

طبيعة مستمرة	عدد	بالمئة	المساحة	بالمئة	العمالة	بالمئة
مزارع جماعية 19/87	29835	3	1783023	21	245856	11
مزارع فردية 19/87	49958	5	437617	5	84455	4
مزارع عرش	64541	6	759084	9	13.3746	6
مزارع خوص	718458	68	4711224	60	1443523	65
مزارع إمتياز	19441	2	158344	2	29210	1
مزارع إستصلاح	68135	5	384150	5	120613	5
مزارع غابية	4614	4	11828	1	6391	0.3
مزارع نموذجة	170	0.05	130284	2	7032	0.3
مزارعون دون أرض	90471	6.02	0	0	150117	8
محطات تجارب	46	0.03	4869	0.01	1354	0.6
مزارع أخرى	9915	1	33658	4	15464	7.8
المجموع	1052602	100	8414761	100	2237867	100

المصدر: فوزية غربي، المزارع العربية وتحديات الأمن الغذائي- حالة الجزائر- مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010، ص 285.

من الجدول يتبين أن الأرض الزراعية متعددة الحيازات تعود السيطرة إلى، مزارع الخواص ثم المزارع الجماعية، وهو ما يضف الإنتاجية الزراعية نتيجة مثلا نقص رؤوس الأموال للمزارعين الخواص الإضافة إلى إعتمادهم على المنتجات الأكثر..... ومنه يمكن القول بأنه وجب على الدولة تسوية الخلل في الحيازات لأن ذلك سيعود بالنفع العام على المجتمع والدولة في كافة مجالات الحياة والتي تتمثل فيما يلي:

تنظيم دمج عناصر الإنتاج بدرجة عالية في الكفاءة والفعالية.

ضمان حسن إستغلال الأراضي الزراعية.

المساهمة في تحقيق العدالة التوزيعية للأراضي الزراعية وفق مستحقيها.

زيادة التنسيق بين عناصر الإنتاج في وحدات إنتاجية مختلفة.

- **مشكلة الموارد المائية:**

إن مشكلة العجز المائي تساهم بشكل كبير في العجز الغذائي نظرا لكون الإنتاج الزراعي يعتمد بشكل كبير على الموارد المائية. ونظرا للإحصائيات السابقة عن المتاح من المياه في الجزائر نجد نقص في مواردها المائية[1] وهذا راجع لعدة مشاكل نذكر منها

- **مشاكل ملوحة المياه:** إن مشكلة التملح هي من المشاكل العويصة التي تعانيها أغلب المياه، فبعض الأنهار تعاني من تزايد الملوحة نتيجة تحويل مياه الصرف المشاريع إليها، كما أن الإسراف في إستنزاف مخزون المياه الجوفية في بعض المناطق، بإستغلال هذه المياه بمقادير تفوق التغذيه السنويه يؤدي إلى ملوحة الآبار وبالتالي التأثير في الإنتاج الزراعي أضف إلى ذلك مشكلة التصحر، ومما يزيد في حدة مثل هذه المشاكل، بإنعدام التنسيق بين السياسات الزراعية والسياسة المائية، على إعتبار أن التركيب المحصول يشمل على بعض المحاصيل عالية الإستهلاك للمياه، و أن زراعتها تتأثر أما من حيث وفرة المياه أو من حيث كمية الإنتاج ونوعيته.

مشاكل تلوث المياه: إن مشكلة المياه لا تقتصر فقط على نفسها وعجزها عن الوفاء بالمتطلبات المتزايدة، و بالهدر الناتج عن سوء إدارتها فحسب وإنما ترتبط أيضا بنوعية المياه، حيث يعتبر التلوث احد أهم الأخطار التي تهدد الموارد المائية من الأنهار والآبار

[1] بن عمر الأخضر، آثار التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، جامعة، الجزائر، 2007، ص 95.

وينابيع سطحية وجوفية، ويعود ذلك إلى ضعف الإجراءات المتخذة كحماية البيئة من التلوث، الصناعي، و إلى نفايات الزراعة والإنسان.[1]

ثانيا: المشاكل البشرية.

أ/ إختلال التوازن بين السكان والموارد الأرضية الزراعية:

يعاني القطاع الزراعي الجزائري من مشكلة عدم التوازن بين العرضي والطلب في سوق العمالة الزراعية أين تبرز مشكلة الفائض في هذه القوة،مما يؤدي إلى بطالة مقنعة، ويرجع هذا الأمر إلى أمور تنظيمية تتعلق بحسن تسيير الموارد الأرضية التي تتوافر عليها حيث يرى الإقتصاديون أصل المشكلة هي الزيادة السكانية مع نظرة الموارد لكن القول الأصح هو عدم الإستغلال الأمثل للموارد كما أن هذا القطاع غير مغري مما يجعل الإقبال عليه ضعيفا.[2]

كما أن زيادة معدل نمو السكان يعتبر من أهم التحديات التي تواجه التنمية إذا ما قارناه بإنخفاض مساحة الأراضي المزروعة في الجزائر وهو ما يخلق مشكلة إقتصادية ألا وهي مشكلة توفير الغذاء وللقضاء عليها وجب على الدولة توسيع المساحة المزروعة ما يسمح بزيادة الإنتاج.

كما يعود نقص القوى العاملة إلى إنعدام الحوافز التي تقدمها الزراعة و إلى معاناة عمال القطاع من مشاكل إقتصادية وإجتماعية بسبب إنخفاض الإنتاجية والدخل والمستوى المعيشي في الزراعة والريف بشكل عام، بفعل السياسات الإقتصادية والإجتماعية التهميشية للريف، مما يؤدي غالبا إلى النزوح والهجرة هربا من الظروف المعيشية القاسية.[3]

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 263.

[2] Slimane badranl,a agriculture algérienne depuis 1966,opv, 1981,p61.

[3] المرجع السابق.

ب/ الهجرة من الريف الى المدينة:

إن هجرة السكان من الريف إلى المدينة تزيد من أعباء الزراعة نتيجة تأثير أنماط الغذاء المطلوب بالإضافة إلى الإنقطاع من الموارد الطبيعية الزراعية للوفاء بإحتياجات السكان الجدد ناهيك عن الإنقطاع من فرائض الزراعة ليس للتنمية الزراعية وإنما لتنمية قطاعات أخرى نتيجة زيادة إحتياجات السكان المتزايدين.

ولقد بلغ سكان المدن في الجزائر 65٪ في حين بلغ سكان الريف 35٪ من عدد السكان الإجمالي و يدل الفارق بين النسبتين عن حجم النزوح من الريف إلى المدينة وهذا بالمقارنة بسنة 1980 التي كانت فيها نسبة السكان في الريف أكبر من سكان المدينة حيث بلغت 56٪ و 44٪ على التوالي[1].

إن للحد من الهجرة الريفية أصبحت ضرورة ملحة لتحقيق برامج التنمية في الجزائر وذلك من خلال تحسين الأوضاع المعيشية وتوفير المرافق الضرورية وتوفير المناخ الدعم اللازم والفعلي للفلاحين.

ثالثا: المشاكل التكنولوجية:

تعتبر التكنولوجيا المستعملة في الزراعة عاملا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية، ويعود إنخفاض الإنتاجية بالجزائر إلى إعتمادها في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة وتقليدية كالعمل اليدوي الإنساني أو الحيواني ورغم توسع إستفادة القطاع الزراعي من كثير من المدخلات الحديثة للإنتاج كالجرارات والحاصدات والآلات المختلفة وإستخدام الأسمدة إلا أن ذلك ليس بالكافي، ويجب على السلطات العمومية دعم هذا القطاع. بالمكننة وباقي مدخلات الإنتاج الحديثة كما ينبغي الإشارة إلى الإرشاد الزراعي في الجزائر، وضعف ربطه بمراكز البحوث الزراعية، ورغم بذل الدولة لمجهودات في سبيل تأسيس معاهد

[1] التقديم الإقتصادي العربي الموحد، 2010،ص 313.

الدراسات والبحوث في الإقتصاد الزراعي ووضع برامج للتدريب والإرشاد الزراعي وتنفيذها وتسخير التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية التي إن عممت سوف تحدث تغيرات واسعة في مجال إنتاج الغذاء إلا أننا لم نصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة.[1]

المطلب الثالث: آفاق السياسات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

حتى تتمكن الجزائر من تحقيق أمنها الغذائي وجب عليها التواصل في تطبيق سياسة الإصلاحات وتوجيه الاستثمارات نحو تطوير الهياكل الريفية و لذلك قامت بإتباع سياستين:

أولا: سياسة التجديد الفلاحي: تم ترجمة سياسة التجديد الفلاحي الى ثلاثة أنواع رئيسية من الإجراءات:[2]

1- إطلاق برامج التكثيف الزراعي والتكامل بين قطاعات واسعة من الاستهلاك، الحبوب، الحليب الخام، البطاطا، زراعة الزيتون، اللحوم... .

2- إنشاء نظام رقابي لتأمين و استقرار المعروض من السلع الاستهلاكية وحماية دخل المزارعين ومصالح المستهلكين.

3- خلق بيئة مواتية وآمنة من خلال تحديث وتكييف التمويل الزراعي والتأمين.

ويضاف الى كل هذا ما يلي[3]:

- تعزيز الاستشارة و التشاور مع جميع الفاعلين في المجال الفلاحي والزراعات الصناعية ما يؤدي الى حماية وتثمين الموارد الطبيعية.

[1] بوجطو حكيم، محمد أمين مصطفاوي، "القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول" مجلة المشكاة في الإقتصاد والتنمية والقانون جامعة المدية، الجزائر، ع05، 2020، الصفحات 21-41، ص 32.

[2] Présentation de la politique de renouveau agricole et rural en Algérie et du programene quinquenal 2010-2014, Ministèse de l'Agriculture et du Développement rural.

[3] بلال خراز، مرجع سابق ذكره، ص 128.

ثانيا: سياسة التجديد الريفي: وهي ذات بعد اقتصادي و اجتماعي و إقليمي وبيئي، حيث تهدف الى حماية الموارد الطبيعية والنباتية والمائية من خلال الأدوات التالية1:

1- نظام المعلومات لبرامج التجديد الريفي من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج وتحديد نسبة نجاحها.

2- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق.

3- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر.

4- تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة عن تطبيق وتنفيذ مختلف البرامج.

و قبل تقييم السياسات الزراعية فيما إذا كانت تحقق الأمن الغذائي او لا في المستقبل وجب علينا معرفة نمو السكان بالإضافة الى الطلب والعرض الغذائي المتوقع في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أولا: نمو السكان.

شهد معدل نمو السكان في الجزائر انخفاضا من سنة لأخرى حيث بلغ سنة 2000 ما يقارب 1.74% وفي سنة 2008 بلغ 1.21% والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] سفيان حنان، دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الذاتي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 176.

الجدول رقم(14): تطور معدل نمو السكان في الجزائر.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو	1.74	1.71	1.68	1.65	1.28	1.22	1.22	1.22	1.21

المصدر: وزارة الداخلية متحصل عليه من source www.indexmunidi.com/g.g/241.Fr

و انخفاض معدل السكان لا يعني بالضرورة انخفاض الطلب على الغذاء، لأن معدل النمو السكاني في تناقص ويعبر عنه بمعدل الزيادة الطبيعية زائد معدل صافي للهجرة او الطلب على الغذاء يبقى متزايد لكن بنسبة أقل، ويتوقع استمرار انخفاض معدل النمو السكاني في السنوات القادمة ليصل الى 1.17% سنة 2011 و مع ذلك يبقى هذا المعدل مرتفع مما يعني استمرار الفجوة الغذائية في الجزائر في المستقبل رغم السياسات المنتهجة، ولذلك وجب استغلال كل الموارد الطبيعية والإمكانيات المالية والبشرية لتطوير القطاع الزراعي، بما يحقق لنا استمرار الأمن الغذائي، وهذا بمزيد من الإهتمام والجدية من طرف المسؤولين والمنتجين لأن تطوير هذا القطاع يتطلب إقامة بنية تحتية قوية، تمكنها (الحكومة) من توفير الغذاء للسكان في المستقبل.[1]

ثانيا: الطلب على الغذاء.

زيادة الطلب على الغذاء في الجزائر ناجم عن زيادة في عدد السكان وعجز الجهاز الإنتاجي على مواكبة الطلب المتزايد و هو انعكاس على الفاتورة الغذائية وبالنظر الى معدل الزيادة السكانية فإن المتوقع أن الطلب على الغذاء سيبقى مرتفعا مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار نتيجة نقص العرض وحسب الإحصائية المتحصل عليها من الديوان الوطني للإحصاء فإن معدل التضخم وصل 8.9% سنة 2012 مقابل 4.5% سنة 2011 والناجم عن ارتفاع أسعار المواد الفلاحية و ارتفاع الأسعار سيؤدي بطلب الأفراد ذوي الدخول

[1] حسني علي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

المنخفضة والفقراء الى الانخفاض سواء بسبب انخفاض قدرتهم الشرائية أو نتيجة الميولات الإستبدالية للأنماط الغذائية، وفي هذه الحال تأخذ إشكالية انعدام الأمن الغذائي بالتفاقم مما سيؤثر على الاستقرار السياسي للبلاد، ولذلك وجب العمل على تحسين المعروض من الغذاء لمواجهة هذه الزيادة، وهو ما تقوم به الحكومة من خلال انتهاج سياسة حماية المنتجات الاستراتيجية من الزيادة في الأسعار.

وبالتالي المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن وهذا ما لم و لن يتحقق إلا إذا تم القضاء على المحتكرين و المضاربين في السوق الوطنية عن طريق تقوية جهاز المراقبة، والتدخل في السوق الوطنية من خلال تشجيع المؤسسات العمومية على الاستثمار في هذا القطاع، او تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية بما يضمن الوفرة في الإنتاج وقيام المنافسة، و هذا يأتي إذا كانت إرادة سياسية حقيقية، إضافة الى كل هذا وجب على الجزائر إتباع سياسات استثمارية خارج الوطن وخاصة في الدول التي تعيش في مرحلة انتقالية نتيجة الربيع العربي وبالخصوص مصر و تونس.[1]

ثالثا: الانتاج.

كما ذكرنا سابقا بأن الإنتاج الزراعي يتصف بالتذبذب نتيجة الاعتماد على الأمطار، ولذلك فإن السياسات الزراعية المستقبلية تسعى الى تثبيت الإنتاج من خلال استعمال ريّ جديد والحفاظ على نوعية التربة وهو ما يساهم في المحافظة التي تسعى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية تحقيقها بالنسبة للمنتجات الاستراتيجية التي تحقق الأمن الغذائي ما يلي:

1- البطاطا:

كما هو معروف في السنوات الماضية لم تعتمد الجزائر بشكل كبير على استيراد البطاطا، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي 94.28% خلال السنوات 2003-22007. و

[1] خراز بلال، مرجع سبق ذكره، ص 137.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، الخرطوم، 2011، ص 287.

هذا و يتوقع الزيادة في الإنتاج في السنوات القادمة حيث يتبيّن من خلال الجدول التالي التوقعات.

جدول رقم(15): الاهداف المستقبلية لإنتاج البطاطا في الجزائر.

السنوات/ البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البطاطا	23039000	25047400	27248320	29254950	31639500	33626100

كمية الإنتاج بالقنطار

Source: central de performance du renouveau de l'économie agricole, ministère de l'agriculture et de développement rural p=1.

من خلال الجدول يتبين بأن الجزائر قادرة على تحقيق هذه الزيادة و هو ما تم إثباته من خلال الإحصائيات المقدمة و التي جاءت على النحو التالي:

البطاطا: "2009" 26.8 مليون قنطار.

"2010" 33 مليون قنطار.

"2011" 38.6 مليون قنطار.

بالرغم من تحقيق الهدف المسطّر من طرف الدّولة و هو رفع نسبة الاكتفاء الذاتي الى 96.35% سنة 12010، إلا أن الشكل لم يعد زيادة الإنتاج فقط و إنما تعداه الى كيفية تكوين مخزون للبطاطا المخزنة، و إيقاف نزيف المنتوج للدول الحدودية انعكس سلبا على السوق المحلية من خلال نقص المعروض في الأسواق ما أدى الى ارتفاع الأسعار بشكل كبير و بالتالي انخفاض القدرة الشرائية للمواطن.

[1] المرجع السابق، ص 287.

2- القمح: يرى المتنبئون بإنتاج القمح بأن هذه المادة ستشهد في السنوات القادمة زيادة في الإنتاج وجاءت التوقعات على النحو التالي:

الجدول رقم(16): الأهداف المستقبلية لإنتاج القمح في الجزائر.

السنوات/ البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القمح	8534780	9089500	9806480	10515400	11811000	12652200

كمية الإنتاج بالقنطار

Source: central de Performance du renonveau de l'économie ogricole, ministére de l'agriculture et de développement rurol p=1.

ومن الملاحظ في الجدول التفاؤل بزيادة الإنتاج من سنة لأخرى إلا ان ذلك لم يتحقق فقد بلغ الإنتاج في سنة 2010 ما يقارب 2952.70 ألف طن، في حين بلغت الواردات ما يقارب 5729.83 ألف طن أي ما يقارب ضعف الإنتاج، و هو ما يعني تحقيق نسبة اكتفاء ذاتي قدرت ب 34.03% وهذا راجع الى إعتماد هذا المنتوج بالنسبة الى المواطن وجب تطويره بشكل يسمح بزيادة الإنتاج في المستقبل بشكل يسمح بتقليص الفجوة الغذائية1، ولذلك وجب وضع استراتيجية شاملة طويلة الامد لتوسيع المساحات المزروعة من القمح و تطوير وسائل الإنتاج والحصاد، وسبل حماية المحصول و زيادة كمية الإنتاج في الهكتار الواحد من القمح، و استعمال البذور المحلية بعيدا عن المستوردة.

وكما هو معروف بأن زراعة القمح ليست مكلفة ماديا و لذلك وجب الاخذ بعين الاعتبار الجوانب التالية التي تساعد على تطوير هذا المنتوج:

[1] خراز بلال، مرجع سابق ذكره، ص 143.

- معرفة النسبة التي ستوفرها الحقول المزرعية بالقمح من حاجة الدولة من الأعلاف؛

- تحفيز رأس المال الوطني على الاستثمار في زراعة القمح ومنحهم التسهيلات اللازمة؛

- توفير منح دراسية وبحثية في مراكز البحث العلمي والدراسات العليا و تشجيع الطلاب على الإفادة منها.

- توفير البذور اللازمة وفك الاعتماد على الخارج؛

- الاعتماد على الأنظمة المروية والمطرية؛

- الإستفادة من تجارب الدّول التي حققّت إكتفاءا ذاتيا في هذه المادة كالولايات المتحدة و استراليا مثلا[1].

•**الحليب:** تعد الجزائر من اكبر الدول المستوردة للحليب في دول المغرب العربي، وهي تسعى جاهدة الى تقليص الفجوة من خلال العمل على زيادة الإنتاج في السنوات القادمة من خلال وضعيتها، و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(17): الأهداف المستقبلية لإنتاج الحليب في الجزائر.

السنوات / البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حليب الأبقار	1791099	1874770	1980319	2099389	2238276	2398921
حليب الخروف	423762	432596	445849	459985	474513	489451
الماعز	231328	240966	250966	261342	272103	283290
الجمال	49099	52632	56186	59802	63650	68105
المجموع	2495288	2600964	273302	2880518	3048542	3839767

Source: central de performance du renouveau de l'économie agricole, ministere de l'agriculture et de développement rurol, p=1.

[1] المرجع السابق، ص 144.

من خلال السياسات المتبعة في الجزائر و المطلوب تحقيقه فإنّه يمكن تحقيق ذلك الإنتاج و ذلك ما يتم إثباته من طرف وزارة الفلاحة و التنمية الريفية من خلال الإحصائيات التالية:

الحليب:

2009: 2.39 مليار لتر.

2010: 2.7 مليار لتر.

2011: 2.93 مليار لتر.

و يعود تحقيق ذلك الى تطبيق تلك السياسات و المتمثلة في استيراد 15000 بقرة ولود في سنة 2009، و هي سنة انطلاق برنامج الحليب و26000 بقرة ولود في سنة 12011، لكن الفجوة تبقى مرتفعة لان الطلب على الحليب لا يزال مرتفعا، ولذلك فإن ذلك سيساهم في تقليص حجم الفجوة فقط و يوفر للدولة أموال جديدة يمكنها من استغلالها في مشاريع أخرى تخدم القطاع الزراعي.

و بالنظر الى ما حقق الى حد الأن وما ترغب الجزائر في تحقيقه مستقبلا زيادة في الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وجب على الدولة أخذ الأمر بجدية لأن هذا القطاع يعد حساسا خاصة في ظل التطورات العالمية و احتمال ارتفاع الأسعار العالمية في المستقبل و استخدام الغذاء كسلاح للضغوط على الدول، ولذلك يمكننا القول بأن هذه السياسة سوف تقدم الإضافة على هذا القطاع لكن لا يمكننا ضمان استمرارية الأمن الغذائي وبقاء الاعتماد على الاستيراد في تحقيقه. [2]

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2] بلال خراز، مرجع سبق ذكره، ص 61.

و من خلال ذلك وجب على الجزائر مزيد من الداعم و الاستثمارات و تشجيعيها خاصة منها الأجنبية بما يعمل على تطوير القطاع ومن بين الأمور الواجب معالجتها ما يلي:

• ضرورة عصرنة القطاع الفلاحي:

يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر خفضا كبيرا في استعمال الأسمدة الفلاحية والمعدات الحديثة الضرورية لمكنة القطاع الفلاحي، و إن كانت هذه الظاهرة لازمت القطاع بشكل يكاد يكون مستمرا فإن أسبابها هي التي اختلفت. لقد سادت هذه الحالة قبل الإصلاحات أي في ظل التخطيط المركزي، حيث كانت الأسعار محددة إداريا مما جعل المستلزمات تتحول الى غير الفلاحين لتظهر الأسعار عالية في السوق السوداء بأسعار يعجز الفلاح عن اقتناءها من جهة وصعوبة الحصول على القروض من جهة ثانية. [1]

– تحديد استراتيجية واضحة لضمان التنمية الفلاحية والأمن الغذائي:

إن الجزائر تتوفر بقدر وافر مقارنة بعدة دول على مساحات أرضية زراعية وفلاحية شاسعة، وفي هذا المجال لابد من دراسة علمية في مسح الأراضي الفلاحية و الزراعية قصد إحصائها ومن خلال هذه العملية يمكن أن نكتشف الكثير من المعطيات الخاصة إن كانت العملية معدة من طرف مختصين وخبراء في علم الفلاحة.

إن تسوية العقار الفلاحي، يعد من أكبر العوائق التي تعترض أية عملية تنموية تقدم عليها الدولة ولقد حاولت الدولة عن طريق وزارة الفلاحة منذ ان تمت الموافقة على مشروع الدعم الفلاحي أن تضع بعض الشروط للتحكم في عملية استفادة الفلاحين من برنامج الدعم الفلاحي حيث اشترطت ضرورة تقديم عقد الملكية للأرض المستغلة و المعنية بالبرنامج و قد

[1] بوجطو حكيم، محمد مصطفاوي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

كان الأمر سهلا في بعض الولايات دون باقي ولايات الوطن حيث يغلب الطابع العرقي للملكية العقارية.[1]

- تشجيع الاستثمارات في مجال القطاع الفلاحي:

الملاحظ على غرار القطاعات الأخرى أن حصة القطاع الزراعي في الجزائر من إجمالي الاستثمارات ضئيلة نسبيا مقارنة بالقطاعات الأخرى و هذا زيادة على عجز البنوك في لعب دورها في هذا المجال.

إنّ الزراعة الحديثة كي تحقق إنتاجية عالية تحتاج الى استثمارات رأسمالية و معرفية كثيفة.

زيادة الى هذا لابد من سياسة لتشجيع الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي لا سيّما عن طريق منح و توزيع القروض للفلاحين مع مراعاة نسبة الفوائد و هذا في إطار خطة شاملة لسياسة القروض المخصصة للفلاحة مع وضع معايير موضوعية لذلك.[2]

- تطوير صناعة تحويل المنتوجات الزراعية:

في هذا المجال تجدر الإشارة الى ضرورة وضع استراتيجية موازية مع نوعية المنتوجات لضمان تحويل المنتوجات الزراعية و بالتالي لابد من تشجيع الاستثمار لإنشاء وحدات صناعية صغيرة لتحويل المنتوجات الصناعية و تحسين الطاقة الإنتاجية لمعامل الصناعات الغذائية الزراعية الموجودة خصوصا في بعض المواسم.

[1] كمال حمدي أبو الخير، استراتيجية التنمية الزراعية، كلية التجارة، جامعة عين الشمس القاهرة.

[2] بوجطو حكيم، محمد مصطفاوي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

للجزائر في هذا المجال تجربة معتبرة لابد من دعمها و مواصلة الاستثمار للرفع من قدرات الإنتاج للصناعات الغذائية وفقا لطبيعة المنتوجات و أماكن إنتاجها و في هذا الإطار لابد من مراعاة تحسين مستوى المنتجات والخدمات وذلك ب:

- توحيد المواصفات القياسية للسلع و المنتجات الزراعية.

- عصرنة وحدات التحويل[1].

- دعم المنظمات المحلية لإدارة الموارد المحلية:

كلما زاد عدد المساهمين في مشاريع حماية الأراضي مكن ذلك من معالجة تحدي تدهور الأراضي بفعالية أكبر، و يقع في كثير من الحالات مشاريع حماية الأراضي على عاتق الجمعيات الوطنية بفعالية أكبر، و يقع في كثير من الحالات مشاريع حماية الأراضي على عاتق الجمعيات الوطنية والتي يعول عليها كثيرا في حل هذا بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية لتحقيق أهداف إدارة الأراضي، ولذلك وجب إيجاد قاعدة عامة و ترتيبات جديدة للتعاون بهدف تطوير التنمية الفعالة و تبني كل من حفظ الموارد و تقنيات زيادة الفلال.[2]

- تطور البنية التسويقية:

ضرورة خلق و توسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الإهتمام بتحسين و تخفيض تكاليف النقل و التسويق و التخزين و إلغاء الاحتكار بإعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثير من عدة نواحي.

[1] المرجع السابق، ص 38.

[2] حسني علي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

– فالعلاقة ما بين أسعار المنتجات الفلاحية و الأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة و نوعية و حجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه.

– أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنّها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي. [1]

– تشجيع نمو الدخل الريفي و تنوعيه:

من المعلوم أن نمو الدّخل الزراعي يساهم بشكل كبير في الحد من تدهور الأراضي من خلال عدم النزوح الى المدن، فيقود نمو الدخل الريفي الى نمو أسواق المنتجات المتنوعة، و المنتجات الملائمة البيئة في الأراضي الحدية وتخلق زيادات للتحول فرصا لتكامل النظم الزراعية.

حيث أن أفضل طريقة لزيادة دخول المنتجين هو العمل على تشييع العقود بين المنتجين و المؤسسات الدولة كوزارتي الدفاع و التعليم العالي لتموين هذين القطاعين، و تكون هذه العقود مؤقتة للسماح الأكثر من منح للاستفادة من هذه العملية مع تعويض الممولين السابقين من خلال تسهيلات لإقامة شركات للصناعات الغذائية، مع استغلال الموارد المالية المقدمة للدعم المباشر للفلاحين في إقامة مشاريع تطوير البذور و تحسين البنية التحتية. [2]

[1] بوجطو حكيم، محمد مصطفاوي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2] يمينة كواحلة، خير الدين معطى الله، "محاولة تقييم أداء التمويل الخارجي و الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2008-1990"، مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية، جامعة قالمة، العدد 06، جوان 2011، ص 263.

في ختام هذا البحث نجد أنفسنا أمام جملة من الاستثناءات سواء من خلال تقييمنا لسياسة الزراعة أو من خلال التعرف على أبرز المعيقات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

ما يمكن ملاحظته في هذا المبحث أن السياسة الزراعية في الجزائر عرفت تطور كبير خاصة في الفترة الممتدة من (2009-2014)، حيث يمكن ملاحظة تطور مؤشر الأداء الفلاحي و المساهمة في الإنتاج.

و كذلك تطور المساحات المزروعة في الجزائر من سنة (2000-2011) لكن كل هذا لم يمنع من النقص في الغذاء، أو حتى تحقيق قفزة كبيرة و الابتعاد على الاستيراد من السوق الأوروبية.

لكن هذا الأخير ساهمت فيه عدة معيقات ولعلّ أبرزها المشاكل البشرية وهنا نتكلم عن مشكل رئيسي و هو زيادة معدل نمو السكان، في الجزائر و هو أهم تحدي يواجه الجزائر مستقبلا، و كذا المشكل التكنولوجي فما زالت الزراعة في الجزائر تعتمد على وسائل غير تقنية.

و خرجنا في الأخير برؤية مستقبلية أو متوقعة لمستقبل السياسات الزراعية و الأمن الغذائي في الجزائر و هذا عبر دراسة علمية يدخل فيها نمو السكان في فترة انطلاقة المخططات التنموية الى ذلك نسبة الإنتاج الحالية و المتوقعة في السنوات القادمة.

خلاصة الفصل الثاني:

ما يمكن أن نستخلصه من هذا الفصل الذي كان يتعلق بالسياسات الزراعية و الدّور الذي تلعبه في تحقيق الأمن الغذائي، حيث يمكننا القول في المبحث الأول و الذي تطرقنا فيه الى مجموعة السياسات الفلاحية الجزائرية من أجل تحقيق اكتفاء ذاتي، إن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر (PNDA)، كانت استراتيجية واضحة جدا و هي تكثيف الإنتاج و تنويعه سعيا الى تحقيق الأمن الغذائي وكذلك شمل جميع ربوع الوطن ... ضف الى ذلك السّعي الى توسيع الأراضي الفلاحية.

أما المخطط الثاني و هو: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (PNDAR)، فلقد ركز على إعطاء ريف الجزائر أهمية خاصة في إنجاح المشروع، حيث وفر كل الإمكانيات و الخدمات في الأرياف من أجل تحقيق الأمن الغذائي من خلال تنمية فلاحية مستدامة حيث أعط الدعم الفلاحي و السكنات الريفية و غيرها.

و لنجاح المخططين قامت الدّولة الجزائرية بجملة من السياسات منها:

سياسة تنمية الموارد المائية و الأرضية و التي قامت فيها الجزائر بحماية التجمعات المائية و استصلاح الأراضي في الجنوب عن طريق إعادة الاعتبار للجنوب، ومن خلال أيضا سياسة تنمية الريف و الدعم الفلاحي، وذلك من خلال توفير كل المرافق الضرورية و الصحية، و هذا يكون بدعم الدولة لكل المشاريع الفلاحية سواء بالتمويل أو من خلال الآلات و الوسائل المختلفة (الجرارات، الحاصدات).

في المبحث الثاني حاولنا الوقوف على مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر، حيث قمنا بتقييم الاستراتيجيات الزراعية حيث شاهدنا تطور مؤشرات الأداء الفلاحي و المساهمة في الإنتاج و ذلك في إطار التجديد الفلاحي و الريفي، فارتفعت المساحة الفلاحية الإجمالية بنسبة 2.5% لكن تبقى ضعيفة جدا لأن هذا الارتفاع جاء به إحدى عشرة سنة من العمل ... ضف إلى ذلك تطور الاكتفاء الذاتي وحجم الفجوة الغذائية بحيث ساهم مستوى الزيادة في الإنتاج في تقليص الفجوة الغذائية لكن في بعض الشعب فقط فمثلا في الحبوب مزال أمام

الجزائر أشواط كبيرة لتقليص الفجوة الغذائية، لكن في بعض الشعب فقط فمثلا في الحبوب مزال أمام الجزائر أشواط كبيرة لتقليص الفجوة الغذائية فقط الى أن تصل إلى 69.5%، ولهذا قمنا بدراسة معيقات السياسة الزراعية في الجزائر، حيث نلاحظ أن أبرزها صنعتها الإدارة الجزائرية من خلال وضع قوانين أو عراقيل كبيرة في حيازة أو ملكية الأراضي الفلاحية و كذا منع التنقيب على المياه إلا برخصة قانونية و هي التي من شأنها ان تأخذ سنوات زيادة معدى نمو السكان التي تحول دون الوصول الى الأمن الغذائي و كذلك الهجرة من الأرياف رغم توفير الدولة لكل مستلزمات الحياة.

أما عن آفاق السياسات الزراعية و الأمن الغذائي في الجزائر مستقبلا فلقد قمنا بدراسة علمية و التي تقول لابد من معرفة (معدل نمو السكان، الطلب على الغذاء، الإنتاج ...) إن سكان الجزائر من المتوقع أن يصل الى 50 مليون سنة 2022.

حسب الديوان الوطني للإحصاء و على الرغم من هذا مزال الإنتاج لم يصل الى الدرجة المنشودة إلا في بعض الخضروات كالبطاطا... وما زاد الطين بله هو معدل الطلب على الغذاء المرتفع جدا و ذلك لأن الجزائر أصبحت واجهة الأفارقة و الإخوة السوريين و كذا بعض الليبيين ضف الى ذلك التهريب على الحدود المغربية خاصة للمنتوج الجزائري. لذلك جردنا بتوصيات هي:

* يجب على الدولة دعم المنظمات المحلية و إشراكها لإدارة الموارد المحلية.

* تطوير البنية التحتية التسويقية: فالسوق الراكدة من موانع تحسين الفلاحة في البلاد.

* فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي.

* تشجيع نمو الدخل الريفي وتنويعه: و هذا بالمساهمة في الدخل للمواطن الريفي من أجل بقاءه و عمله هناك.

الفصل الثالث:

دور مديرية الفلاحة لولاية الوادي في تحقيق الأمن الغذائي(2020/2015)

الفصل الثالث : دور مديرية الفلاحة لولاية الوادي في تحقيق الأمن الغذائي (2020/2015)

إن الباحث في السياسات الزراعية الجزائرية و تأثيرها على الأمن الغذائي لابد عليه أن يدرس السياسات الزراعية والأمن الغذائي على حدى ثم يدرس العلاقة بين المتغيرين و هذا ما قمنا به من خلال دراستنا في الفصول السابقة أما في هذا الفصل الختامي سوف نركز كل التركيز على الدراسة الميدانية أي الواقعية بالنتائج والأرقام حيث سنعرف تأثير السياسات الزراعية على الأمن الغذائي هل هو إيجابي أو سلبي كذلك سيتم معرفة تأثير بعض السياسات الزراعية في المحصول النهائي الذي من شأنه أن يوصلنا إلى الأمن الغذائي .

لذلك قمنا باختيار ولاية الوادي كنموذج أو كميدان لإجراء دراستنا إن صح التعبير وذلك باختيارنا لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي للقيام بدراستنا والإجابة على كل إستفساراتنا .

وهذا من خلال هذا الفصل الختامي الذي يتوافق و المباحث التالية :

المبحث الأول : بطاقة فنية عن ولاية الوادي و مديرية الفلاحة بالوادي

المبحث الثاني: البرامج التي استفادت منها مديرية الفلاحة لتحقيق الأمن الغذائي في الولاية (2020/2015)

المبحث الثالث: تقييم السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي لولاية الوادي

المبحث الأول : البطاقة الفنية لولاية الوادي و التعريف بمديرية المصالح بالولاية .

إن ولاية الوادي تعتبر أحد أهم ولايات الجنوب الجزائري نظرا لعدة إعتبارات كالموقع الاستراتيجي، المساحة الشاسعة، الامكانيات الإقتصادية والسياحية والفلاحية مما جعلها وجهة للمستثمرين من داخل الوطن وخارجه مما دفع بالحكومة الجزائرية لاستغلال هذه الإمكانيات قدر الإمكان من خلال مجموعة كبيرة من البرامج الإجراءات والتدابير القانونية والمالية

المطلب الأول : بطاقة فنية على ولاية الوادي

أولا : حدود الولاية

ولاية الوادي هي الولاية 39 من ولايات الجزائر عاصمتها مدينة الوادي تم إنشاؤها على إثر التقسيم الإداري لسنة 1984 وتضم 30 بلدية مجتمعة في 12 دائرة سابقا أما بعد التقسيم الإداري الجديد أصبحت تضم 22 بلدية فقط و 10دوائر .

وتقع ولاية الوادي شمال شرق الصحراء الجزائرية تبتعد عن عاصمة البلاد 630كلم وتحدها من الشرق الجمهورية التونسية و ولاية تبسة من الشمال الشرقي ومن الشمال ولايات خنشلة وبسكرة ومن الجنوب ولاية ورقلة ومن الغرب ولاية الجلفة .

كما تمتد ولاية الوادي على مساحة تقدر ب 44586,80 كلم ويقدر عدد سكانها بنحو 791000 نسمة وذلك حسب احصائيات نهاية 2021

تشتهر هذه الولاية بإنتاج التمور وخاصة من نوع دقلة نور والرطب أو ما يدعى المنقر كما يعتبر الزيتون والبطاطا تجربة ناجحة في تنويع المحاصيل الفلاحية العالية الجودة. بالمنطقة .

دوائر ولاية الوادي : الرقيبة، الوادي، قمار ،البياضة، الرباح، حاسي خليفة، المقرن، جامعة، المغير، اميه ونسة، الطالب العربي، أما حاليا انشقت دائرتي المغير وجامعة لتصبح المغير ولاية منتدبة .[1]

وتنقسم ولاية الوادي إلى 30 بلدية و 12 دائرة موزعة على تراب الولاية كما يبينه الجدول التالي :

و تنقسم ولاية الوادي إداريا إلى 30 بلدية و 12 دائرة موزعة على تراب الولاية كما يبينه الجدول التالي :

جدول رقم (18) يبين توزيع بلديات ولاية الوادي على مجموع الدوائر مع مساحة كل بلدية

Daïras	Communes	المساحة كلم² Superficie Km²	البلديات	الدوائر
El-Oued	El-Oued	77,20	الوادي	الوادي
	Koutnine	116	كوتين	
Reguiba	Reguiba	1.965,60	الرقيبة	الرقيبة
	Hamrata	2.444	الحمراية	
Guemar	Guemar	1.264,40	قمار	قمار
	Taghzout	539,20	تغزوت	
	Ouermes	442,80	ورماس	
Debila	Debila	78	الدبيلة	الدبيلة
	H. Abdelkrim	58	ح/ عبد الكريم	
H. Khelifa	H. Khelifa	1.112	حاسي خليفه	حاسي خليفه
	Trifaoui	474	الطريفاوي	
Magrane	Magrane	618	المقرن	المقرن
	S. Aoun	480	سيدي عون	
Robbah	Robbah	499,20	الرباح	الرباح
	Nakhla	700	النخلة	
	El-Ogla	1.352	المقلة	
Bayadha	Bayadha	138,80	البياضة	البياضة
T. Larbi	T. Larbi	1.110	الطالب العربي	الطالب العربي
	B. Guecha	2.646	بن قشة	
	D. El-Ma	17.813,60	دوار الماء	
M. Ouensa	M. Ouensa	1.111,20	ميه ونسة	ميه ونسة
	O. El-Alenda	712	وادي العلندة	
El Meghaier	El Meghaier	1.532	المغير	المغير
	S. Khellil	840	سيدي خليل	
	Still	904.8	اسطيل	
	O. Touyour	2116	ام الطيور	
Djamaa	Djamaa	780	جامعة	جامعة
	S. Amrane	552	سيدي عمران	
	M'Rara	1.132	المراره	
	Tendla	978	تندلة	
Total Wilaya		44.586,80	مجموع الولاية	

[1] ابراهيم بوجلخة ، محمد يوسف عمامرة ،"انعكاس روح المقاولاتية والابداع على واقع التنمية الصحراوية _دراسة حالة ولاية الوادي انموذجا _مجلة العلوم الإدارية والمالية ، جامعة الوادي الجزائر ، المجلد 02 العدد 01، جوان 2018،ص166

المصدر : مونوغرافيا ولاية الوادي

ثانيا : تضاريس الولاية :

تنقسم تضاريس ولاية الوادي إلى ثلاث مناطق هي كما يلي : [1]

1_ منطقة سوف : وهي المنطقة الرملية تغطي كامل إقليم سوف من الناحية الشرقية والجنوبية

2_العرق : وهي منطقة صحراوية رملية تتمثل في الكثبان الرملية التي تحتل 3/4 من مساحة الولاية وتتواجد على خط مرتفع شرق غرب 80 إلى 120 متر والمعروف باسم العرق الشرقي الكبير .

3_ منطقة وادي ريغ: وهي نوع من الهضاب الحجرية التي تمتد من الطريق الوطني رقم 03 من غرب الولاية إلى جنوبها وتضم كل من دائرتي جامعة ولمغير وتعتبر منطقة وادي ريغ أراضي فسيحة وشاسعة تمتد حتى حدود ولاية ورقلة كما تتواجد بها بعض الأدوية .

4_ منطقة المنخفضات : وتسمى منطقة الشطوط في الناحية الشمالية من الولاية وتمتد نحو الشرق بانخفاض متتابع ومتغير بين 40_10 متر ومن بين الشطوط المعروفة شط ملغيغ ومروان بالقرب من الطريق الوطني رقم 48 ببلدتي الحمراية و سطيل .[2]

[1] زكريا جوفي ، الناصر بوطيب ، دور الزراعة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر ، ولاية الوادي أنموذجا ، مجلة الإقتصاد الدولي و العولمة، المجلد 62، العدد 63، العدد 62،2019 ، الصفحات 106_89، ،ص97.

[2] المرجع السابق ، ص 97.

ثالثا :مناخ الولاية تعرف ولاية الوادي بمناخها الصحراوي الجاف الذي يتميز بشتائه البارد وصيفه الحار و سقوط أمطار ضعيف جدا حيث بلغ مجموع التساقط سنة 206 مثلا 34ملم، أما درجات الحرارة عموما فهي مرتفعة جدا في فصل الصيف حيث تصل أحيانا إلى 45 درجة وتخفض في فصل الشتاء لتصل إلى 5درجات.

جدول رقم (19) : مؤشرات مناخية لسنة 2020

متوسط قوة الرياح (م/ث) Vitesse du Vent (m/s)	معدل الرطوبة (%) Taux d'Humidité	مجموع تساقط الأمطار(ملم) Totale de la précipitation (mm)	متوسط درجة الحرارة (د.م) Température moyenne (C°)	خـــلال الشهـر Durant le moi
2	56	0	13	Janvier جانفي
2	49	0	15	Février فيفري
3	39	5	17	Mars مـارس
3	41	2	23	Avril افريل
3	33	0	28	Mai مـأي
3	32	0	32	Juin جوان
3	28	0	34	Juillet جويلية
3	32	0	33	Aout أوت
3	48	24	29	Septembre سبتمبر
2	48	1	26	Octobre اكتوبر
2	56	1	17	Novembre نوفمبر
2	69	1	13	Décembre ديسمبر
2.58	**44,25**	**34**	**23,33**	خـــلال السنـة Durant l'année

المصدر :مونوغرافيا ولاية الوادي 2020

الشكل رقم (1) خريطة لولاية الوادي تبين حدود الولاية وأهم المقرات الإدارية فيه

المصدر : مونوغرافيا ولاية الوادي 2020

ثالثا : النشاطات الأساسية : ونذكر منها :

_ زراعة النخيل البطاطس، التبغ، الطماطم، الفول السوداني،

_تربية المواشي بأنواعها

_التجارة السياحية ،

الصناعات التقليدية .[1]

ثانيا : التعريف بمديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي:

نشأت مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90/ 06/1990 المحدد بتنظيم وتسيير المصالح الفلاحية حيث تتلقى قراراتها وبعض البرامج الخاصة من الوزارة الوصية وهي وزارة الفلاحة والتنمية الريفية .

كما تعتبر هذه المديرية من أهم المؤسسات الإقتصادية التي تساهم في النمو الاقتصادي من ناحية النشاط الفلاحي وغيرها من النشاطات بالنسبة للولاية وهذا نظرا لطبيعة المنطقة التي من أهم نشاطاتها ممارسة الفلاحة

1_ المخطط الإداري لمديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي :

تتكون مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي من خمس مصالح رئيسية وكل مصلحة تتكون من مكتبين :

*مصلحة الإحصائيات الفلاحية والتحقيقات الإقتصادية :تعمل على تكليف مصلحة الإحصائيات الفلاحية والتحقيقات الإقتصادية على وجه خاص بإنجاز برامج التحقيقات الإحصائية الفلاحية و تفهم مكتبين :

[1] حمزة بالي ، زوبيدة محسن ، أحمد تي ، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر حالة ولاية الوادي أنموذجا خلال الفترة 2020_ 2019 مجلة الباحث ، مجلد 20 ، العدد 1، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2020 ص 833

_مكتب الإحصائيات

_مكتب التحقيقات الإقتصادية .

* مصلحة المفتشيات البيطرية والصحة النباتية :

تكلف مصلحة المفتشيات البيطرية والصحة النباتية على وجه خاص بتنشيط وتنفيذ والسهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية في مجال حفظ وتحسين الصحة البيطرية وحماية الصحة النباتية وتضم مكتبين :

_مكتب المفتشية البيطرية

_مكتب مفتشية الصحة النباتية

*مصلحة التهيئة الريفية و ترقية الاستثمارات

تكلف مصلحة التهيئة الريفية وترقية الإستثمار على وجه خاص بالمحافظة على الثروة العقارية وتنسيق الأعمال التي تهدف إلى إقامة المنشآت والتجهيزات التي تدخل في إطار التنمية الفلاحية وتضم مكتبين :

_مكتب الري الفلاحي والتجهيزات الريفية

_مكتب تهيئة المراعي و التنظيم العقاري

*مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني :

تكلف مصلحة تنظيم الإنتاج والد عم التقي على وجه خاص بترقية أعمال التنمية وتكثيف الإنتاج الفلاحي وتحديث السلوكيات الزراعية وتربية الحيوانات وضمان متابعة تنفيذها وتضم مكتبين:

_مكتب الإنتاج الفلاحي والمؤسسات الريفية

_مكتب التقييم و التنظيم

*مصلحة إدارة الوسائل : تكلف مصلحة إدارة الوسائل على وجه خاص بضمان تسيير المستخدمين الإداريين و النفسيين وتنفيذ ميزانية مديرية المصالح الفلاحية و الأقسام الفلاحية و الأقسام الفلاحية التابعة لها وتضم مكتبين :

_ مكتب تسيير المستخدمين والتكوين

_مكتب تسيير الميزانيات والوسائل العامة

2_المديريات الفرعية التابعة لمديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي

تعمل تحت وصاية مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي سبعة أقسام فرعية فلاحية وهي كالآتي :

تقسيمة الوادي _ تقسيمة قمار _تقسيمة الرباح _ تقسيمة الدبيلة _ تقسيمة الطالب العربي _ تقسيمة الرقيبة _تقسيمة حاسي خليفة .[1]

و الجدول الموالي يبين فروع مديرية المصالح الفلاحية و البلديات التابعة لكل فرع

جدول رقم (20) : فروع مديرية المصالح الفلاحية و البلديات التابعة لكل فرع .

الرقم	القسم الفرعي الفلاحي بالدائرة	البلديات التابعة له
01	الوادي	الوادي،كوينين،أميه ونسة، واد العلندة
02	قمار	قمار ،تغزوت،ورماس
03	الرباح	الرباح، العقلة،النخلة، البياضة
04	الدبيلة	الدبيلة/حساني عبد الكريم، المقرن،سيدي عون

[1]العربي عمر عباسي علي ، عيشوش جابر دعم المشروعات الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر _دراسة حالة ولاية الوادي،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر ،2021/ 2020 ،ص 30_28

05	طالب العربي	طالب العربي،دوار الماء،بن قشة
06	الرقيبة	الرقيبة، الحمراية
07	حاسي خليفة	حاسي خليفة، الطريفاوي

المصدر مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي DCA 2022

و الشكل التالي يوضح التخطيط الإداري لمديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي

الشكل رقم (02): مخطط يوضح التخطيط الإداري لمديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي DCA، 2022

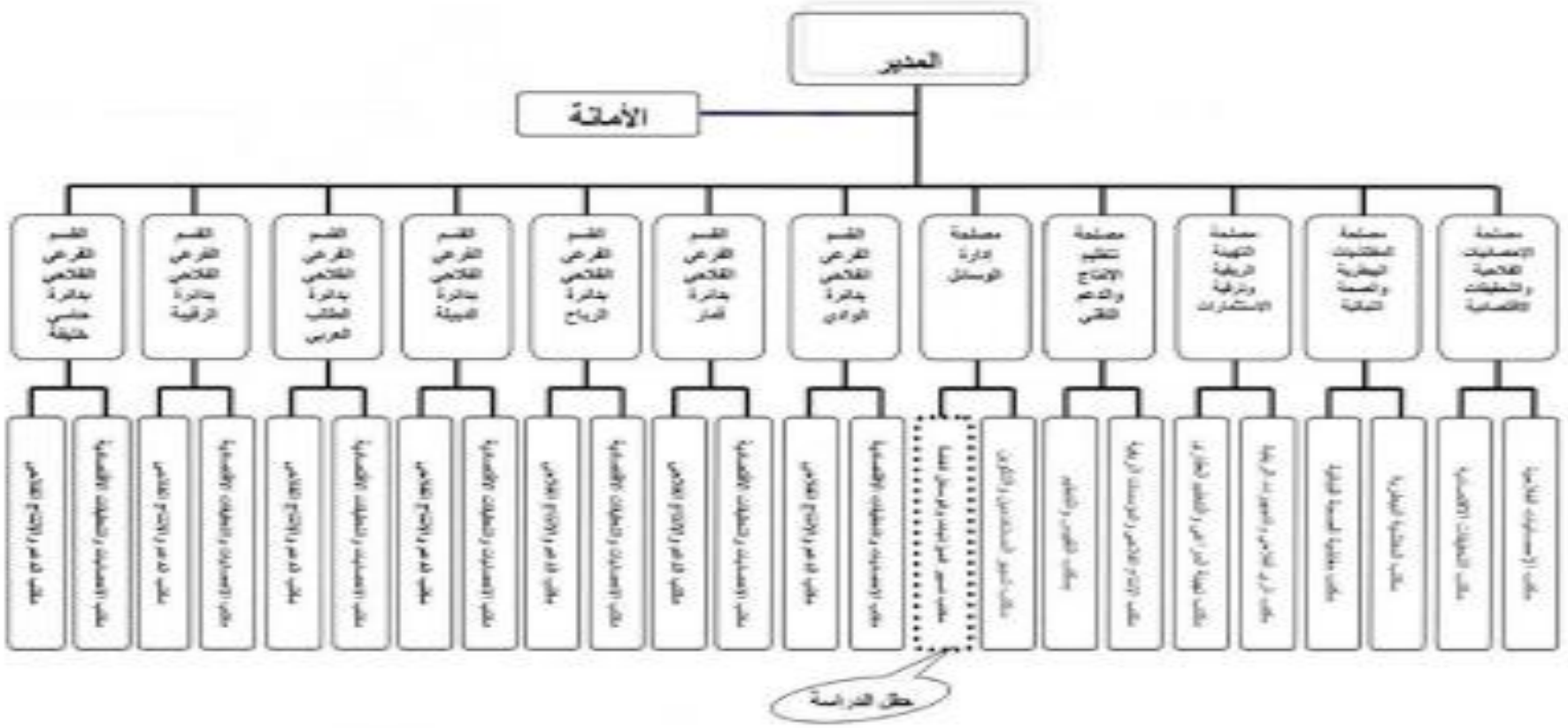

المطلب الثاني : الإمكانيات الفلاحية لولاية الوادي

تعتبر ولاية الوادي من الولايات ذات المساحة الشاسعة نسبيا مقارنة مع ولايات مجاورة إذ تتربع على مساحة إجمالية قدرها 4,458,680 هكتار تتضمن مساحة فلاحية شاسعة ومعتبرة تقدر ب 1,768,900هكتار منها 100,000هكتار مساحة مستغلة زراعيا و 1410,000 هكتار من المراعي بالإضافة إلى 258,900هكتار من الأراضي غير منتجة وفق ما بينه الجدول التالي :

جدول رقم (21): يوضح تقسيم الأراضي في ولاية الوادي حسب النشاط في كل بلدية

Commune	SURFACES AGRICOLES UTILES (SAU)	PACAGES ET PARCOURS	TERRES IMPRODUCTIVES	SURFACES AGRICOLES TOTALES (SAT)
Unité	ha	ha	ha	ha
1- EL-OUED	1,390	0	1,210	2,600
2- ROBBAH	1,180	10,011	12,009	23,200
3- OUED-ALANDA	1,440	29,198	5,962	36,600
4- BAYADA	880	0	5,220	6,100
5- NAKHLA	1,080	20,634	3,286	25,000
6- GUEMAR	5,470	14,265	2,265	22,000
7- KOUININE	730	0	2,170	2,900
8- REGUIBA	8,560	25,490	6,850	40,900
9- HAMRAIA	1,180	54,390	4,930	60,500
10- TAGHZOUT	3,570	0	2,830	6,400
11- DEBILA	2,070	0	2,230	4,300
12- H, ABDELKRIM	1,570	0	2,130	3,700
13- HASSI KHALIFA	11,700	52,500	25,800	90,000
14- TALEB LARBI	830	106,580	2,890	110,300
15- DOUAR EL-MAA	510	215,050	46,840	262,400
16- SIDI AOUN	2,970	1,660	6,070	10,700
17- TRIFAOUI	7,430	1,570	13,300	22,300
18- MAGRENE	5,030	3,569	6,301	14,900
19- BEN GUECHA	7,800	168,490	17,510	193,800
20- OUERMES	6,250	0	8,050	14,300
21- STILL	1,080	58,932	20,488	80,500
22- M'RARA	890	63,550	4,760	69,200
23- SIDI KHALIL	1,690	64,018	3,292	69,000
24- TENDLA	2,060	57,290	5,050	64,400
25- OGLA	600	44,944	6,256	51,800
26- MIH OUENSA	1,930	36,309	4,961	43,200
27- EL -MEGUAIER	7,520	122,600	14,080	144,200
28- DJAMAA	5,660	37,120	7,820	50,600
29- OUM TIOUR	1,880	186,000	11,220	199,100
30- SIDI AMRANE	5,050	35,830	3,120	44,000
TOTAL WILAYA	100,000	1,410,000	258,900	1,768,900

المصدر :مديرية الفلاحة لولاية الوادي.

جدول رقم (22) يبين توزيع الأراضي في ولاية الوادي حسب النشاط

المساحة (الهكتار) Superficie (Ha)	Répartition des Terrés توزيع الأراضي		
47 207	المزروعات العشبية Cultures herbacees	الأراضي المحروثة Terres labourées	الأراضي المستغلة في الفلاحة Superficie Agricole Utile
6 566	أراضي مستريحة Jachères		
220	زراعة الكروم Vignobles	أراضي المزروعات الدائمة Terres de cultures permanentes	
812	غراسة الأشجار المثمرة Plantation d'arbres fruitiers		
25	الحمضيات Agrumes		
3 100	الزيتون Oliviers		
37 070	غراسة النخيل Phoeniciculture		
95 000 88 434	مجموع الأراضي الصالحة للفلاحة ..... (1) Superficie Agricole Utile (S.A.U) Dont S.A.U Irriguée منها أراضي مسقية		
1 410 000	أراضي رعوية وممرات ..... (2) Pacages et Parcours		
214 600	الأراضي الفلاحية غير المنتجة .....(3) Terres agricoles improductives		
1 719 600	مجموع الأراضي الفلاحية ..... (3+2+1) = 4 Total des terres agricoles		
2 738 666	الأراضي غير المنتجة و غير المستعملة من طرف الفلاحة ..... (5) Terres improductives non affectées à l'agriculture		
4 458 680	المساحة الإجمالية للولاية ..... (5+4) = 6 Superficie Totale de la Wilaya		

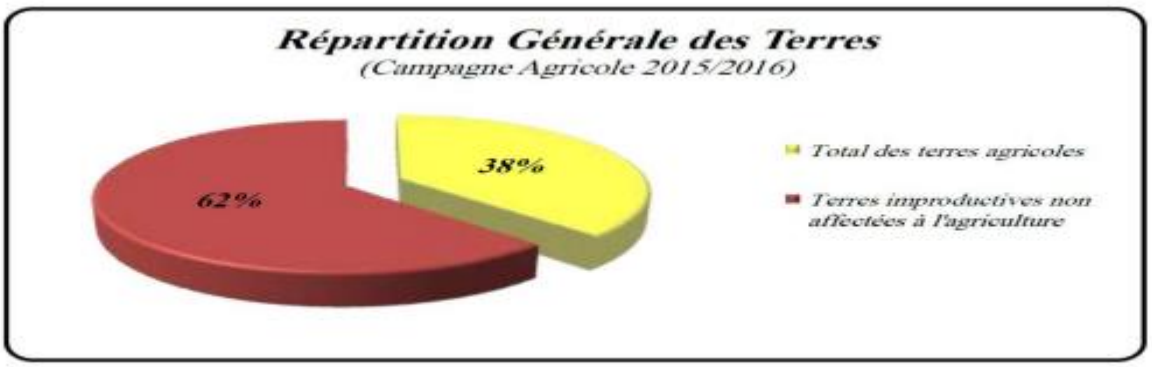

الشكل رقم (03) التقسيم العام للأراضي في ولاية الوادي

المصدر: مونوغرافيا ولاية الوادي

المبحث الثاني: برامج مديرية الفلاحة لتحقيق الأمن الغذائي في الولاية الوادي 2020/2015

بعد دراستنا للمبحث النظري أي المبحث الأول، كان لا بد علينا من التطرق إلى المبحث الثاني، وهو ما يتعلق بالعمل الإداري للمديرية الذي من شأنه تحقيق الأمن الغذائي على مستوى تراب الولاية، وذلك خلال الفترة 2015- 2020، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

البرامج المتبعة من طرف المديرية في إطار PNDA و REA والعقار الفلاحي لتحقيق من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الفترة 2015-2020

وكذلك أهم البرامج التي إستفادت منها الولاية خلال نفس الفترة.

المطلب الأول: البرامج التي استفادت منها المديرية في إطار مخطط (PNDA) لتحقيق الأمن الغذائي في الولاية.

المطلب الثاني: تأثير سياسة التجديد الإقتصادي الفلاحي (REA) على الأمن الغذائي في الوادي

المطلب الثالث: العقار الفلاحي

المطلب الأول: البرامج التي استفادت منها المديرية في إطار مخطط (PNDA) لتحقيق الأمن الغذائي في الولاية (2015-2020)

تعتبر المديرية الوسيط الرسمي بين وزارة الفلاحة والفلاحين على مستوى كل تراب الولاية، حيث سعت مديرية المصالح الفلاحية على تطبيق الحرفي لكل المخططات والبرامج الحكومية وذلك بتفعيلها وتنشيطها وكذلك المراقبة الميدانية.

ومن هذه المخططات نذكر مخطط التنمية الفلاحية في الجزائر(PNDA).

حيث أن هذا المخطط المؤرخ في جويلية 2000م، جاء في فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حيث قامت مصالح الفلاحة على مستوى الولاية بتدعيم كل المستثمرات الفلاحية حسب المرسوم الرئاسي 599 المؤرخ في 19 جويلية 2000م، والذي مسّ جميع العمليات الفلاحية.

أولا: أهداف المديرية من خلال مخطط PNDA:

- الزيادة في المساحة المغروسة على مستوى الولاية والمحافظة عليها.
- الزيادة في الإنتاج خاصة التمور والقمح والخضروات.
- استغلال الأراضي الغير مزروعة واستصلاحها.
- مساعدة كل الفلاحين على مستوى تراب الولاية سواء ماديًا أو بالرسائل.
- جعل ولاية الوادي في المرتبة الأولى في الإنتاج والمساهمة في إنجاز الفلاحة في الجزائر.
- والهدف الأساسي هو المساهمة في تحقيق الإكتفاء الذي من خلاله نصل على تحقيق الأمن الغذائي.[1]

[1]- مقابلة مع السيد: امقيرحي أحمد، رئيس مصلحة الاحصائيات والحسابات الاقتصادية بمديرية الفلاحة لولاية الوادي، بمكتبه بتاريخ 16 ماي 2022 وعلى الساعة 11:20.

قامت مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي بدراسة لكل البلديات من أجل إعطاء الدعم الذي يصلح لكل منها، ولقد منحت مديرية المصالح الفلاحية على مستوى الولاية وبفضل مخطط التنمية الفلاحية في الجزائر للكثير من التسهيلات.

ثانيا: الدعم الفلاحي المقدم من طرف المديرية في إطار (PNDA) :

إنّ الدعم الفلاحي هو مجموعة من العمليات والبرامج التي تتكفل بها الدّولة في سبل مساعدة الفلاح وتوجيهه من أجل تمكينه من الوصول إلى تحقيق سقف إنتاجي وبالتالي التأثير بالإيجاب على القطاع الفلاحي ومنه تحقيق الأمن الغذائي.

1. الدعم المالي:

تتكفل الدّولة بجملة من العمليات لدعم الفلاح والمستثمرة الفلاحية من شتّى الجوانب وذلك في إطار مجموعة من البرامج التنموية الهادفة لتطوير القطاع الفلاحي بمختلف مجالاته وفي هذا الإطار نسجل الإنجازات التالية:

- ✓ توسيع المساحة الزراعية المستصلحة من خلال فتح المزيد من المسالك الفلاحية، وكذا إيصال الكهرباء الفلاحية بتسعيرة مدعمة خاصة بالفلاحين وفق فترات وساعات معينة.
- ✓ فتح شبكات طرف المياه الزائدة للسقي، ومراقبتها بإستمرار وبصفة دورية وفق جدول عمل محدّد.[1]

وفيما يلي سنعرض أهم البرامج التي إستفاد منها القطاع وأهم عمليات الدعم الفلاحي التي إستفاد منها فلاحو القطاع:

[1]– مقابلة مع السّيد: نصيب عبد الرحيم، رئيس مكتب بمصلحة تنظيم الانتاج والدعم التقني بمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، بتاريخ 16 ماي 2022 وعلى الساعة 14:15.

البرامج الجديدة التي إستفاد منها القطاع سنة 2017 في إطار زيارة الوزير الأول:

في إطار زيارة معالي الوزير الأول لولاية الوادي يوم 2017/04/01 إستفاد القطاع الفلاحي بالولاية بغلاف مالي قدره 2000000000,00 من أجل التكفل ب:

1- دراسة وإنجاز 500كلم مسالك فلاحية:

⇦ الغلاف المالي المخصص: 1000000000,00 دج

⇦ جلب الطاقة الكهربائية على مسافة 300كلم

⇦ الغلاف المالي المخصص1000000000,00 دج

⇦ بتسجيل العمليتين على مستوى الوزارةMADRP .

⇦ البطاقات التقنية الخاصة بتسجيل العمليتين على مستوى الوزارة MADRP.

برنامج وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية:

في إطار زيارة معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية لولاية الوادي يومي 01 و02 جانفي من سنة 2017 إستفاد القطاع الفلاحي بالولاية بغلاف مالي قدره 5000000000,00 دج من أجل التكفل:

1- دراسة وإنجاز 100 كلم مسالك فلاحية:

الغلاف المالي المخصص: 2000000000,00 دج، والعملية في إطار الإعلان عن المناقصة.

2- جلب الطاقة الكهربائية على مسافة 50 كلم:

الغلاف المالي المخصص: 3000000000,00 دج، والعملية أو كل إنجازها لشرعة كهريب.

ملاحظة: هذه العملية مسيرة من طرف الإدارة المحلية بالولاية.[1]

حصيلة الدعم الفلاحي (FNRDA/FNDIA) نهاية سنة 2022:

- ✓ غراسة النخيل: 8,872,00 هكتار
- ✓ غراسة أشجار الزيتون: 1718 هكتار
- ✓ إقتناء البيوت البلاستيكية: 2,575,00 بيت
- ✓ حفر الآبار المتوسطة: 610,00 بئر محسن
- ✓ حفر الآبار السطحية: 2,423,00 بئر تقليدي
- ✓ تجهيز الآبار بمضخات كهربائية: 6,507,00 مضخة
- ✓ إنجاز أحواض السقي: 4,192,00 حوض
- ✓ إنجاز شبكة السقي بالتقطير والرش: 16,416,00 هكتار
- ✓ إعادة الاعتبار لشبكة السقي والصرف: 2,644,00 هكتار
- ✓ إنجاز غرف التبريد: 55,00 غرفة
- ✓ إنجاز معاصر الزيتون: 2,00 معصرة
- ✓ إنجاز وحدات تحويل التمور: 1,00 وحدة
- ✓ إنجاز وحدات توضيب التمور: 5,00 وحدة
- ✓ جرارات فلاحية وملحقاتها: 221,00 جرار
- ✓ آلات حاصدة: 16,00 وحدة
- ✓ دعم الأسمدة المعدنية: 1,175,947,18 قنطار
- ✓ دعم الطاقة الكهربائية: 174,178,36 هكتار
- ✓ إقتناء بذور الأعلاف: 19,00 قنطار

[1]– مقابلة مع السّيد: لغريسي عماد، مهندس دولة في الزراعة في مصلحة تنظيم الانتاج والدعم التقني على مستوى مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، في مكتبه بالمديرية، بتاريخ 16 ماي 2022 وعلى الساعة 10:30.

- ✓ إنجاز المسالك الفلاحية: 1057 كلم
- ✓ إنجاز أقسام فلاحية رعوية: 08 أقسام
- ✓ إنجاز مركز لتطوير الإبل: 01 مركز
- ✓ إنجاز هكتار مجمعات رعوية: 38000 هكتار مجمع
- ✓ حماية الصحة الحيوانية: 206636 رأس/ سنويا
- ✓ مكافحة 2500000 وحدة/ سنويا من البوفروة وسوسة التمر.

إذن كانت هذه هي أهم عمليات الدّعم الفلاحي التي استفاد منها فلاحوا القطاع بولاية الوادي.[1]

2.الدعم التقني:

الدعم التقني هو الدعم الذي يتم التكفل فيه بتوجيه الفلاح وإرشاده تقنيا وفنيا من خلال مجموعة برامج ارشادية هادفة بدرجة أولى إلى فتح أفق جديدة في ذهنية الفلاح وتوسيع مجالات إختياراته الفلاحية وتمكينه من تحقيق الاستثمار الملائم له ووفق المعايير الفنية العالمية مما يزيد الانتاج كما ونوعا بما ينعكس على تطور القطاع بالإيجاب.

3. الارشاد الفلاحي:

وهو نقل معلومات إلى الفلاّح عبر عدة وسائل ارشادية

- الارشاد الجواري عن طريق مجموعة من النشاطات التي تقام في حدود الولاية وعلى مستوى البلدية التابع لها الفلاح.
- تنظيم أيام تحسيسية.
- زيارات ميدانية للفلاحين وتوجيههم.

[1] مقابلة مع السّيد، نصيب عبد الرحيم، رئيس مكتب الدّعم بمصلحة تنظيم الانتاج والدّعم التقني على مستوى مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، في مكتبه بالمديرية، بتاريخ 22 ماي 2022، على الساعة 15:20.

- إقامت أيام تطبيقية فلاحية موجهة للفلاحين والمستثمرين الجدّد.
- تنظيم ملتقيات فلاحية لمواكبة وعصرنة القطاع وإعطاء الفلاح أفكار جديدة.
- الارشاد الجماهيري ويتم عبر برامج الاذاعة والتلفزة والتظاهرات الفلاحية حيث يتم بث " برنامج ومضة " إرشادية كل صباح عبر أثير إذاعة سوف بالإضافة إلى برنامج أسبوعي تحت مسمى " الرمال الخضراء" على نفس الأثير يوم الثلاثاء من كل أسبوع.[1]

أ.مراقبة الصّحة النباتية: حيث يتم تشكيل لجان لمراقبة ومتابعة وتوجيه الفلاح في حالة وجود اي خلل في المساحات المزرعة قصد تمكينة من تفادي الامراض و الآفات و الوصول بالمنتوج لأعلى سقف ممكن و بالتالي تحقيق كل مساحة زراعية للمنتوج المرجو الوصول اليه بالإضافة الى مراقبة المنتوجات الفلاحية اثناء البيع و التصدير.

مراقبة المنتوجات الفلاحية الموجهة للتصدير: ابتداء من جانفي الى غاية مارس 2020 :

–تم مراقبة 35854 قنطارا من المنتوجات الفلاحية منها 13556 قنطار من البطاطس، بالإضافة الى 16310 قنطار من التمور كما تم تصدير 5210 قنطار من البصل و 79 قنطار من الفلفل، كما صدرت 16 قنطار من الطماطم و112 قنطار من الفول السوداني و 01 قنطار القنطس .

كما تم القيام بحملات مختلفة لمكافحة افات المحاصيل واعداد المزروعات في اطار السهر على الصحة النباتية .

– حملة افات التمور وبوفروة وسوسة التمر حيث تم تسجيل معالجة 9480 الف نخلة .

– حملة مكافحة حفار اوراق الطماطم حيث تم معالجة ازيد من 200 هكتار بالطريقة البيوتكنولوجية وذلك باستعمال المصائد الفيروهونية .

[1] مقابلة مع السيد شريف عبد الستار، رئيس مصلحة حماية النباتات والمفتشية البيطرية بمديرية الفلاحة لولاية بتاريخ25ماي 2022وعلى الساعة 11:30.

– حملة مكافحة القوارض المضرة بالفلاحة تم علاج 80 هكتار بكمية من المبيدات المستعملة قدرها 380 كلغ.[1]

– مراقبة المبيدات الفلاحية وذلك في إطار الفرقة المشتركة بين مديريتي الفلاحة والتجارة المبيدات الفلاحية عند البائعين المعتمدين، ويتم ذلك ببرمجة زيارات لمحلات بيع المبيدات ومراقبة البذور والشتلات.

ب. إقامة عمليات تحسيسية في المراكز الحدودية ونقاط العبور لمنع الأمراض من الدخول من الدول المجاورة ونشر ملصقات توضيحية

ت. مراقبة الصّحة الحيوانية:

يقع على عاتق الدّولة إنشاء لجان بيطرية متخصصة هدفها الأساسي مراقبة ومعالجة المنتوج الغذائي قصد حماية المستهلك من جهة والحفاظ على الصحة الحيوانية والمنتوج من جهة، حيث تم القيام بالإجراءات التالية:

- ✓ القيام بعمليات التلقيح المستمرة والدورية.
- ✓ مراقبة تربية تربية الدّواجن.
- ✓ مراقبة اللحوم البيضاء والحمراء.
- ✓ مراقبة على الملابن.
- ✓ القيام بنشاطات رقابة بالشراكة مع مديرية التجارة لمراقبة تدفق الانتاج في الأسواق وإحصاء المنتوج والتأكد من سلامته على المستهلك. حيث تم تسجيل نشاطات مراقبة الصحة الحيوانية في سنة 2020 كما يلي: [2]

- عمليات التلقيح في سنة 2020:

[1] مقابلة مع السيد: شريف عبد الستار، المرجع نفسه.

[2] مقابلة مع السيد ديدي حامد، مفتش بيطري مسؤول الوحدة القاعدية لأوبئة وحماية الحيوان بمديرية الفلاحة لولاية الوادي،بتاريخ 25ماي2022على الساعة15:40.

- مرض الجذري عند الأغنام (خارج الحملة السنوية) 164398 رأس(من نهاية 2019 في 2020 لم يكن هناك حملة بسبب الكورونا وهذا الرقم خارج الحملة السنوية).
- مرض طاعون المجترات الصغيرة(ppr)372041رأس
- مرض الحمى القلاعية عند الأبقار 12390 رأس.
- مرض الكلب عند الأبقار 7675 رأس.

ثالثا: دور المديرية في برنامج التنمية الفلاحية والريفية (PNDR):

في البداية كان دور المديرية هو إرشادي أي توعية المواطنين الفلاحين بالبرنامج وما يحمله وكيفية السّداد وكذلك الامتيازات الموجودة فيه ثم تمحور دورها في ثلاثة نقاط رئيسية:

أ/ كيفية التّنفيذ:

حيث في هذه المرحلة يتم جمع الملفات من طرف المواطنين المنخرطين ويتم فيها دراسة كل الملفات من طرف الهيئة أو الفروع الموجودة على مستوى البلدية والدوائر وتكون الدراسة بواسطة لجنة مختصة.

ب/ دفتر الأعباء:

يتم إنشاء دفتر خاص بالمستفيدين من طرف المديرية ويكون فيه كل شيء واضح كالشروط ومدة الإرجاع والقيمة المادية الممنوحة ويمضي فيه في الأخير رئيس المصلحة وكذا المستفيد.

ج/ المراقبة:

في الأخير يكون دور المديرية المراقبة، بما أنّها تمثّل السلطة الوصية وذلك بتشكيل لجان لكي تسهر على سير العمل المقدم، وكذا التقييم الفوري للعمل ومحاسبة المخالفين للشروط الموجودة في دفتر الأعباء.[1]

[1] علي حسني، مرجع سبق ذكره، ص ص 78-79.

رابعا: نجاح البرنامج من طرف المديرية:

حسب الاحصائيات المسجلة على مستوى الولاية فلقد حقق المخطط نجاح كبير حيث نجحوا في إنجاح العديد من المستثمرات على مستوى الولاية لكن أكثرها في إنتاج الخضروات والنخيل، لكن لم ينجحوا في تحقيق إكتفاء ذاتي يصل إلى 100 ٪.

لكنهم إقتربوا كثيرا منه، حيث تم تحقيق الاكتفاء في الخضروات والتمور لكن الحبوب تبقى لها جس يؤرق الولاية.[1]

المطلب الثاني: تأثير سياسة التجديد الإقتصادي الفلاحي (REA) على الأمن الغذائي في الوادي2020/2015

1.سياسة التجديد الإقتصادي الفلاحي REA: هي سياسة جديدة نوعا ما حيث صدرت سنة 2009 بموجب المرسوم الرئاسي 382 المؤرخ في أفريل 2009 والمدعمة بواسطة الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية.

الجديد في هذه السّياسة أنّها مسّت جميع الولايات دون إستثناء وخاصة الفلاحية منها ونتكلم هنا على (الوادي، بسكرة، عين الدّفلى، الشلف ومعسكر...)

كما حملت هذه السياسة على خماسي أول وخماسي ثاني، من 2014 إلى 2019. الجدير بالذكر أن هذه السياسة ممولة من طرف الصندوق الوطني للتنمية والإستثمار الفلاحي.

نحن ما يهمنا هنا ولاية الوادي وكيفية إستفادتها من هذا البرنامج وما حققته من خلال لدعم تحقيق الأمن الغذائي، إن أهداف مديرية المصالح الفلاحية من خلال هذا البرنامج تتمثل فيما يلي:

- ✓ دعم الإستثمار في المخطط الأول PNDA من خلال سياسة التجديد الفلاحي.

[1] مقابلة مع السّيد: مقيرني أحمد، المرجع نفسه.

✓المساهمة في تحقيق الإكتفاء الذاتي على مستوى الوطن وليس على مستوى الولاية عكس المخطط الأول.

✓دعم الرّاغبين الجدد في إنجاز مستثمرات فلاحية خاصة.

✓الإهتمام بالثروة الحيوانية وذلك بالمساهمة في إنجازها وتنميتها.

✓تنويع الإنتاج عكس المخطط الأول.[1]

2 الدّعم المقدم من طرف المديرية في إطار برنامج تجديد الإقتصاد الفلاحي:

في إطار الدّعم المقدم فلقد استقبلت المديرية خلال فترة الدراسة (2020/2015) 32.142,00 ملف للإستفادة كانت كلها مقبولة، بمبلغ إستثمار قدر ب 4027160635,30 دج، حيث يعتبر هذا المبلغ سابقة في تاريخ المديرية وفيما يلي سنذكر بعض مما دّعم في الفلاحة على مستوى الولاية:[2]

- **مستثمرات غرس النخيل:** (قرار رقم 414 في 2014/05/22)

– لقد دعمت غراسة 251.06 هكتار بمبلغ دعم 17,574,200.00 دج.

- **مستثمرات الزراعات المحمية:** (قرار رقم 414 في 2014/05/22)

– لقد دعمت 152.00 هكتار بمبلغ دعم 31.000.00 دج

- **مستثمرات غراسة الزيتون:** (قرار رقم 639 في 2014/07/13)

[1]– يعقوب ياسمينة، طراري نولة، تصميم وإنجاز نظام آلي لتسيير مكتب الموارد البشرية لمديرية المصالح الفلاحية، مذكرة لنيل شهادة تقني سامي في الإعلام الآلي، فرع التسيير، المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني، بسكرة، 2003، ص 53.

[2]– مقابلة مع: السّيد نصيب عبد الرحيم، رئيس مكتب الدّعم، بمصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني على مستوى مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، في مكتبه بالمديرية، بتاريخ 22 ماي 2022 ، على الساعة 15:20.

- لقد دعمت غراسة 135 هكتار بمبلغ 53.400.00

- **الماكنات الفلاحية:** حيث تم تدعيم :

- **الحصادات:** 07 حاصدات على مستوى الولاية بمبلغ دعم 29.879,4 دج

- **الجرّارات:** 60 جرّار على مستوى الولاية بمبلغ دعم: 84.836.55 دج.

- **العتاد الفلاحي:** 58 وحدة على مستوى الولاية بمبلغ دعم: 809.555.475.37 دج.

- **عتاد الزراعة:** 09 وحدات بمبلغ دعم 2.884.593.14 دج.

- **عتاد المعالجة:** 12 وحدة بمبلغ دعم 726.024,00 دج.

- **الآلات الحاصدة للأعلاف:** 30 وحدة بمبلغ دعم 733.344.902 دج

- **تجديد آلات حاصدة:** 02 بمبلغ 5.975,880,00 دج.

- **تجهيزات الري الفلاحي:** حيث تم إنجاز:

- آبار محسنّة: 225 بئر بمبلغ دعم: 144,319,000,00 دج

- آبار تقليدية: 19 بئر بمبلغ دعم: 1,348,000,00 دج

- تجهيز آبار: 467 بئر بمبلغ دعم: 35,280,00 دج

- مرشات السّقي: 18 مرش بمبلغ دعم: 1,179,901,501 دج

- محور السقي بالتقطير: 615 هكتار بمبلغ دعم: 18,773,866 دج

3- دور مديرية المصالح الفلاحية في إنجاز برنامج تجديد الإقتصاد الفلاحي (REA)

تعتبر دور المديرية هنا كبير أو أكبر من البرنامج الأول حيث في هذا البرنامج كان للمديرية خرجات على مستوى كل تراب الولاية بواسطة لجان خاصة لكي تقف على كل ما ينقص أو ما يجب تفعيله وكيف سيوجه الدّعم في هذا البرنامج ويتجلى دورها فيما يلي:

✓ **دراسة كل المناطق:** هنا يتم دراسة كل البلديات لكي يعطي الدّعم حسب ما يخص كل بلدية فمثلا يكون ملف من شخص يطلب الدّعم في المواشي وطبيعة بلديته لا تسمح بذلك هنا الملف يرفض.

✓ **جميع الملفات من الفلاحين:** هنا تقوم لجنة الدعم الفلاحي من جمع الملفات ودراستها ورفض كل ملف يخالف الشروط.

✓ **عرض برنامج الدعم:** تعرض مديرية الفلاحة البرنامج الخاص بالدعم وكيفية سيره على مدار سنوات الدعم بالإضافة لكيفية السّداد.

✓ **مراقبة سير العملية:** حيث تكون هنا المراقبة عبر حملات أو خرجات ميدانية عبر كل البلديات المستفيدة وكذلك بإستدعاء الأشخاص.

✓ **تقييم أداء البرنامج:** تعمل مديرية المصالح الفلاحية في الأخير، على تقويم برنامج الدّعم ومدى تحقيقه للشروط المتعارف عليها ويكون هذا في سجل خاص.[1]

4. نجاحات برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي:

يعتبر هذا البرنامج الأنجح على مستوى الولاية حيث حقّق كثيرًا من النجاحات لعل أبرزها هي الخماسي الأول ويتمثل في تحقيق نسب كبيرة من التمر منها ما صدّر خارج الوطن، كما حقق إكتفاء ذاتي من البطاطا بقدرة إنتاجية عالية على مستوى الولاية والوطن، وعدد كبير من الخضروات من الطماطم والبصل والثوم والفول السوداني والتبغ التي حققت إكتفاء ذاتي وأمن غذائي إلا فيما يخص الحبوب فبقي المنتوج متدني وتجدر الإشارة إلى أن ولاية الوادي بلغت الريادة في منتوج البطاطا والعديد من المنتوجات الفلاحية.[2]

[1] مقابلة مع السيد: نصيب عبد الرحيم ،المرجع نفسه.

[2] مقابلة مع السيّد: امقيرحي أحمد، رئيس مصلحة الإحصائيات والحسابات الإقتصادية بمديرية الفلاحة لولاية الوادي، بمكتبه، بتاريخ، 16 ماي 2022 وعلى الساعة 11:20.

كما حققت نسب عالية في إنتاج اللحوم والتي تسعى المديرية ليكون سعرها في متناول المواطن من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

كذلك في غراسة الزيتون والتي تعتبر جديد في الولاية ولكنها لاقت نجاحًا معتبرًا وحققت أشواطًا كبيرة كل هذا من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

ما يمكن إستخلاصه من هذا المبحث أن مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي سعت من خلال مخطط التنمية الفلاحية في الجزائر PNDA وكذلك برنامج التجديد الفلاحي والإقتصادي REA إلى تحقيق إكتفاء ذاتي على مستوى الولاية ومن ثمّ الوصول إلى الأمن الغذائي ولهذا فعّلت الإحصائيات الرقمية بحيث يمكننا فعلاً أن نؤكد أن الولاية حققت أشواط عملاقة في تحقيق التنمية الفلاحية ويمكن الحكم على برامج المديرية أنّها ناجحة بنسبة كبيرة.[1]

المطلب الثالث: برنامج العقار الفلاحي

استفاد القطاع الفلاحي في الفترة بين 2020/2015 من برنامج تنموية هامة تهدف الى التكفل بانشغالات القطاع وهذا من اجلتوسيع المساحة المستغلة

حماية واعادة الاعتبار للثروة الفلاحية الموجودة .

تحسين ورفع الانتاج الفلاحي

تحسين مدخول الفلاحين ورفع مستوى معيشتهم واهم هذه البرامج التنموية للقطاع الفلاحي في ولاية الوادي نذكر :

أولا :برنامج الامتياز الفلاحي وفق المرسوم التنفيذي 483/97 المؤرخ في 1997/12/15 حدثت معالم هذه الفترة وفق المرسوم التنفيذي 97/487 المؤرخ في 15/12/1997، حيث

[1]– أحمد مقيرحي، المرجع نفسه.

تميز هذا البرنامج بان الدولة يقع على عاتقها انشاء الامتياز الفلاحي وانجازا علما من كل النواحي التي تشتمل على المسالك الفلاحية و التهيئة الكهرباء الفلاحية وحتى زراعة النخيل، اشجار الزيتون ومنح هذا الامتياز المستفيدين وفق عمليات انتقاء محددة حيث تم انشاء ما مجموعة 117 محيطا بمسافة اجمالية قدرها 95809 هكتار تم توزيع 44118هكتار لفائدة 3078 متعامل.[1]

ثانيا :برنامج الاستصلاح الفلاحي في ايطار القانون 83/18 المؤرخ في 13/08/1983 تم انشاء 31 محيطا لمساحة اجمالية تقدر ب 54049 هكتار وتم توزيعها 2261 هكتار لفائدة 634 مستفيد 2015/ 2020 ومن بين اهم الانجازات المحققة في الفترة نذكر مايلي (1) :

-انجاز 987 كلم مسالك فلاحية بغلاف مالي قدره 1932000000.00دج -انجاز 483كلم قنوات صرف المياه الزائدة بغلاف مالي قدره1180000.00دج -انجاز ابار تعويضية للسقي 28 :بئر بمبلغ قدره 281000000.00دج -تجهيز وربط بالكهرباء ب 14 بئر فلاي مردود بمبلغ قدره 23000000.00دج .[2]

[1] مقابلة مع السيد :فالح عبد العالي رئيس مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات بمديرية الفلاحة بالوادي، بتاريخ 24 ماي 2022 وعلى الساعة 10:53.

[2] مقابلة مع السيد فالح عبد العالي رئيس مصلحة التهيئة الريفية وترقية و الاستثمارات بمديرية الفلاحة بالوادي، بتاريخ،25ماي 2022على الساعة 11:15.

المبحث الثالث : تقييم السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي لولاية الوادي 2020/2015:

لقد تم التطرق في المبحثين السابقين إلى المديرية وعملها وكذلك البرامج التي سهرت على انجازها من أجل الوصول إلى الأمن الغذائي على مستوى الولاية لذلك كان من الضروري أن يكون المبحث الثالث يصمم السياسات الزراعية على مستوى الولاية حيث يمكننا من خلال هذا الأخير معرفة النجاحات والفشل وهل حققت فعلا الأمن الغذائي أم لا، كل هذا سيتم مناقشة من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول :إنجازات مديرية المصالح الفلاحية في إطار تحقيق الأمن الغذائي (2015_2020)

المطلب الثاني: معيقات السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في ولاية الوادي

المطلب الثالث: آفاق السياسة الزراعية والأمن الغذائي في ولاية الوادي

المطلب الأول : إنجازات مديرية المصالح الفلاحية في إطار تحقيق الأمن الغذائي

إن الحديث على إنجازات مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي طويل جدا لأن هذه المديرية قدمت الكثير والكثير جدا من أجل خدمة القطاع الفلاحي في الولاية والنهوض به سواء في السياسة الفلاحية القديمة أو حتى السياسية الفلاحية بعد مخططات التنمية الفلاحية و التجديد الفلاحي والريفي .

ونظرا للجهود المبذولة من طرف الدولة في سبيل عصرنة القطاع الفلاحي بالاعتماد على آليات وبرامج التنمية المدروسة وبالتنفيذ الدقيق للمصالح الفلاحية بولاية الوادي للتعليمات المدرجة في المناشير المحددة لطبيعة سير العمليات التنموية في المجال الفلاحي حققت ولاية الوادي قفزة نوعية في التسيير نحو تحقيق أمن غذائي قومي مما يعود بالإيجاب على سيرورة العجلة التنموية للبلاد عامة وللولاية بشكل خاص حيث تم تسجيل كميات هائلة من الإنتاج الغذائي الفلاحي للفترة 2015-2020_ منا يلي :

أولا : الامتيازات الفلاحية

في إطار المرسوم التنفيذي رقم 483 /97 المؤرخ في. 1997 /12 /15 حددت معالم هذه الفترة وفق المرسوم التنفيذي رقم 493/ 97 المحدد بأنه يقع على عاتق الدولة إنشاء الإمتياز الفلاحي إنجازا تاما ومن كل النواحي التي تشتمل على المسالك الفلاحية والتهيئة والكهرباء الفلاحية وحتى زراعة النخيل وأشجار الزيتون ومنح هذا الإمتياز للمستفيدين وفق عمليات انتقاء محددة حيث تم إنشاء 33 محيطا فلاحيا كامل الإنجاز موزعة على مساحة قدرها 8702 هكتار لصالح 1370 مستفيد .

و قد استفادت الولاية في هاته الفترة من 15عملية بغلاف مالي قدره 890,465,000,00 ,4 دج .[1]

وتم تقسيم هذه المحيطات على حسب المساحة الفلاحية لكل بلدية وكذا مجموع طلبات الحيازة في كل بلدية ووفق لجان بلدية تحدد بطاقات الإقتناء وفق معايير مدروسة والجدول التالي يبين مجموع هذه المحيطات المنجزة في هذه المرحلة .

الجدول رقم (23) تقسيم المحيطات على حسب المساحة الفلاحية لكل بلدية لسنة 2020

الرقم	البلدية	اسم المحيط	المساحة	عدد المستفيدين	شهادات الانتقاء الممنوحة	عقود الامتياز الممنوحة	المساحة المستصلحة	العدد
1	الطالب العربي	الزويرات	250	68	38	13	69	68
2	الحمراية	برج لمقبيرة	160	40	40	34	160	4
3	الطريفاوي	لخبينات	100	250	5	0	36	22
4	كويتين	النعيمة	100	25	0	0	80	20
5	حساني عبد ك	الزقم	50	12	12	0	40	12
6	تغزوت	بقوزة 01	100	25	23	16	45	25
7	العقلة	السطح	50	12	10	0	35	12
8	النخلة	الغزالة	100	25	19	13	50	25
9	دوار الماء	100 هكتار	100	20	20	1	62	20
10	الرقيبة	تيلوفة	100	20	18	18	100	2
11	الحمراية	السطح	160	40	38	22	160	40
12		مقيبرة 02	80	20	19	17	80	20
13	الطريفاوي	صحن الأود	160	32	19	0	100	32

[1] مقابلة مع السيد : فالح عبد العالي ، رس مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات بمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي ، بتاريخ 23ماي 2022 وعلى الساعة 10

14		ميه جبر	100	25	10	0	80	20
15	ورماس	شوشة ح 01	100	20	16	0	80	16
16		شوشة ح 02	100	20	15	0	75	15
17	البياضة	العراعير	100	20	20	15	82	20
18	سيدي عون	صحن الحلفاء	160	40	40	23	80	40
19	الوادي	وزيتن	200	50	0	0	160	46
20	دوار الماء	بوشقرة	2620	م.رعوي	0	0	0	0
21	جامعة	المالحة	432	108	108	0	270	80
22	النخلة	صحن – ع	160	38	27	0	100	38
23	الدبيلة	20 أوت	100	25	25	0	90	25
24	المغير	البرقاجية	120	30	30	0	60	25
المجموع			5702	740	552	172	2094	681

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي_ 2022

ومن أهم الإنجازات المحققة في هذه الفترة نذكر ما يلي :[1]

_ انجاز 239 كلم مسالك الفلاحية (لصالح 7170فلاح 21000هكتار)

_انجاز 212 كلم كهرباء الفلاحية (لصالح 2500 فلاح 7420 هكتار)

_انشاء 24محيط امتياز بمساحة 8702 لفائدة 740 مستفيد

_كهربة وتجهيز 44بئر للسقي (لسقي 1320هكتار)

_انجاز وتجهيز 12 بئر رعوي (44000راس ماشية)

انجاز محميات رعوية على مساحة 38000 هـ (90000 راس ماشية)

_إعادة الاعتبار لشبكة صرف على مسافة 107 كلم الصالح 4200 فلاح 8500 هكتار)

[1] مقابلة مع السيد فالح عبد العالي ، المرجع نفسه

_إعادة الاعتبار لشبكة السقي على مسافة 25 كلم +06 محيطات

انجاز مخزن لتجميع الحبوب ببن قشة .

– انقاذ 249 غوط من صعود المياء (25000 نخلة منتجة)

_معالجة 2,500,000 نخلة و 206,636 رأس ماشية

من خلال ما ذكر من احصائيات وانجازات في هذه الفترة من الملاحظ أن الدولة الجزائرية بذلت مجهودات جبارة خاصة في هذه الفترة بل واعتبرتها المرحلة والفترة القاعدية لإنشاء قاعدة فلاحية تنموية ترقى إلى طموحات كبرى من قبل مسيري القطاع وتلبي كل حاجيات القطاع وكذا المواطن قصد الوصول الى تنمية وطنية ومحلية

ثانيا: برنامج التجديد الفلاحي والريفي

يدخل هذا البرنامج ضمن البرنامج الوطني لتنمية مناطق الجنوب وكذا البرنامج القطاعي الذي يركز على الضرورة الملحة لثمين واستغلال الطاقات الفلاحية الاستراتيجية الموجودة في الجنوب الجزائري نظرا للإمكانات الهائلة التي يتمتع بها هذه المناطق باعتبارها ذات مساحات شاسعة وقابلة للاستصلاح الفلاحي، وقد استفادت ولاية الوادي في هذا الإطار من 13 عملية تنموية بمبلغ 1.365.500.000.000 دج استهلك منه 1.196.986.000 دج، حيث تم من خلال هذه العملية انجاز .

_انجاز 1259 كلم مسالك فلاحية .

_ انارة 767 كلم كهرباء فلاحية .

_فتح 1344 كلم شبكة الصرف.

_ إعادة الاعتبار 420 لشبكة الصرف.

تجهيز وربط 66بئر بالكهرباء الفلاحية.

_انجاز 31بئر تعويض .

انجاز(08) قسم فرعي فلاحي + 01 مخبر بيطري + 01 مركز تطوير تربية الإبل .

ثالثا: محيطات الامتياز الفلاحي المنشأة في إطار المنشور الوزاري المشترك 108 المؤرخ في 2011/02/23 المتعلق بإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات:

حيث وبالنظر للقفزة النوعية في المجال الفلاحي والتي تم تحقيقها ضمن البرنامجين السابقين صار من الضروري ادراج جملة قوانين تنظيمية خاصة بمنطقة دون غيرها حسبما تقتضيه معطيات تلك المنطقة وهذا ما اتى به وبخصوصه المنشور الوزاري المشترك 108 المؤرخ في 2011/02/23 الذي اتى خصيصا لولايات الجنوب التالية : ادرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، تندوف، البري، غرداية وولاية الوادي حيث اتى لتعزيز وتسهيل عملية الحصول على العقار الفلاحي في إطار الاستصلاح خاصة في الولايات سابقة الذكر، باعتبار هذه العملية تأخذ حيزا كبيرا من اهتمام السلطات العمومية لتلك الولايات، خاصة بعد النجاح الذي حققته البرامج السابقة من 2000 والى غاية 2009 ومن بين أهم ما تطرق إليه هذا المنشور ذكر ما يلي:[1]

1_ التعجيل بوتيرة إنجاز البرنامج الممولة من الدولة :

حيث نص المنشور الوزاري على ضرورة التعجيل بالتقاء المساحات المخصصة للاستصلاح وحث كل جهة بتطبيق أوامر المنشور كل حسب اختصاصه كما تطرق الى وضعية المساحات الموجية لكبار المستثمرين .

[1]مقابلة مع السيد فالح عبد العالي، المرجع نفسه

2 _ تنصيب المستفيدين بالامتياز : تحديد الكيفية القانونية لانتقاء المتعاملين المعتمدين من طرف لجان الدوائر التي تشرف بصفة مباشرة على انتقاء طلبات الاستصلاح من الراغبين بالاستفادة من الامتياز، بالإضافة الى ان المنشور نوه على ضرورة توجيه المستفيدين بالامتياز ومرافقتهم حتى تكتمل إجراءات منح سندات الامتياز وكذا منح القروض الاستثمارية.

3_**مرافقة المستفيدين بالامتياز على صعيد التكوين :** حيث كلف مسؤولو التكوين الفلاحي وبالتنسيق مع مديريات المصالح الفلاحية بوضع برامج تكوينية مناسبة وتهيئة الظروف لاستقبال المستفيدين من الامتياز، كذلك شدد على مراكز التكوين المهني للشراكة لتطوير التكوين في الشعب المرتبطة بالفلاحة والتنمية الريفية .

4 _ مرافقة المستفيدين بالامتياز إلى غاية بلوغ مرحلة الإنتاج : وتتمثل هذه المرافقة وفق ما نص عليه المنشور الوزاري في التموين بالمدخلات، والاقتناء المحتمل للآلات الفلاحية، إلى جانب التأطير التقني من اجل احترام المسارات التقنية للإنتاج وكل عمل اخر يشجع على إنجاح العملية بالإضافة الى تسهيلات في منح قرض التحدي وتعديد اجال تسديده.[1]

كل هذا كان لغرض تحقيق استغلال أكبر مساحة زراعية ممكنة نظرا للطلبات الكبيرة للاستصلاح خاصة من ولايتي بسكرة والوادي وما حققته هاتين الولايتين من نجاحات فلاحية معتبرة اذ انهما في سنة 2012 ساهمتا بنسبة 18.3 بالمئة من قيمة الإنتاج الفلاحي الوطني وعليه وضعت الحكومة تصورا بانه قد يصل الى 30 بالمئة بعد تنفيذ احكام هذا المنشور وفي أقرب الأجال . وفي هذا السياق استفادة ولاية الوادي من 24

[1] مقابلة مع السيد فالج عمود الثاني المرجع نفسه

عملية تنموية بغلاف مالي قدر ب 5.628.238.000 دج حيث تم تسجيل الإنجازات التالية::[1]

مسالك فلاحية على طول 198 كلم .

شبكة الكبرياء الفلاحية بامتداد 208 كلم .

انجاز آبار تعويضية للسقي حيث تم انشاء 03 آبار .

تجهيز وربط آبار فلاحية للسفي انشاء 08 ابار .

اعادة الاعتبار لشبكة صرف المياه الثانوية الخاصة بالسقي على امتداد 230 كلم .

انجاز 8، اقسام فرعية فلاحية وتجهيزها .

رابعا : إنجازات المديرية من خلال تطور الإنتاج الفلاحي خلال الفترة 2020_2015

لقد تجلت نتائج مخططات التنمية الفلاحية وسياسة التجديد الإقتصاد الفلاحي على الأمن الغذائي في ولاية الوادي من خلال مجموعة من الإنجازات الفلاحية .

وذلك نظرا للجهود المبذولة من طرف الدولة في سبيل عصرنة القطاع بالإعتماد على آليات وبرامج تنموية مدروسة و بالتنفيذ الدقيق للمصالح المحلية لولاية الوادي للتعليمات المدرجة في المناشير المحددة لطبيعة سير العمليات التنموية في المجال الفلاحي، حيث حققت الولاية قفزة نوعية في السير نحو تحقيق أمن غذائي قومي مما يعود بالإيجاب على سيرورة العجلة التنموية للبلاد عامة وللولاية بشكل خاص حيث تم تسجيل كميات هائلة من الإنتاج الغذائي الفلاحي لسنة 2020 كما يلي:[2]

[1]مقابلة مع السيد فالج عمود الثاني المرجع نفسه

[2]يوسف باهي ،زهير عبيدة ، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة _ دراسة حالة ولاية الوادي خلال الفترة (2005_2010) مجلة المنهل الإقتصادي المجلد 04،العدد 01 جوان 2021،،الصفحات 276_259ص 26

***تطور إنتاج النخيل :**

تتميز زراعة النخيل في المجتمع السوفي عن باقي الولايات الصحراوية الأخرى بخصائص فريدة من نوعها وخاصة دقلة نور التي كان لها الأهمية البالغة وتحتل المرتبة الأولى من حيث النوعية بين نخيل الجزائر

وهي تعتبر من أهم الموارد الإقتصادية لسكان الولاية منذ إعمار الولاية و يمكن توضيح تطور إنتاج النخيل من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(24) : إنتاج النخيل بولاية الوادي 2020_,2015 الوحدة (المساحة الهكتار ، الإنتاج : قنطار):

السنوات	عدد النخيل المغروسة				الإنتاج قنطار	
	العدد الإجمالي		دقلة نور		مجموع إنتاج التمور	دقلة نور
	الإجمالي	المنتج	الإجمالي المغروس	المنتجة		
2015	37.884.00	3.619.351	2452250	2.338.750	2.474.000	1.637.000
2016	3.835.630	3.704.300	2.476.350	2.397.600	2.533.100	1.678.330
2017	3.890.330	3.735.800	2.507.200	2.414.800	2.624.400	1.738.600
2018	3.928.200	3.790.000	2.530.300	2.449.200	2.731.200	1.812.400
2019	3.975.930	3.819.448	2.556.875	2.463.624	2.752.200	1.823.000
2020	401777	3.852.520	3.8495	2.480.780	2.480.780	1.83.5800

المصدر :مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2022

نلاحظ من خلال الجدول تزايد العدد الاجمالي لعدد النخيل المغروسة ابتداء من سنة 2015،،حيث كان العدد 3,788,400 إلى أن بلغ سنة 2020 العدد 4,017,770 أي بزيادة معتبرة وأما فيما يتعلق بإنتاج دقلة نور فقد بلغ 1,637,800 قنطار سنة 2015وفي آخر الفترة الإحصائية سنة 2020 وصل إلى 1,835,800 قنطار أي بفارق معتبر أيضا

و في الاخير يمكن القول بأن ولاية الوادي تتمركز في ترتيب الثاني وطنيا بعد ولاية بسكرة في إنتاج التمور و هذا ما نلاحظه من خلال الجدول أن إنتاج التمور يرتفع من سنة إلى اخرى يمثل نسبة عالية من الإنتاج التمور يرتفع من سنة إلى أخرى و يمثل نسبة عالية من الإنتاج الوطني للتمور.

***تطور إنتاج المحاصيل الحقلية :**

استطاعت ولاية الوادي المشهورة بإنتاج التمور أن تحتل في السنوات الأخيرة مكانة متقدمة على المستوى الوطني في إنتاج عدة أنواع من المحاصيل الزراعية حيث تتصدر زراعة البطاطس قائمة المنتجات التي حققت تجربة لامثيل لها وكانت نتائجها هائلة في هذه الولاية .

حيث شهدت المساحات المستغلة بالولاية من حيث للمحاصيل الحقلية زيادة ملحوظة بفضل برامج التجديد الفلاحي و الريفي والمرافق والمدعم للقطاع الزراعي بكافة أنواعه ونلاحظ بشكل خاص إنتاج البطاطس الذي شهد نموا كبيرا حيث بلغت المساحة المزروعة عام 2020 ما يقارب 36500هكتار تمثل حوالي 50% من اجمالي مساحة الأراضي الزراعية في الولاية وبذلك حققت إنتاجا بلغ أكثر من 11965000 قنطار وبذلك تحتل المرتبة الأولى وطنيا .

كما شهدت السنوات الأخيرة نقلة نوعية في مجال إنتاج المحاصيل الحقلية وعلى رأسها الطماطم، حيث بلغت كميات إنتاج هذا الأخير سنة 2020نحو 2675000 قنطار، كما نلاحظ تزايد في إنتاج باقي المحاصيل من سنة إلى أخرى، وكل هذا ساهم في تطور القطاع الفلاحي.

*** تطور الإنتاج الحيواني:**

الثروة الحيوانية مصدر مهم للثروة في الولاية، ونعني به تربية الأغنام والماعز والأبقار والإبل، كما يتم إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء، بالإضافة الي إنتاج الصوف والحليب والبيض ،ويمكن تسليط الضوء على الفترة قيد الدراسة من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (25) : مساهمة تطور أعداد الماشية لولاية الوادي في الفترة (_ 2015 2020) في تحقيق الأمن الغذائي.

السنوات / المنتج	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الحبوب	488000	528800	570000	302880	302440	23265000
البطاطا	1089000	11180000	11530000	1136000	12140000	11965000
الطماطم	1023000	1785000	2170000	2163100	2395000	2675000
التمور	2474000	2533100	2624400	2731200	2752100	2775500
الفول السوداني	15860	15400	23000	97470	43965	104200
التبغ	35640	40320	42270	43440	493334	44925
الأعلاف	334500	479020	391200	406800	159000	457282
اللحوم الحمراء	127655	148780	149000	152600	64890	132439
اللحوم البيضاء	21573	38815	54700	63188	64890	69187

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية الوادي .2022

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن أعداد الثروة الحيوانية في تزايد مستمر للسنوات فيد الدراسة وهذا يرجع الي سياسة الدولة في هذا المجال ،وتخصيص إعتمادات مالية كبيرة لتطوير وزيادة أعداد الثروة الحيوانية ومنتجاتها من جهة زيادة الميل للإستثمار في هذا المجال من جهة أخرى، ورغم ذلك فالماعز تمثل بحوالي 14 / من الإجمالي الوطني، والإبل تمثل بنسبة حوالي 11 / من الإجمالي الوطني ،بينما تشكل الأغنام أقل من 2/ من الإجمالي الوطني ،ونسبة ضعيفة من الأبقار.

أما المنتجات المتعلقة بالثروة الحيوانية ،فقد لاحظنا أن اللحوم الحمراء والبيضاء قد تذبذبت بشكل كبير على مر الأعوام ،إلا أن اللحوم البيضاء لم تشهد تطورا كبيرا .بينما سجلت اللحوم تغيرا كبيرا عام بعد عام ،وزيادة كبيرة بالرغم من التقلبات في إنتاج الحليب ،إلا أنه أخذ منحنى تصاعديا على مر السنوات مسجلا زيادة أكثر من 78 / ،بينما نلاحظ تذبذبا في إنتاج البيض ،خاصة في المواسم الأخيرة .

وهذا الإنخفاض يسبب توقف بعض الفلاحين عن تربية الدواجن و تحولهم إلى مشاريع أخرى، وهذا مانلاحظه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (26) مساهمة تطور أعداد الماشية لولاية الوادي في الفترة (2015-2020) في تحقيق الأمن الغذائي

السنوات	الأغنام		الأبقار		الأبل		الماعز	
	نعجة	المجموع	الحلوب	المجموع	الناقة	المجموع	عنزة	المجموع
2015	315000	560000	830	16500	24000	40000	348000	540000
2016	320000	635000	830	22300	25000	42000	349000	542000
2017	329800	716500	1430	24415	27000	45000	288000	498500
2018	341000	732000	1390	26000	34000	55000	287000	496000
2019	343400	738700	105	20585	34000	55000	287000	496000

					7			
357380	192300	53825	33747	20522	1380	623300	27000	2020

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية الوادي .2022

جدول رقم (27) : تطور الإنتاج الحيواني بولاية الوادي مابين الفترة .2020 _2015

السنوات	اللحوم الحمراء (قنطار)	اللحوم البيضاء (قنطار)	الحليب (الاف اللترات)	البيض 10^3	الصوف (قنطار)
2015	127655	21570	32800	18280	5880
2016	148480	38815	33800	10650	6980
2017	149000	54700	35500	8064	6400
2018	152000	63188	33400	9370	6500
2019	159000	64890	32550	3812	6860
2020	132439	69187	26769	3960	5050

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي . 2022

خامسا : تطور الصادرات الفلاحية بالوادي:

تشكل التمور في ولاية الوادي أهم المنتجات الزراعية التي تتمتع بميزة تنافسية من حيث الجودة وكمية الإنتاج، وهذا مانلاحظه من خلال الجدول أدناه ،حيث نلاحظ أن هذا المنتج تصدر القائمة التصديرية الزراعية التي تتمتع بها الولاية ثم يأتي المنتج الثاني وهي البطاطس التي دخلت قائمة الصادرات ابتداء من عام 2016 ،وذلك لكون هذا المنتج قد حقق الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة. هذا من جهة ،وسياسات الدولة التي عمدت الي توجيه منتجات الإكتفاء الذاتي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، هذا من جهة

،وسياسة الدولة التي عمدت إلى توجيه منتجات الإكتفاء الذاتي الي الأسواق الخارجية من أجل تنويع الصادرات خارج المحروقات وتطوير الصادرات، وهذا مايوضحه الجدول التالي:[1]

1_ الغرفة التجارية بولاية الوادي (2022). إحصائيات صادرات المنتجات الفلاحية.

جدول رقم (28) : المنتجات الفلاحية المصدرة في الفترة (2019_ 2015)

السنوات	التمور (كغ)	الطماطم (كغ)	البطاطا (كغ)	القيمة (دج)
2015	98448000	/	/	6385643026
2016	64218340	2500200	7278840	24781733593
2017	135659308	/	/	212496899693
2018	126126210	/		17577405400
2019	6298745	/		13213413300

المصدر : إعداد الباحثتان بناء على شهادات المنشأة الصادرة عن غرفة التجارة والصناعة سوف.

ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصادرات الفلاحية شهدت تطورا ملحوظا خلال الفترة قيد الدراسة، حيث سجلت التمور المصدرة عام 2015 نحو 984.480.00 كغ بقيمة 63 مليون دينار ،لتصل إلى 1356.59 كغ عام 2017 ،بقيمة 2125 مليون دينار جزائري ،وفي عام 2016 دخلت البطاطس قائمة المنتجات المصدرة ،وفي سنة 2018 تم تسجيل صادرات التمور بكمية تقدر، 1261262 كغ والطماطم الكمية المصدرة 800 كغ، وهناك منتجات أخرى دخلت قائمة التصدير مثل مطحون نوى الزيتون .والكمية المصدرة 42000 كغ الي دولة قطر بقيمة 16800 دولار، وأيضا تم تصدير البصل الي دولة موريتانيا الكمية المصدرة 14000 كغ وقيمتها المالية 4200 أورو.

[1] غرفة التجارة والصناعة لولاية الوادي، ماي 2022.

ومن خلال مجموعة هذه الاحصائيات والجدول لأهم المنتوجات الفلاحية لولاية الوادي نلاحظ الفترة النوعية لمقادير الإنتاج الفلاحي في الولاية لترتفع إلى مستويات عالية جدا تكفل تحقيق أمن غذائي وطني بل تصدير سلع للخارج مما يزيد من مستويات الدخل الوطني والفردي.

ومن خلال الكم الهائل من الإنتاج حققت الولاية مايلي:

* القيمة المالية للمنتوج الفلاحي قدرت ب 191 مليار دج اي بمساهمة في الإقتصاد الوطني الكلي بنسبة 4،6 بالمئة مما يدرجها ضمن المرتبة الثانية وطنيا.

* ولاية الوادي هي في المرتبة الأولى وطنيا في مجموع المنتوج الفلاحي الكلي ب 19947000 قنطار.

* ولاية الوادي تحتل المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج الفول السوداني.

* ولاية الوادي كذلك تحتل المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج التبغ

*تحل ولاية الوادي المرتبة الثانية وطنيا في محصول التمور ب 2.624.400 قنطار.

* تحتل ولاية الوادي المرتبة 11 وطنيا في محصول البصل وكذلك الأمر بالنسبة للحوم الحمراء.[1]

* تمثل الولاية المرتبة الأولى وطنيا كذلك في المحاصيل الحقلية.[2]

[1] مقابلة : إمقيرحي أحمد ،رئيس الإحصائيات والحسابات الإقتصادية لمديرية الفلاحة لولاية الوادي .بتاريخ 16 ماي 2022 وعلى الساعة 11:30

[2] مقابلة: إمقيرحي أحمد ، المرجع نفسه.

سادسا: مساهمة الإنتاج الفلاحي المحلي في الإنتاج الوطني:

لقد سمح تطور الإنتاج الفلاحي المحلي في تحقيق معدلات موجبة في الإنتاج الفلاحي الوطني من حيث القيمة والكمية ،وهذا يعد مؤشرا جيدا على حالة القطاع الفلاحي المحلي ،لكن يبقى التساؤل قائما حول مدى مساهمة الولاية في تغطية الاحتياجات الوطنية من هذه المحاصيل الغذائية، وبالتالي إمكانية مساهمة الولاية في الأمن الغذائي وإستدامته من خلال ملاحظتنا للمواسم الفلاحية خلال فترة الدراسة الموضحة في الجدول رقم (11) الموالي .[1]

الجدول رقم (29) : تطور المحاصيل في ولاية الوادي خلال المواسم المذكورة بالجدول وتصنيفها وطنيا

المحاصيل	الموسم 2013/2012	الموسم 2016/2015	معدل النمو %	الموسم 2018/2017	الموسم 219/2018	تصنيف
المحاصيل الحقلية	13.3 مليون قنطار	15.2 مليون قنطار	14	16.2 مليون قنطار	17.4 مليون قنطار	الأول وطنيا
التمور	2.1 مليون قنطار	2.53 مليون قنطار	19	2.73 مليون قنطار	2.75 مليون قنطار	الثانية وطنيا
البطاطا	10.8 مليون قنطار	11.18 مليون قنطار	03	11.36 مليون قنطار	12.14 مليون قنطار	الأولى وطنيا
الطماطم	543 مليون قنطار	1.18 مليون قنطار	229	2.16 مليون قنطار	2.39 مليون قنطار	الخامسة وطنيا
فول سوداني + تبغ	140 مليون قنطار	91 مليون قنطار	126	140 مليون قنطار	148 مليون قنطار	الأولى وطنيا
الحبوب	216 مليون قنطار	529 مليون قنطار	145	302 مليون قنطار	302 مليون قنطار	/

[1] مقابلة مع السيدا مقيرحي أحمد، مرجع سابق.

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي .DSA, 2022

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاع الفلاحي بولاية الوادي عرف تطورا ملموسا خلال السنوات الأخيرة.

ولمعرفة مدى مساهمة ولاية الوادي في الإنتاج الفلاحي سيتم مقارنة الإنتاج الفلاحي بين الموسمين 2012/2013 ومستوى الإنتاج وطنيا كما هو موضح في الجدول أعلاه.

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن القطاع الفلاحي لولاية الوادي، خاصة منتوج البطاطس الذي تحتل فيه الولاية المرتبة الأولى وطنيا نتيجة مساهمتها الكبيرة في الإنتاج الوطني، حيث قدر حجم الإنتاج ب 11.18 مليون قنطار موسم 2016 /2015، فيما وصل حجم إنتاج التمور إلى 2.53 مليون قنطار موسم2015/2016 لتحتل بذلك ولاية الوادي المرتبة الثانية في إنتاج التمور ،كما شهد منتوج الطماطم تطورا كبيرا على مستوى الولاية ليصل إلى 1.78 مليون قنطار موسم 2016 /2015 ويحقق نسبة نمو كبيرة فيما يخص هذا المنتوج على مستوى الولاية ،كما نلاحظ أن ولاية الوادي تساهم بنسبة كبيرة في إنتاج الفول السوداني والتبغ حيث وصل حجم الإنتاج إلى 91 ألف قنطار موسم 2015/2016 مسجلا نسبة نمو كبيرة مقارنة بموسم 2013 /2012 وبذلك تحتل الولاية المرتبة الأولى وطنيا إنتاج الفول السوداني

كما من خلال ملاحظتنا للموسم الفلاحي 2019 /2018 الموضوع في الجدول يتضح لنا أن تطور قيم المنتوجات الفلاحية مستمر من سنة الي أخرى وهذا راجع للقدرات الفلاحية الكبيرة التي تتمتع بها الولاية، فمن الملاحظ أن إنتاج المحاصيل الحقلية تقدم مساهمة كبيرة في الولاية بإنتاج قدره 17.4 مليون قنطار، إذ تحتل المرتبة الأولى وطنيا دائما، يليه محصول البطاطس بإنتاج 12.18 مليون قنطار في الولاية ،وتحتل المرتبة

الأولى وطنيا، في حين وصل إنتاج التمور إلى 2.75 مليون قنطار موسم 2019 /2018 في الولاية ويحتل المرتبة الثانية وطنيا.

ثم يليه إنتاج الطماطم ب2.39 مليون قنطار على مستوى الولاية ،في حين وصلت نسبة الزيادة في إنتاج الحبوب موسم 2015/2016 مقارنة بموسم 2013 /2012

سابعا: المساهمة في اليد العاملة :

وفرت الحركية المسجلة في مجال الإستثمار الفلاحي الذي تشهده الولاية أزيد من 125 ألف منصب شغل منها 77 ألف منصب دائم و48ألف منصب شغل موسمي المرتبط بالطابع الموسمي لبعض الأنشطة الفلاحية المتعلقة بعمليتي الغرس والجني، وأعطى توجه الشباب لممارسة الفلاحة والتجارة ،حركية كبيرة لنشاط الأسواق ،وإنعكس إيجابا على المنتوج الفلاحي بولاية الوادي التى حققت فائضا مهما في البطاطا والطماطم والجزر والبصل .[1]

واحتل القطاع الفلاحي الريادة بالولاية في تشغيل اليد العاملة في سنة 2015 بنسبة 49.%

من خلال ما سبق ذكره من انجازات مهمة لمديرية المصالح الفلاحية يمكننا القول بانها ساهمت بشكل كبير في ارتفاع المنتوج الفلاحي من خلال برامج الدعم او بالمشاريع وهذا ما يؤدي حتما الى الوصول الى تحقيق الاكتفاء الذاتي الولائي اولا ثم على مستوى الوطن ومن ثم بلوغ الهدف المسطر وهو تحقيق الامن الغذائي الذي بقي رهان كبير بالنسبة للجزائر لتقليص حجم الواردات الغذائية لكن بالرغم من كل هذه النتائج المحققة الا ان الولاية لازالت لها قدرات كبيرة لتقديم الافضل لما لها من مؤهلات كبيرة لابد من اعادة النظر في السياسات المتبعة وذلك لتمكن من تحقيق الاهداف المرجوة في ارض الواقع خاصة في ظل الامكانات الفلاحية التي تزخر بها الولاية من اراضي شاسعة وطاقات شابة ووفرة المياه

[1] فوزي حامدي، قطاع التشغيل يترنح بالوادي و البطالون يتجهون للزراعة ،جريدة الشروق ،14/02/2016،ص6.

الجوفيّة مع اتخاذ الدولة باجراءات للتكفل اكثر لمشاكل الفلاحين وتسهيل عملية التسويق لمنتجاتهم وتنظيمها و الوصول بالقطاع الفلاحي للاكتفاء الذاتي .[1]

المطلب الثاني: معيقات السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي

ان تطور المنتوج الفلاحي في ولاية الوادي ومساهمته في الانتاج الوطني لا تخفى ان هناك جملة مت النقائص يعاني منها الانتاج الفلاحي بولاية الوادي تحول دون زيادة تطور المنتوج الفلاحي في الولاية وتحسين جودته الى الاهداف المسطرة من قبل الادارة الوصية والتي على رأسها تحقيق الامن الغذائي ويمكن ذكر أهم هذه الصعوبات او المعيقات

1.معيقات تتعلق بضعف التخزين :رغم قوة الانتاج وتنوعهالا ان قدرة التخزين ضعيفة جدا حيث عدد غرف التبريد 60 غرفة بحجم 83000 متر مكعب لتغطية منتوج يزيد عن 16مليون قنطار و التي لا تعطي حجم الانتاج، مما يتسبب في خسارة المحاصيل اذا تاخر بيعها .

2.**ضعف الاستثمار الصناعي للمحاصيل الزراعية** :ان الفلاحة في ولاية الوادي تقتصر على بيع المحصول دون وجود تطور لاستعمال الانتاج كمادة اولية للصناعة لذا ينبغي العمل علي استغلال المحاصيل الزراعية في الصناعات التحويلية خاصة الصناعات الغذائية من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق الامن الغذائي

3. **الاستهلاك الغير عقلاني للماء** :ان وسائل السقي المستعمل كالرش المحوري تؤدي الى انخفاض مستمر في منسوب المياه الجوفية وهو ما يشكل خطرا في مستقل الزراعة في الولاية خاصة ان المياه الجوفيّة تعتبر من اهن ما تزخر به الولاية.[1]

[1] حمزة بالي، زويدة محسن، احمد تي، مرجع سبق ذكره، ص 834.

4.**ظاهرة غور و غمر المياه الجوفية** :شهدت منطقة وادي سوف تطورا اقتصاديا واجتماعيا متسارعا من بعد الاستقلال مما يترتب عليه توبه السكان الى التوسع في حفر آبار الطبقة السطحية وطبقة المركب النهائي لتلبية الاحتياجات التنموية في مجال الزراعة وقد بدأ هنا التوسع كأنه عشوائيا تسبب في اختلال التوازن الهيدرولوجي الطبيعي الذي كان سائدا قبل ذلك، وكانت الزراعة بإقليم وادي سوف تعتمد على الطابق التقليدي المسمى بالغيطان، فالفلاحين فيها اختاروا استغلال الطبقة السطحية لسقي النخيل وهذا راجع الى غياب الامكانيات سابقا وطبيعة المناخ الجاف و نلخص ذلك في المرحلتين التاليتين :

المرحلة الاولى :ظاهرة صعود المياه على الغيطان .حيث مشكل صعود المياه بالغيطان بولاية وادي سوف يرجع الى الثمانينات القرن العشرين حيث برز بشكل متفاقم وكان من المستحيل تجنبه وقد ابتدا من الامطار الغزيرة عام 1969 ودعمتها امطار 1990 ويكون آنذاك الفلاحة بإقليم وادي سوف يعتمد على الطابع التقليدي الغيطان، فالفلاحون اختاروا استغلال الطبقة السطحية لسقي النخيل الامر الذي ادى الى صعود المياه وكان المتأثر الاول هي الغيطان وذلك لقربها من المنطقة حيث بلغة نسبة الغيطان المتضررة من هذه الظاهرة حدود 30٪ وبلغ عدد النخيل المتلف اكثر من 30 الف نخلة و المهدد بالتلف اكثر من 86الف نخلة كما نعرف ان المنطقة ذات نفاذية عالية فطبقة المياه السطحية للمجال الحضري قد تم تلويثها بواسطة النفايات المنزلية و الصناعية و الزراعية مع غياب الصرف الصحي مما ادى لاعتماد سكان المنطقة الى الاعتماد على الابار و الحفر لرمي الفضلات مما شكل فائض كبيرا في المياه لدى الطبقة السطحية ناهيك عن جلب المياه الصالح للشرب من المنطقة العميقة حيث كان الماء متواجدا على بعد 2امتار الى 3امتار تحت مستوى قعر الغيطان فاصبح 01 متر ثم تزايد ليغمر الغيطان وانتهى بموت النخيل .

[1] زكرياء جرفي، الناصر بوطيب، دور الزراعة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، ولاية الوادي، انموذجا، مجلة الاقتصاد الدولي و لعولمة، المجلد 2، العدد 2، الصفحات 89-106، 2019، ص 99

المرحلة الثانية :ظاهرة غرر المياه .تعود بدايات الظاهرة عندما استقر فيها استغلال المياه الى طبقة الالبان لاحتياجات مياه الشرب، انجز تنقيب بمدينة الوادي عام 1997 بعمق 1200 متر، مقدرة ب 100لتر /الثانية بدرجة حراة مقدرة ب 57 درجة مئوية ثم تنقيبان اخران منجزان بالوادي وصحن بري هذا الوضع الجديد ايضا لم يتبع باي تغيير في نظام الصرف واستمر رمي المياه في الحفر الصحية الغير نظامية، تركزت ظاهرة غور المياه في الشريط الشمالي لوادي سوف امتدادا من حاسي خليفة الى غاية الرقيبة الى ورماس وكل المناطق التي يكثر فيها الابار السطحية و الاستغلال المفرط لهاته الطبقة للتوسع الزراعي مما ادى بالفلاحين لهذه المناطق لسقي الغيطان وانقاذ ما يمكن انقاذه من هاته الثروة التقليدية للمنطقة .[1]

5.مشكلة الاسمدة العضوية: منذ انتشار ظاهرة الشاحنات المحملة بالاسمدة العضوية المكونة اساسا من فضلات الحيوانية (ابقار ودواجن) القادمة من مختلف ولايات الوطن والتي تستعمل في تسميد الفلاحة اشتكى المئات من سكان البلديات الفلاحية و الريفية بولاية الوادي نتيجة الاثار الصحية الخطيرة لهذه الفضلات التي تشكل مصدر خطرا على حياتهم لاسيما ان هذه المواد العضوية تنبعث منها روائحة كريهة تصل الى السكان خاصة ان عدد كبيرا من الشاحنات تتوقف في المجمعات السكانية او على جانب المسالك الفلاحية المؤدية الى المزارع القريبة للقرى ومراكز البلديات مما جعل المواطنون يستنشقون هاته الروائح حيث تعتبر هاته الفضلات من اخطر ملوثات البيئة .

6.**التامين الفلاحي** :يعد قطاع التامين من القطاعات الهامة و الحيوية من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه شركات التامين من المنظومة الاقتصادية بشكل عام و القطاع الفلاحي بشكل خاص اذ يلعب التامين دورا كبيرا في التنمية الفلاحية.

[1] حمزة بالي، زويبدة محسن، احمد تي، مرجع سابق، ص 46

فالتامين الفلاحي من حيث كونه هدفا تنمويا يعمل على استدامة كل الفلاحين وتعظيم ربحهم وتقليل المخاطر التي تصيب محاصيلهم وتعويضهم من الخسائر الممكنة، مما يؤدي الى تشجيعهم وتحفيزهم على الانتاج، وبالتالي تطور و استقرار القطاع الفلاحي وما ينجم عنه من تحقيق الامن العذائي فكون القطاع الفلاحي من بين القطاعات الاكثر عرضة للمخاطر ادى بالانسان الى استحداث خدمات التامين الفلاحي الذي يقدم العديد من التخطيطات التأمينية .

7. **الافتقار إلى اليد العاملة** :على الرغم من قطاع الفلاحة هو اكبر مشغل لليد العاملة الا انها غير كافية حيث يعاني الفلاحون دوما من نقص اليد العاملة خاصة وقت الذروة (وقت الزرع والجني) وان وجدت فان ارتفاع سعرها بات يشكل قلقا ماليا للفلاحين.[1]

وما يمكن قوله ان معيقات السياسة الزراعية في الولاية كثيرة اذا اجتمعت كلها تمنع من تحقيق الامن الغذائي، لذلك سعت المصالح الفلاحية على مستوى الولاية لمعالجة هاته العراقيل كل حسب مصدره وحسب خطره ولا تزال لحد الان تسعى للقضاء على كل المعيقات من اجل تحقيق التنمية الفلاحية التي تصلنا الى الامن الغذائي.

8. **الافتقار الى الخبرة التقنية** :ان الانتاج الفلاحي في ولاية الوادي رغم وفرته الا انه مازال يفتقر الى الاساليب الحديثة في الانتاج و التي تتم وفق معايير علمية تقنية واستشارة المهندسين و المختصين خاصة فيما يتعلق بالامراض التي تصيب النباتات و اختيار نوعية البذور وغيرها.[2]

9.**العقار الفلاحي**: امام ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية التي اصبحت تستهلك جزءا كبير من الايرادات النفطية للدولة، دفع بهذه الاخيرة للتفكير بجدية اكثر لايجاد الحلول الجذرية اللازمة و اعتمدت على تشجيع القطاع الفلاحي ودفعه للامام بوتيرة اسرع، ومحاولة اذلال

[1] المرجع السابق، ص 46،47

[2] زكرياء جرفي، الناصر بوطيب، مرجع سبق ذكره، ص 100

المشاكل التي تعتبر فهم و رأسها العقار الفلاحي الذي كان ولا يزال احد اكبر التحديات في الجزائر ككل.

10.**غياب اسواق مختصة في تسويق المنتجات الفلاحية المحلية:** رغم حيوية النشاط الفلاحي في ولاية الوادي الا ان عدم توفر اسواق كبيرة يحول دون تسويق المنتجات الفلاحية حيث ان البيع و الشراء يتم في المزرعة وهو ما يشكل عائقا امام الفلاحين لتصريف منتجاتهم .[1]

وما يمكن قوله ان معيقات السياسة الزراعية في الولاية كثيرة اذا اجتمعت كلها تمنع من تحقيق الامن الغذائي، لذلك سعت المصالح الفلاحية على مستوى الولاية لمعالجة هاته العراقيل كل حسب مصدره وحسب خطره ولا تزال لحد الان تسعى للقضاء على كل المعيقات من اجل تحقيق التنمية الفلاحية التي تصلنا الى الامن الغذائي.

[1] حمزة بالي، زبيدة محسن، احمد تي، مرجع سبق ذكره، ص 39

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للسياحة الزراعية والأمن الغذائي في ولاية الوادي:

مما تقدم و من خلال مقارنة المؤشرات بصفة عامة من نسبة النمو في جميع الشعب إيجابية وهذا راجع إلى كثافة البرنامج والمحفزات التي قدمتها الدولة لهذا القطاع من سنة 1999 إلى يومنا هذا وانعكس هذا على الظروف المعيشية للسكان مما جعل المستثمرين يتوافدون على هذا القطاع وإدخال الوسائل الحديثة أعطى زيادة معتبرة على الإنتاج.

- **المساحات الزراعية:**

هي قابلة للزيادة والاتساع لأن الأرض السوفية هي في الأصل ليست زراعية وإنما قابلة للاستصلاح وبالتالي لكل الأراضي لها القابلية أن تصبح أرضاً زراعية إذا تم استصلاحها وتبقى مرتبطة بتوفر الأموال والإرادة.

لإقليم سوف آفاق واسعة ليس على المستوى المحلي فقط إنما على المستوى الوطني فيكفي أن نذكر أنها تحتل الريادة في عديد المنتوجات، وذلك بفضل إرادة الفلاح في سوف هذا الأمر جعل الدولة تبدي اهتماماً متزايداً للمنطقة من خلال برمجة العديد من المشاريع، كل المشاكل التي يعرفها خاصة مشكلتي الكهرباء الريفية والمسالك الفلاحية إضافة إلى الإرادة الفعلية التي لمسناها لدى المصالح المعنية قصد معالجة مشكل عدم حصول الكثير من الفلاحين على الشرط الفاسخ وفي الإطار رقم تعداد 13034 قرار بمساحة 66009 هكتار تجاوزت الخمس سنوات القانونية موزعة عبر تراب الولاية وقد تم تسوية 6446 قرار بمساحة 28157 هكتار وهي مقسمة كما يلي:

_ قرارات رفع الشرط الفاسخ: 2162 قرار بمساحة 9502 هكتار.

_ قرارات الإلغاء: 4287 قرار بمساحة 65518 هكتار.

وما يعدُ التنبؤ بمستقبل زاهر للقطاع هو العنصر البشري الذي عرف عنه سابقا أنه تاجر، وهو حاليا يعمل على التوسع في المساحات الزراعية بنفس الدوافع والريح خصوصا وأن المنطقة لها مردود معتبر في عديد محاصيل رغم اختلاف المساحات كما هو موجود بالشمال إلا أن المردود المالي جعلها مستقلصة للفلاحين كمستثمرين في الأرض أو كسوق يوفر منتوجات بكميات ونوعيات جيدة.

ونشير إلى التجارب الميدانية التي باشرتها الدولة قصد الحصول على نوعية من بذور البطاطا تتلاءم مع طبيعة المنطقة وهذا بالتعاون مع مخابر عالمية وفي حال إذا ما توفرت الإرادة الحقيقية فستكون منطقة سوف مستقبلاً زراعية بامتياز .

- **المحاصيل الزراعية:**

هي الأخرى تشهد تنوعاً وتطوراً وتصدراً للإنتاج الوطني في عدة محاصيل وزيادة مستمرة في مساحة بعضها وخاصة القمح مع توقعات في حالة استمر تزايد مساحاته بنفس الوتيرة أن تحقق اكتفاء ذاتي محلي ولما لا حتى وطني. [1]

جدول رقم (30) إقليم سوف: ترتيب المحاصيل وطنيا حسب الإنتاج لسنة 2020

المحصول الزراعي (الإنتاج)	المرتبة الوطنية	٪ المساهمة في الإنتاج الوطني
الزراعة العشبية	الأولى	٪10
البطاطس	الأولى	٪24
التمور	الثانية	٪26
الفول السوداني	الأولى	٪41
التبغ	الأولى	٪38
الطماطم	الخامسة	٪5.7

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي _ 2022

- **الاستثمار الصناعي:**

إضافة إلى المجهودات المبذولة من طرف المصالح الفلاحية من استثمارات في المجال الفلاحي من خلال مختلف المشاريع التهوية فإن القطاع الخاص يعرف قفزة نوعية من خلال أنماط وعدد المشاريع المقدمة في الفترة الأخيرة والتي تمت الموافقة عليها على مستوى اللجنة الولائية لتحديد الموقع وترقية الاستثمار وضبط العقار، والتي بلغ عدد المشاريع المصادق عليها من طرف

اللجنة إلى 53 مشروع مقدمة حسب النشاطات التالية: [1]

[1] مقابلة مع السيد: امقيرحي أحمد، المرجع نفسه.

جدول رقم (31): المشاريع المصادق عليها من طرف المصالح الفلاحية 2015:

الرقم	تصنيف المشروع	الوحدات
01	وحدة توضيب الخضر والفواكه	06
02	وحدة تخزين التمور	13
03	وحدة إنتاج الأعلاف	09
04	وحدة توضيب التمور	10
05	وحدة إنتاج الحليب	04
06	وحدة إنتاج الطماطم المصبرة	01
07	وحدة إنتاج الكسكسي والعجائن	02
08	معصرة الزيتون	04
09	وحدة إنتاج الشيبس	03
10	وحدة إنتاج البسكويت	01
11	وحدة إنتاج الصوص	01

- **الوسائل الزراعية:** الملاحظ قدرة السكان المحلّيين على ابتكار آلات زراعية تتلاءم وطبيعة المنطقة أخذ مبدأ عملها عن الآلات المستوردة ومواكبة الوسائل والتقنيات الزراعية لتطور الإنتاج الزراعي حيث تطورت في كل مراحل الزراعة من الحرث والبذر والحصاد وحتى البيع والتسويق من طرق بدائية إلى طرق عصرية.
- **فرص العمل:** حاليا يشغل القطاع الفلاحي حوالي 120 ألف من اليد العاملة، مع تزايد المساحات الزراعية ودخول مشاريع الصناعة الغذائية مرحلة الإنتاج فإن متطلبات اليد العاملة تتزايد مما يجعل من القطاع وسيلة امتصاص البطالة.
- **الطاقة البديلة:**

مع تطور المساحة الزراعية وتزايد عدد المحيطات الفلاحية ونقص المسالك الفلاحية والربط بشبكة الهواء في المناطق المعزولة فإن التوجه الحالي أصبح للطاقة الشمسية كل إلا أنها مازالت في مراحل أولى لعدم

[1] مدير المصالح الفلاحية 2022.

وجود رؤية واضحة وتوجس الفلاحين منها، وتبقى حاليا مستخدمة من طرف محافظة الغابات في المناطق التالية. [1]

- **تطور الطبقات المائية:**

إن أي مشروع للتهيئة الريفية يهدف إلى إيجاد توازن بين العناصر الأساسية المكونة للمجال (الإنسان، الأرض، المجال) وتحقيق هذا التوازن ضروري للحفاظ على مجال الدراسة. إن الشيء الذي يعيق خلق هذا الانسجام هي أعمال التهيئة المختلفة والتي تتطلب استعمال الكثير من الماء واستغلال مكشف للأرض، حيث تدرس مصالح مديرية الفلاحة ضبط الطاقات المائية المطلوبة وكذلك معرفة القدرات المائية من أجل إجراء دراسة في استشرافية تحدد الآفاق المستقبلية للمياه في الولاية، إذ لا بد أن نشير إلى هذه الإشكالية إلى أنه رغم هذا الإنجاز العظيم في كل الأعمال المنفذة من المصالح الفلاحية للولاية فإن الإشكال الذي بقى مطروح والذي يهدد مستقبل الفلاحة في هذه المنطقة هو الاستعمال المفرط لمياه السقي وعدم احترام المقاييس التقنية لعملية السقي وترشيد المياه ولذا فإنه لابد من التركيز على:

_ تحسيس الفلاحين بهذا الخطر المعرقل للفلاحة آجلا أو عاجلا في المنطقة وسبل تذليله.

_ تعميم السقي لجميع المحاصيل بوسائل التقطير.

_ استعمال مياه السقي بالطريقة التقنية وحسب المراحل الحرجة للمحصول.

المساهمة في الاقتصاد الوطني:

تساهم الزراعة السوفية ب6٪ من قيمة المنتوج الفلاحي سنة 2020

أي ما قيمته 132.4 مليار دينار وهذه القيمة مرشحة للزيادة نظراً لاتساع المساحة الزراعية المتزايدة.

- **دراسة لرسم تسيير تنمية القطاع الفلاحي بالولاية:**

[1] مقابلة مع السيد أحمد مڤيرحي، المرجع نفسه.

تقوم المديرية برسم دراسة خاصة لتسيير القطاع الفلاحي حيث تبقى هذه الدراسة على معرفة خصائص كل منطقة وما يمكن زرعه فيها أو يمكن إنتاجه لكي تنهض بالقطاع الزراعي والجدير بالذكر أن هذه الدراسة يقوم بها مهندسين مختصين في الميدان ومن أصل المنطقة وتعم كل الولاية وذلك بغية توجيه الاستثمار.

- **توجيه إطارات فلاحية بعدد كافي وباختصاص في الزراعة الصحراوية:**

تدرس المديرية أن توجه إطارات خرجي الجامعات إلى المستثمرات ليس الفلاحية قصد الوقوف على آخر التطورات والسهر على إنجاح السياسات الزراعية الموجهة إلى القطاع لكن يبقى المشكل أن الفلاح لا يقبل أن تشرف عليه إطارات مختصة وهذا ما يجعل هذه الإطارات فرصة وجودها صعبة حاليا لكن هي موجودة كآفاق مستقبلية من أجل الوصول إلى الأمن الغذائي.[1]

- **ربط كل المستثمرات الفلاحية بالكهرباء الفلاحة:**

تسمى مديرية الفلاحة لربط كل المستثمرات الفلاحية بالكهرباء من أجل التسهيل على الفلاحين وسقي أكبر الأراضي الفلاحية من أجل منتوج أكثر الإحصائيات الموجودة فإنه بحلول سنة 2023 ستكون الأراضي الفلاحية على مستوى الولاية موصولة بالكهرباء.

- **تجهيز المستثمرات الفلاحية بمصدات الرياح:**

تحاول مديرية الفلاحة لولاية الوادي تجهيز المستثمرات بمصدات الرياح وذلك بغرس الأشجار بكميات جيدة تكفي لتلبية حاجيات السكان.

- **حماية التمور:** تسعى المديرية لحماية التمور والمحافظة عليها وذلك يكون في إطار جماعي وليس فردي حيث قامت المديرية بإعطاء كل الأسمدة واللوازم الخاصة من أجل النهوض والزيادة في الإنتاج والتمور وخاصة دقلة نور.
- **إنجاز برنامج خاصة لإنجاز المسالك الفلاحية بالنظر لبرنامج التنمية بالوادي:**

[1] مقابلة مع السيد أحمد مڤيرحي، المرجع نفسه.

سعت مديرية المصالح الفلاحية لوضع برنامج خاص مصحوب بخريطة الولاية عليه كل المستثمرات الفلاحية يهدف لإنجاز المسالك الفلاحية وفك العزلة وذلك للتسهيل على الفلاح من أجل تسويق منتوجه والمساهمة بطريقة أو بأخرى في تحقيق الأمن الغذائي. [1]

*كما توجد تصورات أخرى لتحقيق استغلال أمثل للإمكانيات الفلاحية

من أجل تحقيق الأمن الغذائي فنلخصها كما يلي:

_ تثمين المنتوجات الفلاحية عن طريق إنشاء مستثمرات ومصانع للتحويل والتوضيب والتخزين.

_ تشجيع التصدير وتقديم تسهيلات للمستوردين الأجانب.

_ توسيع قدرات التخزين تحت التبريد.

_ إنتاج الطماطم الصناعية بالموازاة مع إنشاء مصانع لتعليب الطماطم.

_ عصرنة الفلاحة أكثر ومكانتها بالاعتماد أكثر على الآلات المتطورة بدل اليد العاملة البسيطة.

_ إنتاج بذور البطاطس وبذور اخرى في الولاية وتوفير المنشآت اللازمة لتخزينها وإعادة بيعها بأثمان معقولة.

_ إنشاء مصانع متخصصة في إنتاج زيت المائدة الخاص بمنتوج الفول السوداني مما يضمن ارتفاع سعر المنتوج وزيادة الإقبال على إنتاجه.

_ التفكير في إدخال زراعات استراتيجية أخرى.

_ التفكير في سبل سقي أقل إهدار لمخزون المياه الباطنية.

_ مسايرة احتياجات القطاع الفلاحي بالمشاريع التنموية اللازمة.

_ إقامة شراكات مع دول أخرى في المجال الفلاحي لاكتساب خبرات جديدة في سبيل النهوض أكثر بالقطاع.

[1] مقابلة امقيرحي أحمد ،المرجع نفسه.

_ الاهتمام أكثر بالتأمين الفلاحي.

_ تطوير والنهوض بزراعة أشجار الزيتون.[1]

نستخلص من هذا المطلب أن آفاق السياسة الزراعية والأمن الغذائي في الولاية تبشر بالخير حيث تسعى المديرية بواسطة مجموعة برامجها وسياساتها والتي نذكر منها تقنيات الري والوسائل الزراعية التي حققت نتائج باهرة في الإنتاج حيث تختلف وسائل الري حسب نوعية الزراعة والتكاليف المالية وقلة المشاكل المطروحة عادة.

عادة ما ارتبط الرش المحوري بزراعة البطاطس وارتبطت البيوت البلاستيكية بزراعة الطماطم، كما ترتبط زراعة الخضر خاصة بالبقوليات بالسقي بالتقطير ولكل نوع إيجابيات وسلبيات.

الرش المحوري أكثر أنواع الري انتشاراً في المنطقة وهي تسبب إهدار الثروة المائية بشكل يجعل موارد الأجيال القادمة في خطر ما لم يتم تدارك ذلك.

أما عن الزراعة في وادي سوف تعاني مشاكل عدة ناجمة عن عدم القدرة على مواكبة البنية التحتية الزراعية للتطور المتسارع في الإنتاج، قد تكون عائقاً أمام طموحات المنطقة الفلاحية وهذه المشاكل قابلة للحل في ظل تضحيات يتقاسم أعباؤها الفلاح والجهات المسؤولة مما يفتح آفاقاً كبيرة لتطوير المنطقة وتحقيق اكتفاء ذاتي ومنه تحقيق الأمن الغذائي.

وختاماً لهذا المبحث نستنتج أن مديرية المصالح الفلاحية قد خطت خطوات عملاقة في سيرها من أجل تحقيق الأمن الغذائي بفضل مجموعة إنجازاتها التي شملت الدعم والوسائل والمنشآت وغيرها.

[1] العربي عمر، عباسي علي، عيشوش جابر، مرجع سبق ذكره، ص 50.49.

لكن هذا لا يمنع من الاعتراف أن هناك معيقات كثيرة تعرقل سير العملية الفلاحية من أجل الوصول إلى أمن غذائي شامل وإن كانت أبرزها من ناحية الموارد المتاحة.

أما من جانب الآفاق المستقبلية لسياسات الزراعة والأمن الغذائي في الولاية فلا خوف على ولاية الوادي حيث أنها تحتل الصدارة في الإنتاج الفلاحي وتسعى لتكون أحسن في المستقبل بفضل مجموعة البرامج الموضوعة من طرف المديرية.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد درسنا نظريا تخصص مديرية الفلاحة في المبحث الأول تعرفنا على نشأتها وهيكلها التنظيمي وطريقة عملها ثم انتقلنا إلى الجزء التطبيقي ففي ثاني مبحث تطرقنا إلى تطبيق المديرية للسياسة الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي، حيث درسنا مخطط التنمية الفلاحية في الجزائر وكيف ساهمت مديرية الفلاحة في إنتاجه على مستوى الولاية وإنجازات هذا المخطط بالأرقام، وتطرقنا إلى الإحصائيات من أجل تقييمه في المبحث الثالث وعرفنا بأن الواقع الزراعي لوادي سوف يشير إلى القدرة على تحقيق المعجزات إذا توفرت الإرادة، وادي سوف هي قطب فلاحي بامتياز إذ:

تمثل المرتبة الأولى في: كمية الإنتاج النباتي، مجموع المحاصيل الحقلية، البطاطس، الفول السوداني، التبغ.

تحتل المرتبة الثانية: في قيمة المنتوج الفلاحي، التمور.

ومن هذا المنطلق فإن ولاية الوادي من خلال الإمكانيات المذكورة آنفا، استطاعت أن تساهم في توفير الأمن الغذائي واحتلال مكانة عالية في الاقتصاد الوطني.

وتحتل الزراعة مكانة هامة في وادي سوف لعدة أسباب منها ما هو وجداني كارتباط سكان المنطقة الرومي بالشجرة المباركة (النخلة)، أولى زراعات المنطقة وأهمها ومنها ما هو استهلاكي كالخضر بأنواعها عموماً والبطاطس خصوصاً، فكثرة استهلاكها وحيوية أسواقها شجَّع على انتشار زراعتها، ومن الأسباب منها ماهو اقتصادي بحث كالزراعات الصناعية (التبغ_ الفول السوداني)، فالعائد الاقتصاد هو أساس زراعتها.

كما أدى التنوع الزراعي إلى تنوع وسائل وتقنيات الري حسب الإمكانات ونوع المحصول، فمنها ماهو دائم وصالح لأغلب المزروعات (الرش المحوري) ومنها ما هو مخصص ومؤقت (البيوت البلاستيكية) ومنها ماهو متجدد مع كل محصول جيد (السقي بالتقطير)، وكل نوع يحظى بإيجابيات وسلبيات إلا أن الملاحظ في طرق الري المعتمدة في وادي سوف هي كثرة استهلاك الماء حتى درجة الإسراف والتبذير وهو ما ينذر بمخاطر بيئية ومستقبلية .

_ إن اعتماد أساليب جديدة في الري ودخول أنواع جديدة من المزروعات المنطقة والبحث الدائم عن الزيادة الإنتاجية جعل القطاع الفلاحي بوادي سوف يعاني مشكلات هي في الواقع ناجمة

عن عدم قدرة البنية التحتية الزراعية (أماكن التخزين_ الشبكة الكهربائية، طرق فلاحية...) على مواكبة سرعة التطور للإنتاج الزراعي.

ساهمت قوة الإنتاج في جعل المنطقة سوقا فلاحياً مفتوحاً يصل إشعاعه من عمق الصحراء إلى الساحل الجزائري معتمداً في ذلك على قوة إنتاجية وجودة سلعة.

تحمل منطقة وادي سوف آفاقا واعدة في مجال الزراعة فالتطورات السابقة والمؤشرات الحالية تنبؤ بمزيد من التقدم والتطور في القطاع الفلاحي والتحول من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الغذائي الصناعي.

كما أكدت مجموعة الدراسات الاسشرافية أنه لا خوف على ولاية الوادي من حيث المستقبل الزراعي أو من حيث الأمن الغذائي.

الخـــــــــــاتمة

الخاتمة :

من خلال ما تم التطرق إليه سابقا يمكن القول أن القطاع الزراعي الجزائري كان بؤرة الإصلاحات الإقتصادية التي شهدتها الجزائر بعد الاستقلال من خلال السياسات الزراعية المتعاقبة في الجزائر والتي كان هدفها إحداث تغيرات في القطاع الفلاحي ومحاولة النهوض به لمواكبة اقتصاديات العالم .

ونظرا لاهمية الزراعة كمصدر أساسي للغذاء والمواد الأولية وكقطاع يستوعب نسبة عالية من العمالة .

فبرز دور الدولة عن طريق جملة الإصلاحات في أبعادها المختلفة لمعالجة المشاكل المتراكمة لقطاع الفلاحة، كما سعت للإطاحة بمختلف الجوانب التي لها علاقة بالقطاع في سبيل تفعيل الموارد القادرة بالنهوض بالفلاحة الوطنية، وترشيد إستعمالها.

وتسعى الجزائر كغيرها من الدول جاهدة إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال إرساء سياسة تنموية طموحة ومستدامة وذلك من خلال مجموعة من المخططات والبرامج والسياسات التي يأتي في مقدمتها المخطط الوطني لتنمية الفلاحية والذي عززته سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والنهوض بالقطاع ورفع آدائه لتأمين متطلبات السكان، إذ لا يمكننا إنكار بأن القطاع الزراعي الجزائري بعد تطبيقه لهاتين السياستين عرف تحسنا ملحوظا بالمقارنة مع السنوات الفارطة الأخرى بمعدل نمو متسارع أدهش المتتبعين في الساحة.

فلقد حققت هذه السياسات، عدة مكاسب تماشيا جملة الأهداف المسطرة لتحقيق الإكتفاء الذاتي وتقليص الفجوة الغذائية في بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع والصناعية منها كما أسهمت والى حد بعيد في الحد من البطالة والهجرة الريفية، وبالرغم من

كل هذا تبقى هذه النتائج غير كافية لمواكبة النمو السكاني والإحتياجات المتنامية للسكان في ظل التوجه الجديد للدولة في خلق إقتصاد بديل ذالك القائم على البترول .

وكما نعلم أن أي تقدم لا بد له من وجود إمكانيات، والجزائر تزخر بالموارد الطبيعية والبشرية، المادية والمالية التي تؤهلها أن تكون في مصاف الدول المتقدمة بحيث تتوفر على مساحة زراعية تؤهلها أن تكون من أبرز الدول في الإنتاج الفلاحي إلا أن متابعة قنوات الدعم والتمويل الفلاحي من طرف الدولة من جهة، وعدم إقبال البطالين على الاستثمار في القطاع الفلاحي من جهة أخرى ساهم في عدم الإستغلال الأمثل للثروات التي تزخر بها البلاد أو هو مايضع على عاتق الدولة مسؤولية التوعية والتوجيه من أجل تفعيل دور القطاع ليس في إمتصاص البطالة فحسب ولكن في تحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي والعمل على تصدير المنتجات المحلية للخارج .

وتعد ولاية الوادي من أهم الولايات التي راهنت عليها الجزائر من أجل تحقيق الأمن الغذائي، حيث أصبحت ولاية الوادي قبلة لكثير من الجزائر من أجل الاستثمار الفلاحي.

استفادت ولاية الوادي كثيرا من المخططات التنموية الفلاحية في الجزائر حيث إعتبرها المختصون أنها وبفضل هذه المخططات حققت نجاح كبير من جانب التنمية الفلاحية بالأرقام فإن ولاية الوادي تساهم في الإنتاج الزراعي الوطني بنسبة كبيرة في إمكانية تحقيق الإكتفاء الذاتي ومنه تحقيق الأمن الغذائي الذي يبقى رهانا تسعى الجزائر لتحقيقه.

كما إستفادت الولاية كثيرا جدا من مخطط التجديد الإقتصادي الفلاحي الذي من المتوقع من خلاله في آفاق سنة 2023 يجعل الولاية قطب هام جدا في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد إلا أن هناك عوائق وعقبات تقف أمام تطور الإنتاج الفلاحي في ولاية الوادي ينبغي العمل على القضاء عليها والعمل على إستغلال ماتزخر به الولاية من أراضي ومساحات شاسعة صالحة للزراعة ومياه جوفية مع توفير الإمكانات اللازمة لتطوير هذا

القطاع في ولاية الوادي وتحقيق الإكتفاء الذاتي على المستوى الوطني ومنه الوصول الي الأمن الغذائي.

ومن خلال دراستنا للسياسات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر تم التوصل الي :

أ.الاستنتاجات:

- عدم تحقيق توافق في تعريف الأمن الغذائي.
- عدم تحقيق السياسات المتبعة في الجزائر من تحقيق أهدافها المسطرة 100%.
- يلعب المناخ السياسي واستمرار وجود الدولة الريعية دورا هاما في عرقلة التنمية الفلاحية، شأنه شأن الجمود الإداري والبيروقراطي الذي يصنف ضمن المشاكل المتراكمة التي يعرفها القطاع.
- القطاع الفلاحي بالجزائر هو إحدى أقطاب التنمية الإقتصادية والذي يعني إستخدام الموارد المتاحة طبيعية ،بشرية ومالية وتكنولوجية، لتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع الريفي.
- كون السياسات الفلاحية المتعاقبة والمتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي تختلف عن كل السياسات التي سبق للجزائر وأن إعتمدتها، من خلال ماتحقق من أهداف كزيادة كمية الإنتاج وزيادة اليد العاملة.
- عدم القدرة على تنويع الصادرات الزراعية.
- الإصلاحات التي عرفتها المنظومة القانونية والتشريعية والمؤسسية والتحفيزات التي جاءت بها في إطار تسوية العقار الفلاحي والمنازعات العقارية التي تعترضه.
- خاصة ما جاء متضمنا لعقود الامتياز الممنوحة للفلاحين والتي تعطيهم حق الإستغلال لمدة أربعون سنة،وتقديم الدعم الفلاحي عن طريق الصناديق والبنوك الفلاحية من أجل العمل أكثر لتكثيف الإنتاج الفلاحي.

- ان الواردات الجزائرية زادت بشكل أكبر من زيادة صادراتها وبالتالي ما يزيد من زيادة إعتمادها على الواردات الغذائية .
- إتجاه فجوة الغذاء إلى الاتساع سنة بعد أخرى نتيجة ارتفاع معدل استهلاك الغذاء عن معدل زيادة الإنتاج المحلي وبالتالي فإن تحقيق الأمن الغذائي الجزائري تم عن طريق زيادة الإعتماد على الإستراد من الخارج أكثر من التركيز على الإنتاج المحلي .

ب. التوصيات :

إستنادا لما سبق ومن أجل تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وولاية الوادي يتطلب الإستمرار في تجديد الإقتصاد الفلاحي، الذي يقوم على توفير بيئة محفزة، ونظام ضبط للموارد الواسعة الاستهلاك، وحتى تكون سياسة رشيدة فعالة لتطول قطاع الفلاحي بالجزائر نقترح جملة من التوصيات :

- زيادة المساحات المروية من المياه المسطحة والمتجددة ،خاصة الزراعات الإستراتيجية.
- توفير الأسمدة الكيميائية بالأسعار المناسبة والمواعيد المحددة.
- تطوير عمليات مابعد الحصاد والجني من تخزين وتوضيب لتحسين موصفات السلع والحفاظ عليها.
- تكثيف التمويل المالي للقطاع الفلاحي وتحديث هيكلة وذلك عبر التسيير العقلانية للموارد المالية وتحسين الخدمات المصرفية خاصة بنك الفلاحة والتنمية.
- تشجيع إقامة الصناعات الفلاحية الغذائية التي تستخدم المنتجات الفلاحية كمادة أولية لأن ذلك سياسة المزارعين على مضاعفة إنتاجهم ويعطي دفعة قوية لتطوير النشاط الزراعي
- النهوض بخدمات التسويق وتزويدها بغرف التبريد والنقل
- يجب على الدولة أن تكون لها رؤية شاملة عن الفلاحة والتنمية الريفية

- تشجيع ومرافقة وتثمين القدرات الفلاحية عن طريق تحديث العقار الفلاحي إضافة إلى ضمان تطبيق المواشي ووضع محيطات كبيرة مخصصة للزراعات الإستراتيجية خاصة في ولايات الجنوب والهضاب العليا .
- زيادة الإرشاد والتوجيه الفلاحي بغية رفع الإنتاج

وفي الختام إن تحقيق أهداف القطاع الفلاحي وعلى رأسه تحقيق الأمن الغذائي يتطلب توفير بيئة ملائمة في جميع المجالات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية.

الإستراتيجية.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

تحفة الأحوذي، شرح جامع الترمذي، المحمد بن عبد الرحمن المبكر كفوري، كتاب الزهد في باب التوكل على الله، حديث رقم 2384.

أولا: القوانين والمراسيم

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،"المنشور الوزاري المشترك 108 المؤرخ في 2011/02/23.

2. قانون رقم 16/08 مؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق 3 غشت 2008 يتضمن التّوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة في 10 أوت سنة 2008.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس وزارة الفلاحة والتنمية الريفية:"نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية"، وزارة الفلاحة مارس

4. 2003المنشور رقم 330 المؤرخ في 18 جويلية 2000 المتضمن استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000.

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 83/18الصادر في 13 أوت 1983.

ثانيا: المصادر والكتب

1. إبراهيم أحمد، عبد الغفور، **الأمن الغذائي، مفهومه،قياسه، متطلباته،** (عمان: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2014)

2. إبراهيم قنديلجيا **البحث العلمي وإستخدام مصادر المعلومات** (عمان:دار اليازوري العلميةا ١٩٩٩)،

3. بديع جميل العدو، سالم التوفيق النجفي، **التخطيط والسياسة الزراعية،**(العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل)

4. بديع جميل العدو، سالم توفيق النجفي، **التخطيط والسياسة الزراعية**(العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل)،

5. بطرس البستاني، قطر المحيط ،قاموس لغوي ميسر، مكتبة لبنان ناشرون، ط 2، 1995،

6. حسام مرسي، **مدخل العلوم السياسية،** (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2012)

7. حي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي النظريةوالتطبيق،(عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع،2000)

8. رقيه خلف محمد الحيوي، **السياسات الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي في بعض الدول العربية**، (لبنان، بيروت، ط 1، 2012)

9. روبرت مكنمارا ، **جوهر الأمن الغذائي**،(تر: يونس شاهين، الدار القومية، مصر 1970)،

10. سالم توفيق النجفي، عبد الرزاق عبد الحميد شريف، **السياسة الاقتصادية الزراعية**(جامعة الموصل، 1990)،

11. السيد إبراهيم مصطفى وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**،(الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007).

12. السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية** ، رؤية إسلامية (مصر: الدار الجامعية الجديدة للنشر و التوزيع، 2000)

13. السيد محمد السيرتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، 2000

14. الصادق عوض بشير، **تحديات الأمن الغذائي العربي**، (الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ط 1، 2009)،

15. الصادق عوض بشير، **تحديات الأمن الغذائي العربي**، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1 2009)،

16. عبد الرزاق عبد الحميد شريف، **السياسات الاقتصادية**(كلية الزراعات والغابات، جامعة الموصل، 1990).

17. عبد الوهاب مطر الداهري، **الاقتصاد الزراعي**(العراق: بغداد، ط 1، 1980)

18. الفصل العاشر(جريدة المحور)، الأمن الغذائي في الدول العربية، صندوق النقد الغربي،

19. فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي**، حالة الجزائر – (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2010)

20. فوزية غربي،" الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر.

21. القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مجموعة من المحققين(بيروت: مؤسسة الرسالة، 1987).

22. كمال حمدي أبو الخير، استراتيجية التنمية الزراعية، كلية التجارة، جامعة عين الشمس القاهرة

23. مبروك مقدم، **الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993)

24. مبروك مقدم، **الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية في البلدان النامية**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993،)

25. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لابن سيده، تحقيق: مجموعة من المحققين،(القاهرة: معهد المخطوطات العربية،.

26. محمد أبو نصار، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات،(عمان:دار وائل للنشر،1999)..

27. محمد رفيق أحمد حمدان، **الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق** (عمان: دار وائل 1999).

28. محمد سيد عبد السلام، " **الأمن الغذائي للوطن العربي**"(الكويت: سلسلة عالم المعرفة ،1998)

29. محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج الاقترابات والأدوات**(الجزائر :كلية العلوم السياسية 2007،).

30. محمد عبيدات، **التسويق الزراعي**(عمان: دار وائل للنشر، 2000)

31. محمود الاشرم، **التنمية الزراعية– المستدامة العوامل الفاعلة** ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، 2007)

32. المحيط في اللغة، للصاحب بن عباد، تحقيق: محمد حسن آل ياسين،(بيروت: عالم الكتب، 1994).

33. المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سورية، 2007.

34. المعهد التطويري لتنمية الموارد البشرية، المدخل العام لعلم السياسة، (بغداد: دار المطبوعة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)

35. منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**،(دراسات الوحدة العربية، 2000)،

36. ناجي عبد النور، **المدخل إلى علم السياسة**،(عنابة، دار العلوم، 2007).

37. نادية احمد عمراني، **النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق**،(عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2014)

ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية

أ.أطروحات الدكتوراه

38. فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء جامعة والتبعية أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير منتوري قسنطينة، 2008.

39. جميلة لرقام شريفي " الأ من الغذائي في الدول العربية" أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، 2006-2007

40. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 2012

41. عبد القادر فاضل، "القطاع الزراعي في الجزائر استراتيجية و آفاق للتعامل مع عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007عز الدّين سمير،" انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية"، (مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، 2001-2012.

42. عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر- دراسة تحليلية وسياسات علاجها- أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2005،

43. مجدولين دهنية، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية

العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة،2016-2017. حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.

44. زكرياء يوب، السياسة الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر- أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عنابة، جامعة باجي مختار، 2012.

45. فوزية غربي، " الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم التسيير 2008. محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستعمار، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الإقتصاد، جامعة الجزائر، 2012

46. عزاوي أعمر، إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل النمو في الجزائر أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005 .

ب. رسائل الماجستير

47. زين الدين العابدين معو، المعلومات كآلية لرسم السياسات العامة في الجزائر، رسالة ماجستير جامعة باتنة، 2009.

48. الهام قدور، السياسات الفلاحية في الجزائر واقع وآفاق + دراسة حالة ولأية قالمة 2000 - 2012، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017.

49. الطيب هاشمي، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر 2000 - 2006 - نموذج تطبيقي لولاية سعيدة، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2007.

50. يونس صاحب، السياسات الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة موارد غذائية ؟- 2000 - 2019، رسالة ماجستير جامعة تيزي وزو، 2015.

51. حمزة بن التومي، السياسات الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة موارد غذائية، 2000 - 2014، مذكرة ماستر، جامعة تيزي وزو 2015.

52. عمر الأخضر، آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية،"(رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007).

53. ريم قصوري الأمن الغذائي والتنمية المستدامة –حالة الجزائر– رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014/2013،

54. مليكة جرمولي، السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة إليها (دراسة حالة البويرة)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولة، جامعة الجزائر، 2005

55. حوحو حسينة وحوحو سعاد، " آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية صاحب يونس، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة: مواد غذائية أساسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2005

56. ريم قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2012

57. عز الدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع والزراعة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة 2007

58. حسني علي، "دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي– دراسة حالة المديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة، (مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2016) التخصص: السياسة العامة والإدارة المحلية.

59. دندن فتحي حسين، تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000– 2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل إقتصادي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016

60. علي خلفي، "واقع التنمية الفلاحية في ولايه البليدة"، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص التحليل الإقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية2011

61. بن عمر الاخضر، آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007

62. يعقوب ياسمينة، طراري نولة، تصميم وإنجاز نظام آلي لتسيير مكتب الموارد البشرية لمديرية المصالح الفلاحية، مذكرة لنيل شهادة تقني سامي في الإعلام الآلي، فرع التسيير، المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني، بسكرة، 2003،

رابعا: المجلات والدوريات

62. ابراهيم بوجلخة ، محمد يوسف عمامرة ،"انعكاس روح المقاولاتية والابداع على واقع التنمية الصحراوية _دراسة حالة ولاية الوادي انموذجا _مجلة العلوم الإدارية والمالية ، جامعة الوادي الجزائر ، المجلد 02 العدد 01، جوان 2018،ص166

63. إدارة الأرض الغذائية والمشروعات الزراعية والتنمية في الوطن العربي، مجلة جامعة الدول العربية، العدد الأول والثاني، 2009، ص 16.

64. باسم جميل خلف الدليمي، "مستقبل الزراعة العربية في ضل تحديات العولمة" ،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 30، 2002، ص33 .

65. بوجطو حكيم، محمد أمين مصطفاوي، "القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول" مجلة المشكاة في الإقتصاد والتنمية والقانون جامعة المدية، الجزائر، ع05، 2020، الصفحات 21-41، ص 32

66. بوزيان فتيحة، شبايكي حفيظ مليكة، تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد5، العدد1- جوان 2018

67. توفيق عفصي، واقع ومقومات الأمن الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيقه، دراسة فترة 2002-2016، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد 02، 2019 ص 12 .

68. جمال جعفري، " العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي"، مجلة دفاتر اقتصادية، 2602: E-ISSN, 1440-2170:P.ISS N، ص100.

69. جمال جعفري، العجال عدالة، " مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي- دراسة تحليلية وقياسية(2000- 2015)، مجلة دفاتر إقتصادية، 1040-12170 سنو 2018، ص99.

70. حاوشين ابتسام، السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة " الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات"، االعدد السادس، جامعة البليدة 2، سنة 2014، ص105.

71. حمزة بالي ، زوبيدة محسن ، أحمد تي ، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر حالة ولاية الوادي أنموذجا خلال الفترة 2020_ 2019 مجلة الباحث ، مجلد 20 ، العدد 1، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2020 ص 833

72. رزيقة غراب،" إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر واقع وآفاق"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 13، 2015، ص 56.

73. زكريا جوفي ، الناصر بوطيب ، دور الزراعة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر ، ولاية الوادي أنموذجا ، مجلة الإقتصاد الدولي و العولمة، المجلد 62، العدد 63، العدد 2019،62

74. زكرياء جرفي، الناصر بوطيب، دور الزراعة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، ولاية الوادي، انموذجا، مجلة الاقتصاد الدولي و لعولمة، المجلد 2، العدد 2، الصفحات 89-106، 2019،

75. خير الدين معطي الله، واقع ومكانة القطاع الفلاحي في اقتصاد الجزائر دراسة تحليلية 2001-2005 بحث مقدم إلى المتلقي الوطني حول حركة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي المركز الجامعي لميلة يومي 27 /28 ماي، 2013.

.76

77. الظاهر مبروكي، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،ع 05، 2007، الصفحات 15، 26 حسين سالم جاسم البغدادي، تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي وإمكانية تحقيقه، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، المجلد 16، ج 3

78. فاروق أهناني، رابح لعروسي، "استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية و الريفية"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد 09، العدد 02،

79. فاطمة بكدي، التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، 2013

80. الفلاحية"، مجلة العلوم الإنسانية العدد الثالث والعشرون، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2011، ص 324.

81. فوزي حامدي، قطاع التشغيل يترنح بالوادي و البطالون يتجهون للزراعة ،جريدة الشروق ، 14/02/2016

82. مراد جبارة، محمد راتول، الأمن الغذائي في الوطن العربي: إنجازات وتحديات 2000/ 2012، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،ع س 1، 2016،

83. نصري حداد، "الطاقة والوقود الحيوي والأثر على الأمن الغذائي" .مجلة الاستثمار الزراعي، العدد 06، جوان 2011

84. يمينة كواحلة، خير الدين معطى الله، "محاولة تقييم أداء التمويل الخارجي و الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2008-1990"، مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية، جامعة قالمة، العدد 06، جوان 2011

85. يوسف باهي ،زهير عبيدة ، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة _ دراسة حالة ولاية الوادي خلال الفترة (2010_2005) مجلة المنهل الإقتصادي المجلد 04،العدد 01 جوان 2021

خامسا: المقابلات

86. مقابلة مع السيّد: امقيرحي أحمد، رئيس مصلحة الإحصائيات والحسابات الإقتصادية بمديرية الفلاحة لولاية الوادي، بمكتبه.

87. مقابلة مع السّيد: لغريسي عماد، مهندس دولة في الزراعة في مصلحة تنظيم الانتاج والدعم التقني على مستوى مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، في مكتبه بالمديرية، =

88. مقابلة مع السيد شريف عبد الستار، رئيس مصلحة حماية النباتات والمفتشية البيطرية بمديرية الفلاحة لولاية .

89. مقابلة مع السّيد، نصيب عبد الرحيم، رئيس مكتب الدّعم بمصلحة تنظيم الانتاج والدّعم التقني على مستوى مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، في مكتبه بالمديرية.

90. مقابلة مع السيد ديدي حامد، مفتش بيطري مسؤول الوحدة القاعدية لأوبئة وحماية الحيوان بمديرية الفلاحة لولاية الوادي.

91. مقابلة مع السيد : فالح عبد العالي ، رس مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات بمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي .

سادسا: المداخلات والملتقيات

92. أمال حفناوي، تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي، ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصادي، بين الواقع والطموح، جامعة سطيف1، 11 و12 مارس ، 2013.

93. عائشة نصاب، استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، مداخله مقدمه إلى الملتقى الدولي التاسع حول إعادة الاعتبار لسكان الأرياف واستدامة الأمن الغذائي، جامعه الشلف، يوم 22 و 23 ماي 2019.

94. محمد دباغ، وسائل تحقيق الأمن الغذائي في الفكر الاقتصادي، مداخلة في الملتقى الدولي حول الأمن الغذائي، جامعة أدرار، نوفمبر 2007.

95. سفيان عمراني، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول: ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 23-24 نوفمبر 2014.

96. سلاطنية بلقاسم، عرعور مليكة، مداخلة موسومة بمعالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر– كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، جوان 2009

97. مينار بوعشة، تحقيقي الأمن الغذائي عن طريق بعض السياسات الزراعية والغذائية ونجاح الزراعة العضوية في الوطن العربي، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي، يومي 7-8 ديسمبر 2011، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

سابعا: المواقع الالكترونية

98. حنان عبد الكريم عمران الدليمي، الزراعة مفهومها أهميتها مناهج بحثها، متحصل عليها من موقع:

http://www.vobabvlon.edu.iglvobcoleges/

99. http://www.arabency.com/index.php؟

100. http://www.unicef.org/french/sow c

101. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الإستراتيجية للتنمية الريفية، مشروع جويلية 2004

102. http://www,micrommence,gor/wab/?mincom= it if akiachord..

103. سليمان ناصر، تسيير العقار الفلاحي بالجزائر- الأزمة والحلول، مقال على الموقع: www.dromocer.net /fichier / 17.Pdf. 2013/07/24

ثامنا: المراجع الأجنبية

104. F.P.H: Fondontion pour le progrés de l'homme.Rome, 18/08/2007 .

105. Faroch, lahom," POLITICALDICTIONARY " international conference trens, English. Faroch _ Arabic," DAR – ilimiyat, ALKOTOBAL Lebanon, 2004.

106. La Situation Des Enfants Dans Le Mond . La Malnutrition: Causes Consequences et solution.

107. Ministère de l'ozriculture, et du développement, évaluation de la mise œuvre de la consdidation du programme de développement rural, 21 éme session d'évaluations, ps

108. O= one: A Threat To food security in South Asia "cell Stockholm Environment Institute www.sei-international.org/Food-Security-ozone

109. Petit LAROUSSE EN COULEURS, CiT Paris,1991,p53

110. PIERE MARIE VINCENT, << LE DROIT DE L'ALIMENTATION >> 1er édition, 1986, PRESSENNIVERSITAIRE DEFRANCE 1996, 108 PARIS, CiT, P7.

111. Présentation de la politique de renouveau agricole et rural en Algérie et du programene quinquenal 2010-2014, Ministèse de l'Agriculture et du Développement rural.

112. Slimane badranl,a agriculture algérienne depuis 1966,opv, 1981,p61.

113. Slimane Bedrami, Algerie, l'agri developpement rurol, les monographies ducihean. Edition 2008,p50.

ملخص

ملخص يكتسي موضوع الأمن الغذائي أهمية بالغة بالنسبة للجزائر حيث يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه بلادنا منذ الإستقلال فالجزائر التي كانت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تمول أوروبا المتوسطة وفرنسا على وجه الخصوص بالحبوب والمنتجات الزراعية جزائر الريف التي احتضنت الثورة ودعمتها والتي كانت تدعى في وقت مضى ليس بالبعيد بـ"سلة خبز البحر الأبيض المتوسط" وجدت نفسها بعد الإستقلال تعاني من مظاهرة أنهكتها هي "العجز الغذائي "..وعليه سنحاول من خلال هذه عرض حالة الجزائر إن سنتطرق إلى واقع الأمن الغذائي بالجزائر بالإضافة الى أبرز السياسات المسطرة ضمن إستراتيجية التنمية الفلاحية والريفية مع محاولتنا لتقييم ما أسفرت عنه سياسة الدعم الفلاحي خلال فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

الكلمات المفتاحية: السياسية الزراعية–المن الغذائي– الدعم الفلاحي– التنمية الفلاحية

Résumé

Le sujet la sécurié alimentair a une grand umportance pour l'algérie, car elle le concider l'un des défis la plus important aux quels est confronté depuis l'indépendance .L'algerie qui aux x vllle et xlxe siecles a financée Europe nédit erranéenne et la france en particulies avec oles céréales et des praduits agricoles l'algerie rurale qui a emdrassé et soutenu la révolution

qui seat appelée en ilya pas un loin de temps :"La corbeille de paim de la Méditerranée s'eat retrouvée aprés l'indépendance souffant d'un phénoméne qui s'épuisait par le déficit alimentaire , et en conséquence , et d'apres tou sa sons essairons , à travers cette étude de présentes le cas de l'algerie ,on abordant la rialité de la sécurite alimentaire en algerie en plus de mettre en évidence les politiques réglementée dans le cadre de la stratégie de développement agricole et rural Avec notre tentative d'évalues les résultats de la politique de soutien agricole au cours de la période de mise en oeuvre du plan national de développement agricol.

Mots clés : politique agricole, sécurité alimentaire, soutien agricole, développement agricole